جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل-

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

عنــوان المذكــرة :

الشركـات المتعددة الجنسيـات ودورها في صنـاعة واتخاذ قرارات السياسـة الدوليـة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات إستراتيجية

إعـداد الطـالب:

*** نفاح عبد المجيد**

إشـــراف:

*** د. عتامنة رشيد**

لجـــنة المناقشـــة:

1-الأستاذ: **ريموش سفيان**.....رئيسا

2- الدكتور: **عتامنة رشيد**.....مشرفا و مقررا

3-الأستاذ: صميم محمد..... عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016 م

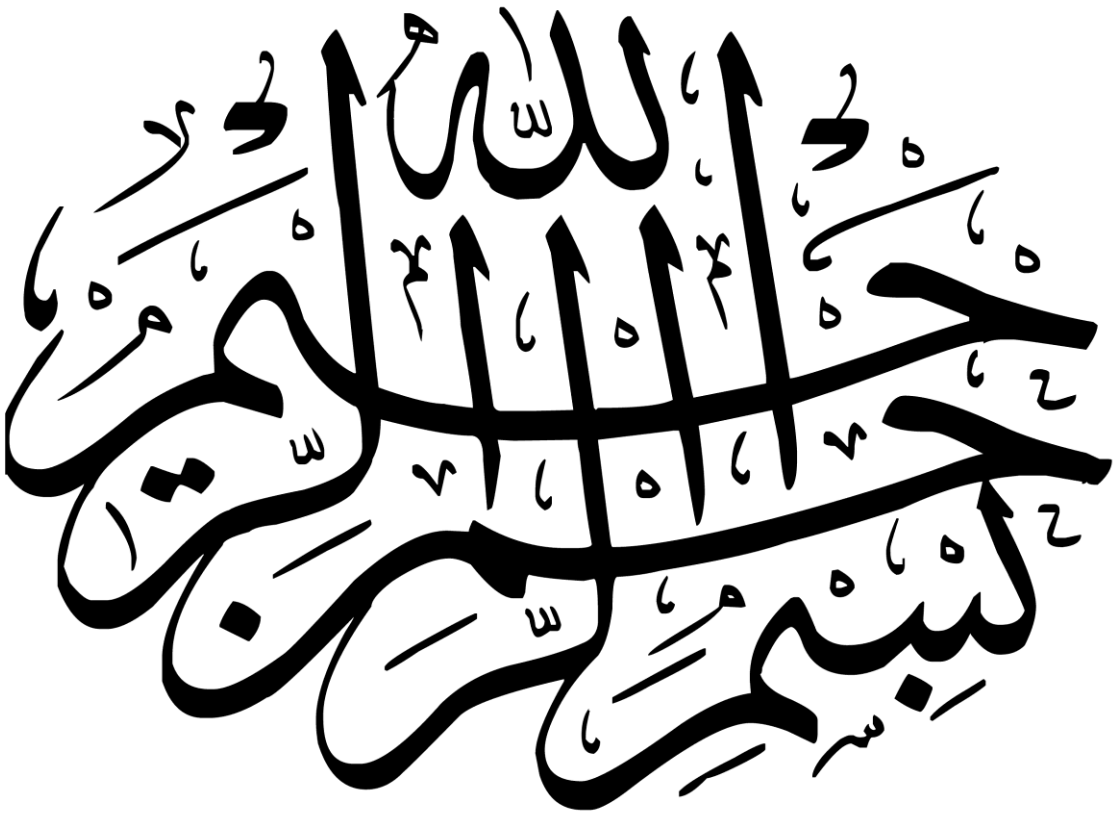
بسم الله الرحمن الرحيم

تشكرات

"تبارك الذي بيده الملك وهو على كل شيء قدير"

نحمدك الله حق حمدك ونشكرك على تيسيرك لنا الطريق لتحقيق مقصدنا

سبحانك ربي وما أعظم نعمك

نتقدم بعبارات الشكر والامتنان إلى

دكتور " عتامنة الرشيد"

الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته المفيدة وإلى جميع الأساتذة الكرام حفظهم الله جميعا

إلى من أنارت لي الطريق وكانت لي خير صديق إلى من بكت ولم ترضى إلي البكاء إلى من شقيت ولم ترضى إلي الشقاء **أمي** أهدي هذا العمل المتواضع إلى روح أبي الطاهرة وكل إخوتي وإلى جميع الأقارب و كل أصدقائي

عبـــد المجيـــــد

خطة الدراسة

خطـة الـــدراسة

المقدمة

الفصل الأول: مقاربة مفاهيمية gلشركات متعددة الجنسيات

المبحث الأول: مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات

المبحث الثاني: نشأة و تطور الشركات المتعددة الجنسيات

المبحث الثالث: خصائص الشركات المتعددة الجنسيات

خلاصة الفصل

الفصل الثاني: مسار صنع واتخاذ القرار في السياسة الدولية

المبحث الأول: مسار صناعة واتخاذ القرارات الدولية

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في صنع واتخاذ القرار في السياسة الدولية

المبحث الثالث:مساهمة الشركات المتعددة الجنسيات في صناعة و اتخاذ القرار في السياسة الدولية

خلاصة الفصل

الفصل الثالث: دور الشركات المتعددة الجنسيات في السياسة الدولية

المبحث الأول: الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في بناء السياسة الدولية

المبحث الثاني: دور شركات السلاح في صناعة واتخاذ قرارات السياسة الدولية

المبحث الثالث: دور شركات الأمن العسكرية في السياسة الدولية

خلاصة الفصل

الخاتمة

مقدمـــة

شهد العالم في العقود الأخيرة جملة من التغيرات والتحولات في البنية السياسية والإقتصادية والإجتماعية أدت إلى نظام عالمي جديد يرتكز على الرأسمالية الإمبريالية القائمة على اقتصاد السوق وحرية التجارة ، عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات، هذه الأخيرة أصبحت الظاهرة الأبرز في تطور الإقتصاد العالمي خلال القرن العشرين، وأكثر الأنماط تعبيرا عن العولمة الإقتصادية لما تملكه من إمكانيات مادية وبشرية هائلة تمتد عبر مختلف أنحاء العالم.

ولهذا فقد حظيت الشركات المتعددة الجنسيات باهتمام كبير ومتزايد من طرف الباحثين السياسيين والإقتصاديين وحتى القانونيين ، فقدموا تحليلات حول أعمالها وقدراتها السياسية والإقتصادية وأساليب تغلغلها في اقتصاديات الدول ، من خلال توجيه سياساتها وفق ما يخدم إستراتيجيتها ،وكذا الآثار الناجمة عن هذا التغلغل وبوصفها كيانات عابرة للقومية فهي تعمل في مختلف المجالات والقطاعات، وتقوم بتسيير مواردها في الخارج عن طريق سيرورة عمل دولية دقيقة تمكنها من تحقيق أهدافها ومصالح الدولة الأم، فمن الناحية القانونية تشكل الشركات المتعددة الجنسيات ظاهرة قانونية جديدة تتعدى المفاهيم القانونية التقليدية على اعتبار أن نشاطاتها تتحدى الحدود الإقليمية للدول، لذا وجب وضع قواعد قانونية تتماشى وسيرورة هذه الشركات بشكل يضمن بقاءها واستمراريتها.

فمن الناحية الإقتصادية هذه الشركات تسيطر على الإقتصاد والأسواق العالمية وتضع التقسيم الدولي للعمل بما يتماشى وأهدافها.

أما الجانب السياسي فهذه الشركات تحاول فرض سيطرتها على اتخاذ القرارات في الدولة الأم أو الدول المضيفة والوقوف في وجه الحركات المعارضة لمصالحها وأهدافها ما يضعف قوة الدول أمام هذه الفواعل.

لقد أثرت الشركات المتعددة الجنسيات في بنية النظام الدولي وفق منطق القوة والهيمنة مكرسة لمسار الليبرالية الإقتصادية ولهذا نجد أغلب الأحداث الدولية تقف وراءتها هذه الشركات.

❖ إشكالية الدراسة:

تتمحورالاشكالية الرئيسية فى:

1- إلى أي مدى تساهم الشركات المتعددة الجنسيات في صناعة واتخاذ القرار في السياسة الدولية؟

وضمن هذه الإشكالية تتدرج مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي:

1- ما مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات وما هي أسسها ودوافع قيامها وحركياتها؟
2- ما هي المسارات والمراحل التي يتخذها القرار ؟ وما هي الخلفيات التي يبني عليها القرار لدى الشركات المتعددة الجنسيات؟
3- ما مدى تأثير البيئة الداخلية و البيئة الخارجية في صياغة قرارات الشركات العابرة للقوميات؟ وكيف أثر تحالف كارتل السلاح والنفط في صناعة واتخاد قرار الحرب أو الغزو في العراق؟

❖ فرضيات الدراسة:

استنادا إلى الإشكالية المطروحة تسعى هذه الدراسة إلى اختيار الفرضيات التالية:

- **الفرضية الرئيسية:** تؤثر جملة من المتغيرات البنيوية والوظيفية في صناعة واتخاد القرار لدى الشركات المتعددة الجنسيات في الغالب تكون لها انعكاسات وآثار على المستوى الدولي.
- **الفرضيات الجزئية:**

1- تتحكم جملة من المبادئ و المنطلقات دات ابعاد استراتيجية في صياغة اهداف الشركات المتعددة الجنسيات .
2- تلعب البنية السياسية والاقتصادية للدول الكبرى فى تعزيز منطق الشركات المتعددة الجنسيات وفق مبدأ الهيمنة والمصلحة للوصول إلى أغراض استراتيجية.
3- يساهم المركب الصناعي العسكري ومن ورائه شركات السلاح والنفط في فهم البيئة القرارية والاحداث الدولية الراهنة.

❖ منهج الدراسة:

أثناء البحث العلمي الأكاديمي يتوجب على الباحث أن يستعين في دراسته بأدوات البحث العلمي تمكنه خلالها من تحقيق دراسة منهجية وموضوعية وهذا ما دفعنا للإستعانة بالمناهج و المقاربات العلمية التي تمكننا من الإحاطة أكثر بموضوع الدراسة وهي:

- المنهج الاحصائي: هو من المناهج العلمية التي اضفت الصيغة العلمية على الابحاث السياسية وتهتم بتحليل الظاهرة السياسية من الناحية الكمية عن طريق التعبير الرقمي لمختلف العمليات التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات .
- المنهج التاريخي: تم الإعتماد على المنهج التاريخي من اجل تتبع الظاهرة تاريخيا واستنباط مسببات وجود الشركات المتعددة الجنسيات باعتبارها ظاهرة اقتصادية
- مقاربة تحليل السياسة الخارجية أي دراسة السياسة الخارجية من مختلف العوامل المؤثرة في صناعتها والتي حددها جيمس روزنو في النظام الدولي كانماط التفاعلات وطبيعة التحالفات توزيع الثروة ومجتمعية كالتراث والثقافة وعوامل فردية وتشمل كل ما يتعلق بصانع القرار وسلوكياته
- مقاربة الإقتصادي الدولي التي تدرس التفاعل التأثير المتبادل بين الإقتصاد والسياسة على الساحة الدولية ويمكن تقسيم الإقتصاد الدولي إلى أربع فروع أساسية: نظام التجارة الدولية ونظام النقد الدولي والشركات المتعددة الجنسيات والتنمية الإقتصادية.

❖ الدراسات السابقة:

هناك بعض الدراسات التي تناولت جانب من الموضوع، ومن بين هذه الدراسات نذكر في الجزائر:

- دراسة الباحث بوبكر بعداش وهي رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية فرع التحليل الإقتصادي من جامعة الجزائر3 سنة 2009-2010 تحت عنوان مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات المتعددة الجنسيات، حالة قطاع البترول، تطرق فيها الباحث إلى العولمة الإقتصادية ودور الشركات المتعددة الجنسيات في الإقتصاد الدولي ومكانة هذه الشركات في الإستثمار العالمي.
- دراسة الباحث طلال الموشي وهي رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية من جامعة الحاج لخضر بباتنة سنة 2014-2015، تحت عنوان دور الفواعل غير الدولاتية في العلاقات الدولية "المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان نموذجا" تطرق من خلالها

إلى الفواعل غير الدولاتية المؤثرة في العلاقات الدولية ومن ضمنها الشركات المتعددة الجنسيات وإلى الفواعل غير الدولاتية المؤثرة في العلاقات الدولية ومن ضمنها الشركات المتعددة الجنسيات وإشكالية التحول في الحكم الدولاتي إلى الحكومة العالمية وكذا دور المنظمات غير حكومية في فهم حقوق الإنسان.

- دراسة معهد السلام سيبرى بستوكهولم حول التسلح والإنفاق العسكري لسنة 2014.

❖ أهمية الدراسة:

تكمن الأهمية العلمية لدراسة الشركات المتعددة الجنسيات وتأثيرها في النظام الدولي ومساهمتها في رسم مسار السياسة العالمية وفق منطق القوة والهيمنة وقدرة هذه الشركات على اتخاذ وضع قرارات السياسة الدولية.

❖ مبررات اختيار الموضوع:

- المبررات الذاتية: الإهتمام الشخصي بالمواضيع المتعلقة بالشركات المتعددة لمعرفة دور الشركات المتعددة الجنسيات فى النسق الدولي، وهى ذات قيمة علمية تضاف إلى التحصيل العلمي فى المسار الدراسي.
- الأسباب الموضوعية: الرغبة في دراسة هذا الموضوع هو اتباع مراحل صناعة واتخاذ القرار لدى الشركات المتعددة الجنسيات وتأثيرها على الدول في ظل التحولات الإقتصادية والسياسية العالمية وفق منطق الهيمنة في ظل العولمة.

❖ صعوبات الدراسة:

هناك جملة من الصعوبات الموضوعية فاغلب الدراسات المتعلقة بالشركات المتعددة الجنسيات تكون باللغة الاجنبية ايضا عدم وجود ترجمة سليمة من اللغة الاجنبية الى اللغة العربية .ايضا نقص المراجع التى تتناول الشركات المتعددة الجنسيات و دورها فى السياسة الدولية

تبرير الخطة:

من أجل دراسة الموضوع من مختلف جوانبه وتبعا لإشكالية الموضوع وطبيعته تفرض علينا اعتماد خطة البحث مقسمة على النحو الآتي: مقدمة وثلاث فصول وخاتمة.

الفصل الأول تم تناول مقاربة مفاهيمية للشركات المتعددة الجنسيات ثم من خلال تعريف الشركات المتعددة الجنسيات وتطورها ونشأتها وخصائصها أما الفصل الثاني فتم التطرق إلى مسار صناعة واتخاذ القرار في السياسة الدولية وتناولها مسار القرار في السياسة الخارجية والمنظمات الدولية والمؤسسات الإقتصادية، كما تطرقنا إلى العوامل المؤثرة في صنع واتخاذ القرار ودور الشركات في النظام الدولي.

أما الفصل الثالث فتم تحليل دور الشركات المتعددة الجنسيات من الجانب السياسي والإقتصادي والإجتماعي والبيئي، وتطرقنا في غزو واحتلال العراق وأثر العولمة على هذه الشركات.

الفصل الأول:

مقاربة مفاهيمية للشركات متعددة الجنسيات

تعتبر الشركات المتعدد الجنسيات من الفاعلين الأساسيين في حقل الإقتصاد السياسي الدولي، بوصفها كيانات وفواعل مؤثرة على السياسية العالمية، فهي تعمل على تحقق مصالح القوى الرأسمالية العالمية، وعاملا محركا لظاهرة العولمة التي أدت إلى تحول في بنية النظام الدولي.

وسنحاول من خلال هذا الفصل تعريف الشركات المتعددة الجنسيات من ثلاثة زوايا (إصطلاحا واقتصاديا وقانونيا) ، ونشاة و تطور الشركات المتعددة الجنسيات ، كدالك ابراز خصائص هده الشركات

المبحث الأول: مقاربة مفاهيمية للشركات المتعددة الجنسيات

أولا: تعريف الشركات المتعددة الجنسيات:

أ- المفهوم الإصطلاحي للشركات المتعددة الجنسيات:

يعود ظهور مصطلح الشركات المتعددة الجنسيات إلى الإقتصادي دفيد ليلينتال عام 1960 عندما قام ببحثه في معهد كانرنجي للتكنولوجيا [1] تحت عنوان الشركة المساهمة المتعددة الجنسيات، حيث برز مصطلح جديد يصف الكيانات العملاقة التي ظهرت في الإقتصاد الدولي ويعرفها بأنها شركات التي يوجد مقرها في بلد واحد ولكنها تعيش وتعمل وتخضع لقوانين الدول الأخرى.

هناك من يرى بأن الشركات المتعددة الجنسيات في المعنى العام هي (شركة قائمة في دولة واحدة وتتعامل مع مجتمع أو حكومة في دولة أخرى). [2]

إذن فالشركات المتعددة الجنسيات هي تلك الشركات التي تملك وتدير مشروعات استثمارية في أكثر من دولة أجنبية [3]، وتضع قراراتها باستقلالية عن المركز بما يتناسب وطبيعة السوق المحلية فهي تضع استراتيجيات مستقلة وتتخذ القرارات الخاصة بكل فرع من فروعها ،مما يشكل مركزا مستقلا للتكلفة الربحية سواء في المنتوج أو التسويق.

وعرفتها الموسوعة السياسية "تلك الشركات الوطنية ذات الأفق الدولي التي تمارس نشاطها في أكثر من بلد، وتسيطر على منافذ التوزيع في الكثير من البلدان، وهي التي تستثمر في عدة دول، أو هي التي يكون فيها المساهمون في رأسمالها وفي إدارتها ينتمون لعدة جنسيات".

---

[1] جميلة الجوزي وآخرون، دور إستراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الإقتصادية، العدد 16، 2015، ص86.

[2] عامر مصباح، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009، ص 72.

[3] حسين عثماني، إستراتيجية الشركات المتعددة الجنسيات في عولمة الإقتصاد، مذكرة تخرج ماجستير، كلية الإقتصاد فرع اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2002، ص 16.

ب- المفهوم الإقتصادي للشركات المتعددة الجنسيات:

يعرفها العالم الإقتصادي الكندي ماتيوز بأنها "المؤسسات التي تسيطر عليها عدد معين من الوحدات الإنتاجية (عشرة على الأقل) في عدد معين من الدول (6 دول على الأقل)، والتي تحقق نسبة هامة من إنتاجها (25% على الأقل) خارج الدولة الأم، و كل هذا في طار إستراتيجية [1] إنتاجية موحدة".

كما عرفها توجندات بأنها "عبارة عن الشركات الصناعية التي تنتج وتبيع منتجاتها في أكثر من دولة واحدة".

ويرى فلوري أن الشركات متعددة الجنسيات تتميز بالعناصر التالية: ممارسة النشاط في عدة بلدان، التعدد في جنسيات إدارتها، التعدد في جنسيات ملكية رأس المال.

ويراها ميسورج أن المعيار الأول للشركة المتعددة الجنسيات هو ممارسة نشاطها في العديد من الدول، و المعيار الثاني هو أن يشمل نشاطها في الدول المذكورة الصناعات التحويلية ومجالات التطوير والبحث، أما المعيار الثالث فينصرف إلى الإدارة التي يجب أن تكون متعددة الجنسيات، والمعيار الرابع والأخير أن تكون ملكية رأس المال أيضا ملكية متعددة الجنسيات. [2]

ويعرفها سوكولنكوف بقوله "إن الإحتكارات الدولية أو المتعددة الجنسيات قد تشمل المشاريع والإحتكارات الوطنية التي تمتلك شبكة ضخمة من الفروع والشركات التابعة لها الأجنبية، وكذلك المجموعات التي تتكون نتيجة إدماج رأس المال من عدة بلدان رأسمالية.

ويعرفها جون سافاري بأنها توجد علاقة [3]طردية بين حجم الشركات ومعدل صادراتها، وكذلك الأمر نفسه مع عامل الإستيطان في الخارج.

أما جورج دانينغ فيعرفها بأنها تلك المشروعات التي تملك أو تسيطر على وحدات إنتاجية في دولتين على الأقل.

---

[1] مبروك غضبان، المجتمع الدولي: الأصول والتطور والأشخاص، ديوان المطبوعات الجامعية، ج2، الجزائر، 1994، ص 588.

[2] الدكتور عامر مصباح،مرجع سابق، ص 71.

[3] مبروك غضبان ، مرجع سابق، ص 589.

أيضا الإقتصادي ريمون فرنون يشير في تعريفه للشركات المتعددة الجنسيات (بأنها الشركات التي يزيد رقم أعمالها ومبيعاتها السنوية عند 100 مليون دولار والتي تمتلك تسهيلات أو فروعا إنتاجية في ستة دول أجنبية على الأقل).

كذلك يعرفها بهرمان (على أنها تلك المشروعات التي تسيطر على وحدات إنتاجية في أكثر من دولة واحدة، وتديرها في إطار إستراتيجية إنتاجية موحدة).

من التعاريف الواردة ما جاء في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد cnuced [1](هي عبارة عن كيان اقتصادي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات وليس في دولتين أو أكثر، وهي شركات أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة وتخطط لكامل قدراتها تخطيطا شاملا.

أيضا منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية oecdعرف الشركات المتعددة الجنسيات (عبارة عن شركات لها فروع في أكثر من دولة، تلك الفروع مرتبطة بكيفية تسمح لها التنسيق والتأثير على نشاطاتها بطرق عدة رغم أن درجة استقلالية الوحدات على الشركة الأم يختلف من شركة لأخرى ورأسمالها قد يكون عموميا).

ج- المفهوم القانون للشركات المتعددة الجنسيات:

لم يتفق الفقهاء والمشرعون القانونيون في وضع تعريف قانوني للشركات المتعددة الجنسيات باعتبارها ظاهرة اقتصادية وليست قانونية، ولهذا فقد عمدوا إلى استخدام مصطلح المجموعة المتعددة الجنسيات للشركات عوض الشركات المتعددة الجنسيات على اعتبار أنها مجموعة من الشركات تتمتع بهيكل تنظيمي منفصل عن الشركة الأم واستقلالية قانونية، ونتيجة عملها في دول مختلفة سوف تخضع لقوانين الدولة المضيفة، وعلى هذا الأساس فهم يعرفونها بانها "مجموعة شركات ذات طابع اقتصادي تمارس نشاطا دوليا تحت إدارة الشركة الأم و تتمتع باستقلالية قانونية عنها وتخضع لقوانين الدولة المضيفة".

كدالك الأمم المتحدة عام 1992 خلصت إلى وضع التعريف الآتي: " الشركات المتعددة الجنسيات كيانات تعمل في دولتين أو أكثر بغض النظر عن شكلها القانوني ومجال النشاط الذي تعمل فيه، وأن

[1] عبد الله عاشوري، فواعل السياسة العامة العالمية وانعكاسها على دور الدولة بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية تخصص إدارة دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2014/2013، ص 76.

تعمل هذه الكيانات في ظل نظام اتخاذ القرار يسمح بوضع سياسات متجانسة واستراتيجية مشتركة من خلال مركز أو أكثر من مراكز اتخاذ القرار، وأن ترتبط هذه الكيانات فيما بينها عن طريق الملكية وبروابط أخرى، بحيث لواحدة منها أو أكثر ممارسة تأثير فعّال على أنشطة الكيانات الأخرى وبصفة خاصة المساهمة بالمعرفة والموارد والمسؤوليات مع الآخرين".

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نحدد مجموعة من العناصر المشتركة:

1- المركز الأم أي أن هذه الشركات تكون قراراتها نابعة من الشركة الأم التابعة لبلد المنشئ وهي تعمل لصالح الدولة الأم.

2- الفروع: تمتلك الشركات المتعددة الجنسيات فروع عدة في مختلف أنحاء العالم ، هذه الفروع توسع بها نشاطاتها واستثماراتها وزيادة أرباحها والتقليل من حجم الخسائر.

3- الإدارة: تكون تابعة للشركة الأم وتتسم بالفعالية والمهارة العالية.

4- الإنتاج: تملك الإمكانات اللازمة للقيام بعمليات الإنتاج والتوزيع والتسويق وهي قادرة على تغطية الحاجيات العالمية وتتنوع منتوجاتها فهي لا تقتصر على منتوج واحد.

وقد تنوعت التسميات التي تطلق على الشركات المتعددة الجنسيات نذكر منها:

- الشركات العابرة للقومية les afirmes supranationales: تفضل الأمم المتحدة استخدام هذا المصطلح للتخفف من الآثار النفسية السياسية لدى البلدان النامية جراء استخدام عبارة الشركات المتعددة الجنسيات.
- الشركات الدولية: les afirmes internationales: عرفها ليفنجسون [1]بأنها تلك الشركة التي تتمتع بشخصية دولية مستقلة (عدم خضوعها لرقابة أو قيود مفروضة من طرف الحكومة الأم) تمارس نشاطها باختيار في بلد أجنبي أو أكثر ما يضفي عليها صفة الدولية.
- الشركات الأجنبية les sociétés étrangères: هو مصطلح أكثر شمولية ويعني كل شركة لها تسهيلات للنشاط خارج البلد الأم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، ومهما كانت طبيعة النشاط إنتاجي أو تجاري.

[1] أ. جميلة الجوزي وآخرون، مرجع سابق، ص 86.

- الشركات المتعددة الجنسيات الشمولية: أن يشمل نشاط الشركات المتعددة الجنسيات إنتاج منتجات من غير المنتج الأعلى ومن غير القطاع الأصلي أيضا.
- الشركات المتعددة الجنسيات العابرة للقارات: les firmes mutlinationales trans – continenents: هي شركات لها فروعا إنتاجية أو تسويقية في العديد من الدول الأجنبية في قارات مختلفة وهي مرحلة متقدمة من مراحل النشاط لهذه الشركات.
- الشركات المتعددة الجنسيات الكوكبية les afirmes multinationales globales وهي شركات لها فروعا إنتاجية أو تسويقية في كل الدول الأجنبية وفي كل قارات العالم الخمس مثل شركة ماكدونالد التي وصل نشاطها التسويقي إلى كل منطقة من كوكب الأرض. [1]

من خلال التعاريف السابقة نخلص إلى: أن الشركات المتعددة الجنسيات هي شركات تخضع ملكيتها لسيطرة جنسيات متعددة ، يتولى إدارتها أشخاص من بلدان مختلفة تمارس نشاطها في دول أجنبية متعددة.

على الرغم من ان استراتيجياتها وخطط عملها التي تصمم في مركزها الرئيسي الذي يوجد في الدولة الأم إلا أن نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية لهذه الدولة، إذ تتوسع لتشمل دولا أخرى تسمى الدول المضيفة، وهي كيانات مستقلة قانونيا تتمتع بقدر كبير من حرية تحريك ونقل الموارد ومن ثم عناصر الإنتاج من رأس المال والعمل، فضلا عن المزايا التقنية أي نقل التكنولوجيا بين الدول المختلفة، وهي مستقلة عن القوميات أو فوق القوميات وتساهم في بلورة [2] آليات النظام الإقتصادي العالمي الجديد وهي من العوامل الأساسية لظهور العولمة.

يمكن تحديد ملامح قوة الشركات المتعددة الجنسيات استنادا إلى مجموعة من المعايير هي:

1- قدرة الشركات المتعددة الجنسيات على إيصال إنتاجها خارج حدود الدولة الأم، فمثلا الشركة الأمريكية بيبسي كولا لها 512 معملا لتعبئة المشروبات الغازية في أكثر 141 بلد، كذلك شركة ماكدونالد للوجبات السريعة لها ما يقارب عن 30000 مطعم في أكثر من 191 دولة في العالم.

---

[1] بوبكر بعداش، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2009-2010، ص 72.

[2] الدكتور خليل حسين، العلاقات الدولية النظرية والواقع، الأشخاص والقضايا، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2011، ص 797.

2- قدرة هذه الشركات على تصدير الرساميل والتكنولوجيا والخبرات التسويقية إلى فروعها الموجودة في مختلف دول العالم للقيام بالعملية الإنتاجية، بمعنى أن هذه الشركات تمتلك أسلحة اقتصادية مثل رؤوس الأموال والتحكم في التكنولوجيا والتقنية وأيضا تسيطر على مختلف الأسواق العالمية وتتحكم فيها ، دون إغفال أنها تسيطر على الإنتاج عبر مختلف مراحله.

وأيضا تمتلك أسلحة سياسية كقدرتها على التفاوض سواء مع الدولة أو الفواعل الأخرى باستخدام الدبلوماسية ،ولهدا نجد هذه الشركات تحظى بدعم من الدولة الأم في تنفيذ سياساتها واستراتيجيتها وتدعمها ماليا وسياسيا.

3- تتسم الشركات المتعددة الجنسيات بدرجة عالية من التنظيم الهيكلي والإستراتيجي وتجانس سياساتها كشبكة متكاملة.

4- الطابع الإحتكاري للشركات المتعددة الجنسيات باعتبارها كيانات فوق قومية تفرض سلطتها على الدول، هدفها الأساسي هو الحصول على أكبر قدر من الربح بأقل تكلفة عن طريق الحصول على تنازلات وتحفيزات ضريبية من الدول المضيفة لها.

5- تقوم الدولة الأم للشركات بتشجيع نشاط الشركات المتعددة الجنسيات لأجل:

- ضمان وصول الموارد الضرورية المحركة للإقتصاد القومي للحفاظ على الأمن القومي.
- تكريس منطق الهيمنة وتغلغل الدولة الأم في الدول التي تستثمر فيها الشركات المتعددة الجنسيات.
- زيادة الدخل القومي وتحقيق الرفاه الوطني للأفراد.

من خلال ما سبق يمكن استخلاص مجموعة من المؤشرات توضح لنا ملامح الشركات المتعددة الجنسيات نذكر منها:

- أن هناك شركة أم تتواجد بالموطن الأصلي تتركز فيها إدارة الشركة.
- توجد فروع تابعة للشركة الأم تنتشر خارج الوطن الأصلي لها.
- أغلب الأحيان تكون الفروع مملوكة كاملة ومعظمها للشركة الأم.
- أن الفروع لا تعمل لتحقيق أهداف خاصة بها وإنما لتحقق أهداف عامة للشركة ككل وفقا لإستراتيجية عالمية موحدة.
- أن صفة الشركة متعددة الجنسيات لا تنصرف إلى التجارة الخارجية.

- يكون المكون الأجنبي foréigem comanent في عملياتها على درجة معينة من الإرتفاع.
- الشركات المتعددة الجنسيات تعمل في مختلف المجالات الصناعية وغير الصناعية.
- الدولة الأم للشركة متعددة الجنسية تنتمي غالبا إلى الدول الصناعية المتقدمة.
- إنتاج الشركات المتعددة الجنسيات يغطي حاجات العالم كله مع اختلاف في مراحل الإنتاج والتسويق وتهدف الشركات إلى إيجاد شركات تابعة لها.

ثانيا: أهداف الشركات المتعددة الجنسيات:

يرى Hums أن الهدف الأساسي للشركات المتعددة الجنسيات ينحصر في تعظيم الثروة والربح وهذه الشركات تتواجد في المناطق التي تكون معدلات الربح والفائدة مرتفعة وتعمل على نحو سريع ومرن وبصفة مستمرة بما يتلائم والقيمة الربحية. [1]

لكن هناك من يرى أن هدف الربحية وإن كان عاملا مهما في وجود الشركات المتعددة الجنسيات فإنه لا يعتبر الهدف الوحيد بل توجد أهداف أخرى تسعى هذه الشركات للوصول إليها منها:

1- رغبة الشركات المتعددة الجنسيات في السيطرة على أكبر قدر ممكن من الأسواق العالمية.
2- السعي لخفض التكاليف بالإعتماد على اليد العاملة الأقل كلفة والموارد الاولية بأثمان رخيصة.
3- إستفادة الشركات المتعددة الجنسيات من المزايا الضريبية التي تمنحها الدول المضيفة وإزالة الحواجز التي تفرضها هده الدول مثل الحماية الجمركية.
4- مواجهة المنافسة الخارجية.
5- توحيد سوق المال الدولي وسوق التجارة الدولية بإزالة القيود على انتقال السلع والخدمات والهيمنة على الإنتاج الدولي بفضل الجهود والأبحاث العديدة التي تسخرها وتنفق عليها.
6- النمو والإستمرارية والبقاء على المستوى الدولي وهما عنصران مهمان للشركات المتعددة الجنسيات.

[1] هند خلف الله كمال، انعكاسات العولمة على استراتيجيات الإنتاج (دراسة ميدانية بالتطبيق على الشركات المتعددة الجنسيات)، كلية الإدارة والتكنولوجيا، الدراسات العليا، أسوان، 2016، ص 82.

ثالثا: أنواع الشركات المتعددة الجنسيات:

توجد ثلاثة أنواع من الشركات المتعددة الجنسيات وهي:

أ- الشركات المتعددة الجنسيات الأولية:

سميت بهذا الإسم على أساس أن معظم نشاطاتها محصورة في القطاعات الأولية أو المنجمية أو الزراعية مثل استخراج الفحم والحديد والنفط بالإضافة إلى الإنتاج الزراعي [1] كالحبوب، البن، السكر، هذه الشركات هي الشكل المبسط للشركات المتعددة الجنسيات ويعود ظهورها إلى القرنين السابع عشر والثامن عشر.

ب- الشركات المتعددة الجنسيات ذات الإستراتيجية التجارية:

هو الشكل السائد في العالم من خلال الشركات الفرعية الإنتاجية في البلد المضيف، تهدف إلى تزويد الأسواق المحلية بالسلع المشابهة للسلع التي تنتجها الشركة الأم، فقرار الإستثمار الخارجي لهذه الشركات يعتمد على طاقة الطلب الموجود أو تلك الموجودة في الأسواق، وهذا الشكل أبسط شكل لتحويل الإنتاج.

ج- الشركات المتعددة الجنسيات ذات الإستراتيجية الإنتاجية:

يرتكز هذا النوع على إنشاء وحدات إنتاجية على النطاق الدولي، وذلك بتنظيم الإنتاج دوليا مثلما هو الحال بالنسبة لتنظيم إنتاج السيارات والناظمات الإلكترونية وغيرها من الشركات الفرعية، يختص كل منها بصنع جزء من المنتج النهائي وبتركيب العناصر المتكاملة التي تقدمها مختلف الوحدات الإنتاجية التابعة للشركة الأم، وفي هذه الحالة فإن غاية الإنتاج في البلدان المضيفة ليست التسويق والمتاجرة في تلك البلدان وإنما تصدير الأجزاء المنتجة فيها لتركيب في البلد الأصلي، أي القرب من الأسواق التي يتوافر فيها الطلب القوي على المنتج النهائي الذي يحظى عند ذلك بميزة "علامة" الصنع للدول المتقدمة صناعيا مثلا صنع في ألمانيا أو صنع في سويسرا أو صنع في اليابان و تتمتع بثقة المستهلك مع العلم أن نسبة كبيرة من مركبات ذلك المنتج تم صنعه في الدول النامية.

[1] هند خلف الله كمال، مرجع سابق ،ص 83.

Microsoft corporation

- المؤسسان: paull allen & william H.Gates
- المنتجات الأساسية: برامج وأنظمة تشغيل الكومبيوتر والأنترنت
- المبيعات السنوية: 22.956 بليون دولار
- المنافسون الرئيسيون: sum microsystems, oracle, america online
- المدير ورئيس مجلس الإدارة: steven ballmer
- المقر الرئيسي: ريدموند واشنطن
- تاريخ التأسيس: 1975
- عنوان الموقع الإلكتروني: www.microsoft.com

Ford motor

- المؤسسون: John w Allexander Malcomson/henry ford/ Horce eDodge/James couzens/Bennette anderson/Albert Dtrelow/Horace Rakham/John Gray/charles wodall
- المنتجات الأساسية: صناعة السيارات والشاحنات
- المبيعات السنوية: 162.558 بليون دولار
- المنافسون الرئيسيون: ديملركريسلر، جنرال موتورر، تويوتا
- رئيس مجلس الإدارة: وليام فورد الأصغر
- المقر الرئيسي: ميشغن
- تاريخ التأسيس: 1903
- عنوان الموقع الإلكتروني: www.ford.com

المصدر: هوارد روثمان، 50 شركة غيرت العالم، ت ر بهاء شاهين، مجموعة النيل العربية مصر، الطبعة 1، 2003، ص 17-25.

Apple

- المؤسسون: steve jobs/steve wozniak/mike markkula
- المنتجات الأساسية: أجهزة الكومبيوتر المحمولات، اللوحات الإلكترونية، الهواتف النقالة
- المبيعات السنوية: 6.134 بليون دولار
- المنافسون الرئيسيون: سامسونغ، كومباك
- المدير التنفيذي: steve jobs
- المقر الرئيسي: كوبرتينو، كاليفورنيا
- تاريخ التأسيس: 1976
- عنوان البريد الإلكتروني: www.apple.com

Mcdonald's corporation

- المؤسسون: Richard and maurice Medonald/Ray krol
- المنتجات الأساسية: البرجر، سندويتشات اللحم وقطع الدجاج والمقليات
- المبيعات السنوية: 35.9 بليون دولار
- المنافسون الرئيسيون: pizza Hot/taco Bell/wendy's/Burger king
- المدير التنفيذي: jack eareenlerg
- المقدر الرئيسي: Oad Brook ولاية إلينوي
- تاريخ التأسيس: 1955
- عنوان الموقع الإلكتروني: www.mcdonalds.com

المصدر: هوارد روثمان، مرجع سابق، ص47.

المبحث الثاني: نشأة تطور الشركات المتعددة الجنسيات

أولا: التطور التاريخي للشركات المتعدد الجنسيات

إن البدايات الأولى لظهور الوحدات التجارية حسب المؤرخين تعود إلى وجود علاقات تجارية بين الإغريق والفينيقيين من العراق القديم وخاصة في تجارة الأموال المنقولة.

لكن هناك من يرى أن الجذور التاريخية للشركات المتعددة الجنسيات تعود إلى بداية الرأسمالية التجارية وتطور آلة الإنتاج والتصنيع أدى إلى زيادة الإنتاج، الأمر الذي دفع بهذه الشركات إلى البحث عن المواد الأولية والأسواق لتصريف المنتجات، حيث أنشأت هولندا شركة الهند الغربية عام 1660 وبريطانيا شركة الهند الشرقية عام 1664 ثم تلتها فرنسا حيث أنشأت شركة الهند الشرقية.

لقد كانت الغاية من تأسيس الشركات المتعددة الجنسيات في تلك الفترة الحصول على المواد الأولية والأسواق الخارجية، فمثلا أقامت بريطانيا في المستعمرات الأمريكية شركة استعمارية عملاقة تحت اسم خليج الهيودسن للسيطرة على المواد الأولية في مستعمراتها بأمريكا الشمالية مثل كندا، الولايات المتحدة، جمايكا، جزرفوكلاند، أيضا قامت شركة الهند الشرقية البريطانية عام 1673 ببناء مراكز تجارية في هانوي بالفيتنام، ضف إلى ذلك عملت شركة الهند الشرقية الفرنسية ببناء مراكز تجارية في كل من كلكتا، سراب، مادراس في الهند. [1]

كذلك البعض يرى أن ما بين 1850 حتى نهاية الحرب العالمية الأولى هي الفترة التي ظهرت فيها الشركات المتعددة الجنسيات، ففي أواخر القرن الثامن عشر بدأت الشركات الأمريكية والأوروبية العملاقة بالتوسع خارج الدولة الأم، على غرار شركة صاموئيل كولت المتخصصة في صناعة الأسلحة بإقامة مصنع لها في بريطانيا عام 1852 ثم شركة بايير الألمانية [2] لصناعة الكيماويات حيث أنشأت فرعا لها في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1865 ثم جاءت شركة سنجر مختصة في صناعة ماكينات الخياطة وأقامت مصنع لها في مدينة غلاسكو البريطانية عام 1871.

---

[1] حسينة عماري ، الشركات المتعددة الجنسيات والإستعمار الجديد، مذكرة لنيل شهادة ماستر في التاريخ المعاصر، قسم العلوم الإنسانية شعبة التاريخ، جامعة بسكرة، 2015/2014، ص 36.

[2] هند خلف الله كمال، مرجع سابق، ص 65.

منذ عام 1881 أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات الدعامة الأساسية لإقتصاديات البلدان الرأسمالية وتحولت إلى تجمع في شكل*كارتل والتروست فظهر أول كارتل للصلب عام 1926، وأول كارتل للنفط عام 1928.

في فترة ما بين الحربين كان الكارتل هو الشكل المميز للشركات الدولية، وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية برزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية مهيمنة على الإقتصاد العالمي ، إذ تستحوذ على أكثر من 75% من احتياطي الذهب العالمي وأصبح الدولار العملة الوحيدة المتداولة في الأسواق العالمية، ضف إلى ذلك ساهمت بشكل فعّال في إنشاء مؤسسات بروتن وودز ومنظمة التجارة العالمية، دون إغفال إطلاق مشاريع استثمارية كمشروع مارشال عام 1947 لإعادة بناء البنى التحتية الأوروبية، بالإضافة إلى توسيع مشاريعها. كل هذا أدى إلى تضاعف فروع الشركات الأمريكية في الخارج من 7000 إلى 23000 فرع عبر العالم ، ففي عام 1950 بلغ حجم الإستثمار الأجنبي في الخارج للشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية 11.8 مليار دولار، كما زاد الإنتاج الأجنبي [1] للشركات التابعة إلى أربعة أضعاف من الصادرات الأمريكية تقريبا، كذلك عرفت هذه المرحلة توسع ظاهرة التأميم بعد حركات التحرر الوطني في البلدان النامية ما أدى إلى تراجع توسع الشركات.

في الستينات والسبعينات شهد ظهور شركات يابانية مثل تويوتا، ميتسوبشي ، وصوني ،وأوروبية مثل فولسفاغن الألمانية كشركات عملاقة منافسة للشركات الأمريكية في الأسواق العالمية وحتى الأسواق الداخلية، حيث عملت على الإنتاج والتسويق عبر مختلف أنحاء العالم.

في تسعينيات القرن الماضي ازداد نشاط هذه الشركات ، فتنوعت المبادلات العابرة للحدود وحركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والتكنولوجيا، فحسب تقرير الأمم المتحدة سنة 1993 تشير إلى أن هناك حوالي 37000 شركة متعددة الجنسيات [2] تسيطر على حوالي 170.000 منظمة فرعية، وقدر حجم مبيعاتها المحلية والخارجية بـ 5.5 تريليون دولار، وهي أكبر من إجمالي التجارة العالمية التي تقدر

* الكارتل والتروست:هو مصطلح اقتصادي يعني اتفاق مؤقت بين الشركات الانتاجية فى مجال واحد فيما بينها الغرض منه الحد من المنافسة وتقسيم السوق ،اما التروست فيعبر عن نوع من الاتحاد الاحتكاري بهدف تكوين مشروع واحد كبير بغرض تحقيق حالة احتكارية وتخفيض النفقات ورفع معدلات الارباح.

[1] روبرت جيلبين، الإقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، 2004، ص 296.

[2] بول هيرست وجراهام تومبسون، مساءلة العولمة (الإقتصاد الدولي وإمكانيات التحكم)، تر ابراهيم فتحى،المجلس الأعلى للثقافة،بدون بلد النشر،1999،ص 114.

بـ 4.3 تريليون دولار عام 1992 وتسيطر الشركات الأمريكية على حوالي 80% من حجم التجارة الأمريكية.

في النصف الثاني من القرن العشرين أصبحت الشركات المتعددة ا لجنسيات تسيطر على مختلف النشاطات منها:

- سيطرتها على النشاطات الصناعية والتسويقية انطلاقا من تسويق الإنتاج داخل الدولة أو خارجها وايضا السيطرة على نسبة هامة من صادرات السلع والخدمات وحتى الواردات منها.
- التحكم في النشاطات ذات القدرة الإنتاجية التي تتيح التوسع في التوزيع والتبادل والإستهلاك.
- احتكارها للتكنولوجيا والقيام بالنشاطات الإقتصادية بطريقة مرنة أي التحكم في الوسائل التقنية يجعل عملياتها الإقتصادية تسير بكفاءة وسرعة.
- التحكم في النشاطات التمويلية على اعتبار أن المال هو العصب الرئيسي للحياة وهذا بالسيطرة على البنوك والمصارف وحرية رؤوس الأموال وانتقالها عبر العالم متخطية الحدود، ويكون التعامل بأموال ضخمة عبر أسواق الصرف المالية والدولية.
- إمتلاك القدرات الإدارية والإمكانات الضخمة التي تساعد على تطوير القدرات المهارية وتشجع على الإبداع والإبتكار.

ثانيا: دوافع ظهور الشركات المتعددة الجنسيات:

إن تحقيق أعلى نسبة من الربح هو الدافع الرئيسي لظهور الشركات المتعددة الجنسيات لكن هناك ثلاثة اتجاهات تفسر ظهور الشركات المتعددة الجنسيات في القرن العشرين.

الإتجاه الأول:

يرى الإتجاه الأول أن الظروف الإقتصادية سبب استثمار الشركات المتعددة الجنسيات خارج الدولة الأم والتوطن ، نتيجة ارتفاع نفقات الإنتاج والعراقيل الجمركية والسياسات الضريبية هذا ما دفع [1] بالشركات للإستثمار في الدول التي يكون فيها سعر الضريبة منخفضا ونسبة الأرباح مرتفعة.

[1] مبروك غضبان، مرجع سابق، ص 594.

الإتجاه الثاني:

يرى أنصار هذا الإتجاه أن التطور في هيكل الإقتصاد الرأسمالي يفرض على الشركات توسيع نطاق سيطرتها خارج السوق الداخلي بإنشاء وحدات إنتاجية ، ويؤكد بول سويزي وبول بران أن الإحتكار الإقتصادي الأمريكي دفع بالشركات الأمريكية إلى استغلال الفائض الإقتصادي لديها في الخارج وهذا عن طريق الإستثمار الأجنبي.

الإتجاه الثالث:

يرى مارسيل ميرل أن انتشار الشركات المتعددة الجنسيات يعود إلى المزايا التي تكسبها من الدول المضيفة كالقرب من المواد الأولية، والإعفاءات الضريبية والجمركية، ومستوى الأجور [1] والوصول السهل إلى الأسواق، ظف إلى ذلك الهروب من المعايير التقنية لحماية البيئة.

ويؤكد على أن انتشار الشركات يعود إلى عاملين أساسيين:

- انخفاض معدل الربح في الدول الرأسمالية المتقدمة.
- تباين معدلات الأجور على المستوى العالمي دفع بالشركات إلى الإستثمار في الخارج للحصول على اليد العاملة المؤهلة والغير مكلفة.

[1] مبروك غضبان، مرجع سابق، ص 594.

ويوضح الجدول التالي توسع الشركات المتعددة الجنسيات في عام 1914:

جدول رقم 01: توسع الشركات المتعددة الجنسيات في عام 1914

الشركة	البلد	المنتوج	عدد المصانع الأجنبية في 1914	الدول التي توجد فيها الفروع التابعة لها
Singer سنجر	الولايات المتحدة الأمريكية	آلات خياطة الأقمشة	5	بريطانيا، كندا، ألمانيا، روسيا، النمسا، هنجاريا
j.p coats للألبسة	بريطانيا	خيوط القطن	20	الولايات المتحدة، كندا، روسيا، النمسا، هنجاريا، إسبانيا، بلجيكا، إيطاليا، سويسرا، البرتغال، البرازيل، اليابان
Nestlé نستلي	سويسرا	الحليب وغذاء الأطفال	14	الولايات المتحدة، هولندا، النرويج، إسبانيا، أستراليا
Lever Brothter لوفر برودر	بريطانيا	الصابون	33	الولايات المتحدة، كندا، ألمانيا، سوسيرا، بلجيكا، فرنسا، اليابان، أستراليا، جنوب إفريقيا
Saint Gobian سان قوبيان	فرنسا	المثلجات	8	ألمانيا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، إسبانيا، النمسا، هنجاريا
Bayer باير	ألمانيا	الكيماويات	7	الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، روسيا، بلجيكا
Siemens سيمنز	ألمانيا	الإلكترونيات	10	بريطانيا، فرنسا، إسبانيا، روسيا، النمسا، هنجاريا

American Radiators أمريكا للمحركات	الولايات المتحدة	المحركات	6	كندا، هنجاريا، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، النمسا، إيطاليا
I.M.ericsson إيريكسون	السويد	مستلزمات الهواتف	8	بريطانيا، الولايات المتحدة، فرنسا، النمسا، هنجاريا، روسيا

Source : Geoffrey Jones, multinationales and Global capitalisme, oxford université, 2005, p 81.

المبحث الثالث: خصائص الشركات المتعددة الجنسيات:

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات أحد ملامح العولمة والنظام الإقتصادي العالمي وتتمتع بمجموعة من الخصائص والمميزات أبرزها: [1]

1- ضخامة الحجم:

إن الشركات المتعددة الجنسيات كيانات اقتصادية عملاقة لتوفرها على إمكانيات وقدرات ضخمة ومن المؤشرات التي تدل على ذلك، حجم رأس المال واستثماراتها وتنوع إنتاجها وارتفاع أرقام مبيعاتها وإيراداتها المحققة، كذلك الشبكة التسويقية التي تملكها ، دون إغفال حجم إنفاقها على البحث والتطوير، فضلا عن هياكلها التنظيمية وكفاءة إدارتها ما يجعلهاهدفا لأصحاب الشهادات العليا والإطارات نتيجة الأجور العالية التي تمنحها والمكافآت.

لكن أهم مقياس متبع للتعبير عن سمة الضخامة يتركز أساسا في المعيار الخاص برقم المبيعات أو ما يطلق عليه حجم المبيعات السنوية للشركات المتعددة الجنسيات، ففي عام 2008 ارتفع حجم مبيعات الشركات إلى 15000 مليار دولار ثم إلى 29000 مليار دولار عام 2009 حسب تقرير cnuced في عام 2010.

لقد اكتسبت هذه الشركات مكانة اقتصادية متميزة باحتوائها على هذه الصفة والتي جعلها تستقطب عدد كبير من اليد العاملة وأضحت أحد أهم ركائز التجارة الدولية من خلال حجم مبيعاتها.

فمثلا وحسب تقرير موقع Fortun فقد احتلت شركة وول مارت [2] المركز الأول عالميا بإجمالي إيرادات قدرت بـ 482.130 مليار دولار ثم تلتها إكسون موبيل بـ 246.204 مليار دولار وآبل بـ 233.715 مليار دولار حسب آخر إحصائيات لعام 2015.

والجدول الآتي يبين لنا الشركات الكبرى في العالم.

---

[1] خليل حسين، مرجع سابق، ص 797.

[2] الجوزي جميلة، مرجع سابق، ص 90.

جدول رقم 02: ترتيب كبرى الشركات المتعددة الجنسيات الخامسة والعشرون في العالم لعام 2013:

الرتبة	اسم الشركة	البلد	المقر	رقم الأعمال مليون دولار	رقم الأرباح مليون دولار	عدد العاملين	المجال الرئيسي
1	Royal Dutch shell رويال دوتش شال	هولند+ المملكة المتحدة	لاهاي	481.700	26600	87000	البترول
2	Wal-mart وول مارت	الولايات المتحدة الأمريكية	Bentniville بنتون فيل	469200	17000	200000	تجارة التجزئة
3	Exxon mabil إيكسون موبيل	الولايات المتحدة	Irvig إرفينغ	449900	44900	88000	البترول
4	Sinopec سينوباك	الصين	Pékin بيكين	428200	8200	15039	البترول
5	Shna natinal Petroleum corporation الشركة الصينية للبترول	الصين	Pékin بيكين	408600	18200	674541	البترول
6	Bp بي بي	المملكة المتحدة	London لندن	388300	11600	85700	البترول
7	State Grid ستات قريد	الصين	Pékin بيكين	298400	12300	849594	الكهرباء
8	Toyota motor تويوتا موتور	اليابان	Toyota تويوتا	265700	11600	333498	صناعة السيارات
9	Volkswogen فولكس فاقن	ألمانيا	Wolfsburg فولسبورغ	247600	27900	549763	صناعة السيارات
10	Total	فرنسا	Courbevoie	234300	13700	97126	البترول

	توتال		كورب فوا				
11	Chervon شيفرون	الولايات المتحدة	San Ramen سان رامون	233900	26200	62000	البترول
12	Glencore xstrata قلنكور أكس ستراتا	سويسرا	Bear (zoug) بار (زوق)	214400	1000	61000	التفاوض عن المواد الأولية
13	Post Holdings بوست هوليدنغس	اليابان	Tokyo طوكيو	190900	6800	209000	الخدمات
14	Samsung سامسونغ	كوريا الجنوبية	Séoul سيول	178600	2600	236000	الإلكترونيات
15	E.O. N إي، أو، أن	ألمانيا	Dusseldorf دوسلدوف	169800	2800	72083	الطاقة
16	Philips 66 فيليبس 66	الولايات المتحدة	Houston هيوستن	169600	4100	13500	الطاقة
17	ENi أو، أن، إي	إيطاليا	Rome روما	167900	10000	77838	البترول
18	Berkshire hathaway بيركشير هاتاواي	الولايات المتحدة	أواماها بنراسكا	162500	14800	288500	المالية
19	Apple آبل	الولايات المتحدة	Cpertino كونرتينو	156500	41700	76100	الإلكترونيات
20	AXA آكسا	فرنسا	Paris باريس	154600	5300	94364	التأمين
21	Cazprom غاز بروم	روسيا	Moscou موسكو	153500	38100	417000	البترول والغاز
22	General motors	الولايات المتحدة	Détroit ديترويت	152300	6200	213000	صناعة السيارات

	جنرال موتورز						
23	Daier AG دايلر أي جي	ألمانيا	Stuttgort شتوتغارت	146900	26600	213000	صناعة السيارات
24	General electric جنرال إلكتريك	الولايات المتحدة	Fair field فاير فيلد	146900	17000	305000	شركة مختلطة
25	Petrobras بتروبراس	البرازيل	Riode janiro ري ودي جلنيرو	144100	44900	85065	البترول

المصدر: جميلة الجوزي وآخرون، مرجع سابق، ص 90، 91، 92، نقلا عن: fortune global

2- ازدياد درجة الأنشطة:

هو نوع من التطور التكاملي للنظام الرأسمالي بالتنوع الكبير في أنشطتها، فسياستها الإنتاجية تقوم على وجود مبيعات متنوعة ومتعددة، ويرجع سبب هذا التنوع إلى رغبة الإدارة العليا في تقليل من احتمالات الخسارة، فمثلا إذا خسرت في نشاط يمكن أن تربح في أنشطة أخرى، ومن الأمثلة عن ذلك نجد شركة جنرال موتور لا يقتصر نشاطها على إنتاج السيارات بل أيضا يشمل السكك الحديدية والبرادات وغيرها [1]، أيضا شركة ITT التلغراف والتلفيزيون تستحوذ على سلسلة فنادق سيراطون.

إن تعدد الأنشطة الإقتصادية يمنح للشركات المتعددة الجنسيات سمة السيطرة في مجال أوسع وتحقيق أرباح أكثر، لهذا قامت هذه الشركات بإحلال وفرات مجال النشاط محل وفرات الحجم التي انتهجتها بعد الحرب العالمية الثانية، ونتيجة تشعب الأنشطة التي تقوم بها الشركات قطاعيا وجغرافيا أدى إلى تحقيق *تكامل أفقي ورأسي.

إن خاصية التنوع في الأنشطة والمنتجات يميزها انتشار التخصص حيث أن طائرة الكونكورد مثلا تدخل في مكوناتها مكونات من إنتاج ثلاثين ألف مصنع موزعة في أقطار متعددة.

---

[1] خليل حسين، مرجع سابق، ص 799.

* يقصد بالتكامل الأفقي والرأسي، التكامل الأفقي تركز الشركة المتعددة الجنسية على نشاط تجاري واحد أو المنافسة في صناعة واحدة ،أما التكامل الرأسي يتم من خلاله توسيع مجال عمل الشركة ليشتمل منتجات وتوفير وسائل التوزيع والتزويد.

كذلك تعد الشركات المتعددة الجنسيات المصدر الأساسي لنقل التكنولوجيا للدول عن طريق الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال فروعها في الدول المضيفة ويتوقف ذلك على عدة عوامل:

- خصائص النشاط الإنتاجي أو الخدماتي الذي يقع ضمنه الإستثمار.
- وتيرة التقدم التكنولوجي في النشاط المعني تكون سريعة.
- سياسة الشركة الأم التي تحكم مسار التطور العلمي والتقني.
- الشروط البيئية وتوفير عمال ذو مهارة عالية.

3- الإنتشار الجغرافي:

تتمتع الشركات المتعددة الجنسيات بضخامة مساحة السوق التي تغطيها وامتدادها الجغرافي خارج الدولة الأم، وما تملكه من إمكانيات هائلة في التسويق خاصة من طرف الفروع التابعة لها عبر مختلف أنحاء العالم، وقد ساعدها على هذا الإنتشار التقدم التكنولوجي خاصة في مجال المعلومات والإتصالات فمثلا شركة ABB السويسرية تسيطر على أكثر من 13000 شركة تابعة لها منتشرة في العالم مع العلم أن السوق السويسرية لا تستوعب إلا نسبة بسيطة من إجمالي مبيعات الشركة، وتشير تقديرات حديثة أن عدد الشركات المتعددة الجنسيات [1] يقارب 65 ألف شركة متواجد في أرجاء العالم، تستحوذ على 40% من حجم التجارة العالمية دون أن ننسى أن حوالي 80% من مبيعات العالم تتم عبر هذه الشركات.

وتتبلور أهمية الإنتشار الجغرافي لدى الشركات المتعددة في كونها تساهم في وضع استراتيجيات النظام العالمي وتسعى إلى تأمين إمدادات السلع والمنتجات والخدمات على نطاق واسع فمثلا شركة قولف أويل موجودة في أكثر من 76 دولة، كذلك شركة بيبسي كولا توجد في أكثر من 130 دولة في العالم.

4- القدرة على تحويل الإنتاج والإستثمار على مستوى العالم:

تبرز هذه الخاصية عبر تميز الشركات المتعددة الجنسيات بنشاطها الإستثماري الواسع في العالم باعتبارها شركات عملاقة [2] متنوعة الأنشطة قائمة على التكامل الأفقي والرأسي، وعلى هذا الأساس نجد أن ثلثي استثماراتها تتركز في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ودول الإتحاد الأوروبي ويعود هذا التركز إلى عدة عوامل منها:

---

[1] خليل حسين، مرجع سابق، ص 80.

[2] المرجع نفسه، ص 800.

- توفر المناخ الجاذب لهذه النوعية من الإستثمارات.
- ارتفاع العائد على الإستثمارات (الفائد والأرباح مرتفعة).
- تزايد القدرة التنافسية للدول المضيفة والتي تتحقق عادة من خلال انخفاض تكلفة عنصر العمل وتوفره وارتفاع المستوى التعليمي والمهارات الإنتاجية وتوفر البيئة اللازمة ، دون إهمال وجود تسهيلات النقل والإتصالات والطاقة الإستعابية للإقتصاد القومي.

5- إقامة تحالفات استراتيجية:

تسعى الشركات المتعددة الجنسيات إلى إقامة تحالفات استراتيجية فيما بينها يشمل النشاط الصناعي والتسويقي من أجل تحقيق المصالح الإقتصادية المشتركة ، وتعزيز قدراتها التنافسية والتسويقية.

فالتحالفات الإستراتيجية بين الشركات المتشابهة غالبا ما تتم في الصناعات المتماثلة، ويأخذ هذا التحالف أحيانا شكل الإندماج ويظهر بوضوح في مجال البحث والتطوير لما يحتاجه من تمويل ضخم ومن الأمثلة عن ذلك.

- المركز الأوروبي لبحوث الحاسوب والمعلومات والإتصالات تشترك فيه ثلاث شركات أوروبية تنتج الآلات الحاسبة وهي شركة بول Bull الفرنسية و tcl البريطانية وسيمنز الألمانية.
- شركة ABB كانت نتيجة اتحاد شركة سويدية وأخرى سويسرية حيث استثمرت شركة فورتكو من 4 إلى 7 مليار دولار [1] وشملت اندماج أو شراء60 شركة أخرى تسيطر حاليا على 1300 فرع كما شملت اندماج أو شراء 70 شركة من شرق أوروبا، كذلك هذه الشركة أنشأت ثلاث مراكز للبحث والتطوير تضم 11 ألف باحث وخبير وتملك مراكز معلومات ومراكز تمويل وتحتل المرتبة 200 من الشركات العالمية المهمة بإيرادات تقدر بـ 22967 مليون دولار حسب بيانات عام 2001.

إن واقع هذه التحالفات هي نتاج المنافسة الشرسة التي أصبحت ميزة أساسية في الأسواق العالمية المفتوحة، وكذا ثورة المجال المعلوماتي الذي ساهم بشكل كبير في ظهور هذا النمط.

[1] خليل حسين، مرجع سابق، ص 801.

6- التفوق والتطور التكنولوجي:

الشركات المتعددة الجنسيات هي أكثر من يستعمل التقنيات الحديثة للإنتاج عن طريق شبكة المعلومات والإتصالات، فمن خلالها تتعرف الشركات على الطلب العالمي واحتياجات المستهلكين عبر مختلف أنحاء العالم، وهذا بالتنسيق مع فروعها فمثلا شركة كبرى تقوم بتأمين الحجزات الفندقية [1] في أماكن عدة بواسطة الأنترنت.

كذلك تقوم الشركات بالتعريف بمنتجاتها وبيعها وتسليمها عن طريق ما يعرف بالتجارة الإلكترونية، وعلى هذا الأساس نجد قوة الشركات يكمن في سيطرتها وهيمنتها على التقنية المتطورة، وتشير بعض الإحصائيات إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات تستحوذ على نسب عالية من النفقات على البحث العلمي خاصة في الدول المتقدمة صناعيا كالولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي واليابان، حيث بلغت نسبة الإنفاق على البحث والتطوير 1.3 مليار دولار عام 1997 و5.2 مليار دولار عام 2008.[2]

7- المرونة:

تدخل الشركات المتعددة الجنسيات إلى السوق حيث تدرك أن العملية الإنتاجية والنشاط الصناعي الذي تقوم به سيعود عليها بأرباح تفوق المعدلات السائدة، وسرعان ما تنسحب عندما تشعر أن أرباحها ستنخفض إلى دون مستوى التطلعات وبهذه العملية (الدخول والخروج السريع) تضمن الأمان في استثمار أموالها في المناطق التي تدر عليها الأرباح.

أيضا نجد في الهيكل التنظيمي للشركة ما يعرف بإدارة المخاطر السياسية التي تتولى مهمة تصور استراتيجيات الشركات لإنقاص تعرضها للمخاطر.

8- المزايا الإحتكارية:

تتمتع الشركات المتعددة الجنسيات بمجموعة من المزايا الإحتكارية راجعة إلى طبيعة السوق الذي تعمل فيه والذي يأخذ شكل سوق احتكار القلة [3] ،ومن عوامل ظهور هذه الخاصية هو التحكم واحتكار

[1] عبد الله عاشوري، مرجع سابق، ص 80.

[2] عبد الله عاشوري، مرجع نفسه، ص 81.

[3] هند حلف الله كمال، مرجع سابق، ص 67.

التكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية والإدارية ذات الكفاءات العالية المتخصصة ويتيح ذلك الفرصة لزيادة قدراتها التنافسية ومن ثمة زيادة أرباحها وإيراداتها.

وتتخذ المزايا الإحتكارية أربعة مجالات هي التمويل والإدارة والتكنولوجيا والتسويق مما يعطيها مزايا تمويلية وموارد عالية تمكنها من الإقتراض [1] بأفضل الشروط من الأسواق المالية العالمية نظرا لوجود عنصر الثقة وسلامة وقوة مركزها المالي.

كما أن المزايا الإدارية تكون في وجود هيكل تنظيمي على أعلى مستوى من الكفاءة يسمح بتدفق المعلومات وسرعة الإتصالات ومن ثمة اتخاذ القرار السليم في الوقت المناسب.

أيضا توفر القدرات الإدارية يمنح لهذه الشركات التفوق والتميز فهي تسعى لوجود وحدات متخصصة قادرة في مجالات التدريب والإستشارة.

كما تحصل الشركات على المزايا التقنية عن طريق التطور التكنولوجي استجابة لمتطلبات السوق والحد من دخول منافسين جدد وتقرير وضعها الإحتكاري، لذلك تحرص على التجديد والإبتكار وتحسين الإنتاجية وتطويرها وزيادتها وتحقيق جودة عالية.

أما المزايا التسويقية فتكون من خلال الشبكات التوزيعية [2] والتسويقية للشركات المتعددة الجنسيات حيث تعمل على توفير منتجاتها بحالة جيدة وفي الوقت المناسب، كما تهتم بأساليب الترويج والدعاية لضمان طلب متزايد ومستمر عليها.

9- الإنتماء لإقتصاديات الدول المتقدمة صناعيا والقوى المهيمنة سياسيا وعسكريا:

تعتبر الدول الصناعية المتقدمة مركز الشركات المتعددة الجنسيات وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، اليابان، ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، وسبب هذا التركز يعود إلى توفر رأس المالية والتقنية والمناخ المناسب الإستثمار في هذه الأماكن.

---

[1] خليل حسين، مرجع سابق، ص 801.

[2] خليل حسين، مرجع سابق، ص 801.

ورغم ذلك بدأت بعض الشركات المتعددة الجنسيات في الظهور في البلدان النامية مثل البرازيل، الهند والمكسيك وهونكونغ، وفينزويلا ، فحسب موقع فوتون فقد احتلت شركة البرازيلية النفطية بتروبراس المرتبة 25بإجمالي المبيعات قدرت بـ 144.100 مليار لسنة 2013 وتوظف 85065 موظف.

واحتلت وامبو Hutchison whampea من هونكونغ المركز الأول بين أكبر خمسين شركة تابعة للدول النامية تليها بترول فينزويلا petroleos de venezuela وتتبعها شركة سيمكس cemexas المكسيكية حسب تقرير الأونتكاد عام 1990، [1] بتوظيف عمالة أجنبية قدرها 383.1 ألف عامل.

والجدول الآتي يوضح أن أغلب الشركات موجودة في الدول المتقدمة:

جدول رقم 03: تصنيف 17 بلد وفقا لأكبر شركاتها العالمية

الرتبة	البلد	عدد الشركات	الرتبة	البلد	عدد الشركات
1	الولايات المتحدة	132	10	كندا	9
2	الصين	89	11	أستراليا	8
3	اليابان	62	12	البرازيل	8
4	المملكة المتحدة	37	13	الهند	8
5	فرنسا	31	14	إيطاليا	8
6	ألمانيا	29	15	إسبانيا	8
7	هولندا	22	16	روسيا	7
8	كوريا الجنوبية	14	17	تايوان	6
9	سويسرا	14			

المصدر: جملية الجوزي وآخرون، مرجع سابق، ص 93، نقلا عن:

N.B : the global 500 includes 11 compagnies under the leading « britain/wehterlands » those compagnies are counted in the tally for both countries.

[1] عادل المهدي، النظام الإقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، مصر، ط 2، 2004، ص 58.

10- تعبئة المدخرات:

كل الشركات المتعددة الجنسيات تنظر إلى العالم كسوق واحدة ولهذا تسعى لتعبئة المدخرات من تلك السوق باستخدام مجموعة من الوسائل هي:

- طرح الأسهم الخاصة بتلك الشركات في الأسواق المالية العالمية الهامة، وكذا الأسواق الناهضة، وأيضا تعتمد على القيام بعمليات كبرى مثل شراء أسهم شركة [1] منافسة بالقدر الذي يؤدي إلى سيطرتها على إدارتها مثل الإقتراض من البنوك متعددة الجنسيات بمعدلات مرتفعة.
- تستقطب الشركات المتعددة الجنسيات الجزء الأكبر من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه إلى أسواق الدول الصناعية التي تمثل ثلاثة أرباع السوق العالمية.
- إلزام كل شركة تابعة بأن توفر محليا التمويل اللازم بها من خلال وسائل مختلفة كالمشروعات المشتركة، وطرح الأسهم الخاصة بتلك الشركة في الأسواق المالية العالمية والإقتراض من البنوك المصرفية والدولية وتعبئة مقادير متزايدة من المدخرات العالمية.
- تعبئة الكفاءات حيث تعمل الشركات المتعددة الجنسيات بتغليب معيار الكفاءة في اختيار العالمين من أجل الإستفادة من الخبرات والمهارات.
- التخطيط الإستراتيجي والإدارة السليمة، فالتخطيط الإستراتيجي أداة لإدارة الشركات المتعددة الجنسيات باعتباره المنهج الذي يؤدي إلى تحقيق ما تصبو إليه الشركة والتعرف على ما ترغب فيه في المستقبل وأيضا اقتناص الفرص وتعظيم العوائد وتحقيق معدلات مرتفعة من المبيعات والأرباح.

أيضا يعتبر التخطيط الإستراتيجي الأداة الأساسية التي تقوم عليها الإدارة الإستراتيجية لهذه الشركات، فغالبية الخطط تكون في المراكز الرئيسية وتهدف إلى تحقيق غاياتها العالمية.

- تعاظم الشركات المتعددة الجنسيات من خلال مجموعة من المؤشرات التي تدل على عالميتها وهي:

- أن حوالي 80% من المبيعات تتم عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات ما يعكس ضخامة قدرتها التسويقية والإنتاجية وسيطرتها على جزء هام من التجارة الدولية.

- هذه الشركات ساهمت في زيادة الثورة التكنولوجية حيث ارتفعت نسبة الإكتشافات بفضل جهود البحث والتطوير التي قامت بها هذه الكيانات.

[1] خليل حسين، مرجع سابق، ص 802.

- تجاوزت الأصول السائدة من الذهب والإحتياطات النقدية المتوفر نحو ضعفي الإحتياطي الدولي وهذا مؤشر على قدرتها التحكم في السياسة النقدية الدولية والإستقرار النقدي العالمي.

11- إقامة تحالفات استراتيجية:

- في عام 1999 قامت شركة IBM للحاسوب باتفاق مع شركة DELL التي تعمل ي نفس المجال بموجبه توافق على إمداد شركة IBM بمكونات الأجهزة لمدة 7 سنوات مقابل 16 مليار.

- 1999 تم الإعلان عن دمج مجموعتي الإتصالات دويتش تيلكوم الألمانية وتيلكوم الإيطالية في صفة قيمتها 82 مليار جنيه إسترليني.

- نفس السنة قامت شركة VOLVO السويدية بشراء منافستها Scamia السويدية لصناعة الشاحنات مقابل 53.7 مليار دولار.

- أيضا قامت شركة كوكاكولا الأمريكية بشراء شركة Hellenic الأوروبية لتعبئة المياه الغازية.

- في عام 2000 قامت مجموعة (ستاركروزس الأمريكية للعبارات) بالإندماج مع مجموعة كروز لاين النرويجية.

خلاصة الفصل:

مما سبق يتضح لنا أن الشركات المتعددة الجنسيات عبارة عن كيانات اقتصادية عملاقة تجسد النموذج الإقتصادي الرأسمالي لإمتلاكها عناصر القوة من تكنولوجيا إنتاج وتوزيع وتسويق غاياتها الأساسية تحقيق الربح دون مراعاة خصوصيات وحاجيات الدول النامية وتعمل على إقامة تحالفات وتكتلات للحفاظ على مصالحها وبقاءها وهذا ما يتيح لها أن تكون فاعلا مهما في العلاقات السياسية والإقتصادية والمالية الدولية وهي أحد وسائل تنفيذ العولمة بكافة مضامينها وأهدافها خدمة للدول الليبرالية الصناعية المتقدمة.

الفصل الثاني:

مسار صنع واتخاذ القرار في السياسة الدولية

عرف القرار السياسي تحولات عديدة منذ ولادة الدولة الأمة (الدولة القومية) في أوروبا كنتاج للنظام الوستفالي وانتصار للقوى الأوروبية في حرب الثلاثين عاما التي أفرزت بنية جديدة ومفهوم جديد في إدارة العلاقات الدولية تدعو من خلاله إلى هيمنة القوى المنتصرة.

من هذا المنطلق تحظى دراسة صنع واتخاذ القرار في السياسة الدولية باهتمام كبير لدى المؤرخين السياسيين والإقتصاديين على حد سواء، نتيجة وجود تفاعلات بين مختلف الجوانب السياسية والإجتماعية والإقتصادية والسلوكية المكونة للنسق الدولي، ومن ضمن هذه الفواعل نجد الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية التي تقع تحت هيمنة الدول الكبرى ،وعلى هذا الأساس فالقرارات الدولية تكون وفق منطق القوى العظمى يعكس صورة النظام الدولي في المرحلة الراهنة.

إن الحديث عن صنع واتخاذ القرار في السياسة الدولية يجرنا إلى توضيح بعض المفاهيم الأساسية كالقرار، وصنع القرار، والسياسة الدولية، وأيضا المقاربات النظرية التي تفسر القرار السياسي الدولي والسياسة الدولية مثل الواقعية الدفاعية والنظرية الليبرالية (الليبرالية الجديدة والمؤسساتية).

المبحث الأول: مسار صناعة واتخاذ القرارات الدولية

قبل التطرق إلى مسار صناعة اتخاذ القرا ر وجب علينا توضيح بعض المفاهيم المتعلقة بها:

1- القرار:

يعرف جوزيف فرانكيل القرار بأنه (يحمل مقرر محدد بين مجموعة من الأعمال التي تتعقبها مجموعة من الاختبارات المدروسة) كما يعرف جوبز القرار بأنه الهدف الموجه للسلوك المصنوع من قبل الفرد استجابة لحاجة معينة، مع وجود قصد لإشباع الدافع الذي من وراء الحاجة، لذلك تستلزم كل السلوكيات على الأقل [1] قرارات بسيطة.

من خلال التعريفين السابقين يمكن اعتبار القرار نتيجة حتمية لما يتوصل إليه عبر مراحل مختلفة ومعقدة من المناقشات وجمع البيانات والمعلومات وتحديد الخيارات وترتيبها وفق ما يخدم المصلحة والهدف، إلى أن يتم تحديد الخيار الأمثل بشكل نهائي بعد المصادقة عليه من قبل أعلى هيئة رسمية، وإصدار أمر التنفيذ.

2- صنع القرار:

صنع القرار وظيفة من وظائف هيئة معينة قد تكون دولة او مؤسسة او منظمة ، يشكل سلوك أو حركة النظام طبقا لهذه الوظيفة، وضع القرار عملية معقدة تتداخل فيها العوامل الإقتصادية والسياسية والإجتماعية [2] والنفسية وتكون عبر مراحل يتم من خلالها جمع الإختيارات والبدائل والحلول التي تساعد صانع القرارفي اتخاذ قراره واختيار الحلول الملائمة للمشكلة المطروحة أمامه.

---

[1] عامر مصباح، نظريات صناعة القرار في تحليل العلاقات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2012، ص 7.

[2] جيمس دورتس وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية،ت ر وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، الكويت، ط1، 1985، ص 315.

3- اتخاذ القرار:

هو مسار ودراسة منقحة وشاملة لمختلف العناصر التي يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار عند تحليل سياسة ما، من خلال تحديد المتغيرات المتعلقة بالموقف لمعرفة العلاقة بين هذه المتغيرات ومن ثمة اختيار البديل الأنسب والسليم.

يهتم المنظور الجديد لإتخاذ القرار على دراسة العوامل الداخلية ومدى تأثيرها على اتخاذ القرار وهو ما يسميه روزنو بعامل الربط، فمن خلاله تحلل الأسباب التي تدخل في تفسير القرار والآليات المرتبطة به ودلك بالتركيز على ثلاثة نماذج:

أ- النموذج العقلاني: يوضح كيف أن اتخاذ القرار عقلاني له قواعد معينة يعتمد عليها (نجدها في نظرية اللعب).

ب-النموذج الإجتماعي: عبر عنه روزنو من خلال إبراز خمسة متغيرات تفسر أسباب اتخاذ القرار وهي:

- عوامل فردية تتعلق بشخصية صانع القرار وتجاربه [1]السابقة وأسلوبه الشخصي.
- عوامل حكومية تشمل العلاقة بين السلطة التنفيذية والتشريعي والقضائية.
- عوامل متعلقة بالدور وهي حدود المسموح بها للشخص المسؤول عن اتخاذ القرار.
- عوامل مجتمعية تتعلق بالمجتمع ومدى تطوره وارتباطه بالبيئة الجغرافية وأثرها على صانع القرار.
- عوامل مرتبطة بالنظام الدولي المهيمن وطبيعة التأثيرات الخارجية (تعاون نزاع مواجهة).

ج-النموذج النفسي: يعتمد على تفسير القرار من خلال ما يفهمه صانعه عن الواقع الموضوعي والذي يتأثر بالخلفيات الفكرية والإستعدادات الشخصية.

4- السياسة الدولية:

تلك الوحدات والمؤسسات الفاعلة في السياسة الدولية وتؤثر بشكل أو بآخر في حركة التفاعل الدولي من خلال نشاطاتها، تتنوع وتتعدد هذه الوحدات، وإلى جانب الدول نجد المنظمات الدولية والحكومية، الشركات المتعددة الجنسيات وحركات التحرر الوطنية. [2]

---

[1] ريمون حداد، العلاقات الدولية، دار الحقيقة، بيروت، ط1، 2000، ص 195، 196.

[2] عبد الله عاشوري، فواعل السياسة العامة العالمية وانعكاسها على دور الدولة بعد الحرب الباردة، مذكرة نيل ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2013-2014، ص 29.

ولتحليل مسار صناعة القرار في السياسية الدولية إعتمدنا على المقاربة الواقعية الدفاعية والليبرالية:

- **الواقعية الدفاعية:**

ظهرت الواقعية الدفاعية في نهاية السبعينيات من خلال كتابات كينيث ولتز حول نظرية السياسة الدولية، يعتقد ولتز أن الدول المتقدمة ليست عدائية لأن لديها كل مقومات القوة وهي تسعى للحفاظ على بقائها، وينظر إلى أن بنية النظام الدولي تدفع بالدول العظمى إلى [1] النظر في ميزان القوة، وبهذا فالدول تتنافس مع بعضها البعض من أجل القوة باعتبارها أحد وسائل البقاء.

يرى ولتز أن الفوضى تشجع الدول على التصرف بشكل دفاعي للمحافظة على ميزان القوى، فكلما كان الدفاع أسهل فإن الأمن كان أوفر وحوافز التوسع أقل واحتمالات التعاون أعلى، فالأمن يكون أوفر عندما تكون الدولة قادرة على التمييز بين الأسلحة الهجومية والدفاعية وبالتالي تستطيع أن تكسب وسائل الدفاع عن النفس من غير أن تهدد الآخرين وبذلك تقل الفوضى في السياسة الدولية.

هذا الإتجاه يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية توسعت اقتصاديا نتيجة التجارة الدولية وإنشاء أسواق جديدة.

- **الليبيرالية:**

اتجاه يقترن بفكرة الحرية الفردية وتعني مجموعة من الأفكار والقيم تدور حول الفرد والسلطة وترمي إلى تحرير الفرد من كل القيود وتحقيق المساواة، وهي ايديولوجية سياسية اقتصادية تقلص تدخل الدولة في الإقتصاد.

- الليبرالية الجديدة: تم تطوير مضمون الليبرالية الجديدة في العلاقات الدولية من طرف ستيفن لامي، فهو يرى الليبرالية الجديدة في السياسة الخارجية هي تحفيز وتشجيع لحرية التجارة وفتح الأسواق ونشر القيم الكبرى للديمقراطيات الغربية.
- الليبرالية المؤسساتية: ترى أن الأنظمة تحتاج إلى تجاوز المشاكل الناجمة عن البنية الفوضوية للنظام الدولي. ولبناء نظريتهم حول فوضوية النظام الدول عادو إلى نظرية الإقتصاد الجزئي ونظرية المباراة

[1] د/ عامر مصباح، معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، سنة 2009، ص 123.

من خلال التناظر بين السوق الإقتصادية والنظام الدولي، فتدخل الدولة ليس الآلية الوحيدة لإنتاج السلع، فهم يرون أن هناك فاعلا مسيطرا ومهيمنا يتفاعل داخل السوق، لذا وجب بناء أنظمة إقليمية ملائمة للحد من النزاعات الدولية بين وحدات النظام الدولي.

وترتبط الليبرالية المؤسساتية بالنظام الدولي بواسطة:اولا يجب أن يكون بين الفاعلين من الدول وغير الدول مصالح متبادلة يؤدي إلى التعاون، وثانيا التغيير في درجة المؤسسة يمارس تأثير قويا على سلوك الدول.

ويرى كيرمان أن تنظيم التعاون في "الإقتصاد السياسي العالمي يكون عندما توجد مصالح مشتركة ويفسر ذلك عن طريق تحليل لمعضلة السجين ونماذج "إنهيار السوق" ،لدى فبإمكان الدول القوية تقوية روابط التعاون فيما بينها بواسطة خلق أنظمة، أو إجراءات خاصة بمراقبة الغش وتسهيل عقد الصفقات التبادلية.[1]

يتحكم في مسار صناعة واتخاذ القرار في السياسة العالمية مجموعة محددات من ضمنها:

أولا: السياسة الخارجية:

السياسة الخارجية هو عمل تقوم به الدولة أو فاعل دولي لتحقيق المصالح الوطنية، يشرف عليها أعضاء ذو خبرة ومهارة، فبعد اتخاذ القرارات يسلمونها إلى وزارة الخارجية لتنفيذها عن طريق الدبلوماسية باعتبارها تلعب دورا هاما في سلوك السياسة الخارجية للدول وغيرها من الممثلين كالفواعل العابرة للقومية والمنظمات الدولية والمنظمات غير حكومية ،وتشمل عملية اتخاذ وصناعة قرارات السياسة الخارجية الخطوات التالية:

- **البيئة الخارجية:** إن البيئة الخارجية بكل [2] أبعادها ومؤثراتها وضغوطها وجميع جوانب التداخل والتفاعل فيها تعطي إمكانات للتصرف، كما تضع قيود على بعض الإمكانات فكلما زاد ضغط البيئة

[1] أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، العراق، 2008، ص 403.

[2] الدكتور إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، المكتبة الأكاديمية، الكويت، 1984، ص 374.

قلت الخيارات المفتوحة أمام صانع القرار لإتخاذ قرارات السياسة الخارجية والعكس صحيح فكلما قل الضغط زادت فرص الخيارات.

وقد تحدث في هذا المجال هارولد سبراوت H.Sprout حيث يفرق بين شكلين محددين للبيئة الخارجية وهما، البيئة السيكولوجية وتكون في إطار الإتجاهات والتصورات الخاصة بوضع قرارات السياسة الخارجية، والبيئة الحركية وهي البيئة الحقيقية التي تنفذ فيها القرارات ، وقد تختلف البيئتان أو تتفقان ومعيار الإتفاق والإختلاف يكون بمدى دقة التصورات لدى صانع القرارات ومدى قربها من الواقع.

- **البيئة الداخلية:** تكون من الوضع الإجتماعي السائد وكذا النظام السياسي والإقتصادي والجماعات غير حكومية وجماعات الضغط والمصالح والأحزاب السياسية.

فالأوضاع الإجتماعية قد تضغط على صانع القرار بصورة يستحيل التخلص منها أو تفاديها فمثلا النظام السياسي سواء كان ديمقراطي أو تسلطي يؤثر في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، فالطبيعة الديمقراطية للنظام السياسي تلقي بضغوط على أجهزة وضع القرارات الخارجية، كما أن طبيعة النظام السياسي الديمقراطي عادة ما توسع مجال المشاركة سواء بالخبرة أو الرأي أو المشورة عند كل مرحلة من مراحل اتخاذ القرار الخارجي، وهذا يصعب تصوره في الأنظمة التسلطية، كذلك جماعات الضغط والمصالح تمثل قوة ضاغطة على أجهزة وضع القرارات الخارجية مما يولد اتجاهات تحدد من خلالها معالم البيئة الداخلية باعتبارها أساسية في الدراسة الميدانية.

من المفكرين الذين اهتموا بتفسير السياسة الخارجية نجد ريتشارد سنايدر، جيمس روزنو، تشالز هيرمان، قراهام آليسون.

وهناك العديد من النماذج تعطي تفسيرا لسلوك السياسية الخارجية ومنها:

أ- النموذج الإستراتيجي أو الرشيد:

هو أكثر النماذج شيوعا في تحليل السياسية الخارجية، وقد استخدم مؤرخو الدبلوماسية هذا النموذج في وصف تفاعلات السياسات الخارجية للدول وتصرفات زعمائهم، وطبقا لهذا النموذج فإن الدول

تشكل[1]وحدات منفصلة تسعى إلى تعظيم أهدافها في السياسة العالمية، وينظر إلى وحدة صنع القرار على أنها "صندوق أسود"، يصعب فهم القوى السياسية الداخلية المؤثرة على خياراتها ولهذا فهذا النموذج يفسر السياسة الخارجية على ضوء الفعل ورد الفعل، أيضا هذا النموذج يتسم بخاصية اقتصادية أي فهم الظاهرة الاقتصادية بأقل قدر ممكن من التعقيد.

ب-نموذج السياسة البيروقراطية:

يركز هذا النموذج على الدور الذي يلعبه العديد من البيروقراطيين ذوي العلاقة بعملية صنع السياسة الخارجية ، ويعود سبب ذلك إلى التغيرات االواسعة والمستمرة في الحكومات والأحزاب السياسية وافتقار السياسيين للخبرة اللازمة في مجال السياسة الخارجية، فهم غالبا ما يستعينون بموظفي الخدمة المدنية الدائمين للحصول على النصائح والمعلومات اللازمة، وبالتالي يزداد دور هؤلاء البيروقراطيين في السياسة الخارجية والتأثير في اتخاذ القرار إما بالتباطؤ أو برفض التنفيذ أحيانا في الوقت الذي يكون صانعوا القرار قد توجهوا إلى معالجة قضايا أخرى، دون أن ينتبهوا للحيل والذرائع التي قد تستخدمها البيروقراطية للحيلولة دون تنفيذ القرار.

- **النموذج التكيفي:**

يركز على كيفية استجابة الدول للقيود التي تفرضها أو الفرص التي توفرها البيئة الدولية وتحديد خصائص البيئة الدولية التي قد تؤدي إلى نتائج معينة بغض النظر عن التصرفات والأفعال التي يتحدث عنها صانع [2] القرار. هذا النموذج يستبعد بعض خيارات السياسة الخارجية للدول استنادا قدراتها المحدودة كالموقع الجغرافي والقدرات الإقتصادية والسياسية للدولة.

---

[1] لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية،تر محمد بن احمد مفتي ومحمد السيد سليم، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، 1989، ص 6.

[2] لويد جنسن، مرجع سابق، ص 09.

- **نموذج صنع القرار:**

يركز هذا النموذج على مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر مباشرة على خيارات السياسة الخارجية، فحسب سنايدر وبروك وسابين فإن أهم عوامل تفسير خيارات السياسة الخارجية هي دوافع صانعي القرار، ومدى توفر المعلومات لديهم وتأثير السياسات الخارجية للدول على خياراتهم.

لقد قدم سنايدر نموذجا نظريا لفهم صناعة واتخاذ القرار في السياسة الخارجية انطلاقا من محددات معينة منها:

- دراسة العلاقات الدولية ليس على أساس الدول وإنما على أساس تشخيصي للدول، فالقرارات المتخذة في السياسة الخارجية ليست قرارات الدولة بل هناك فواعل أخرى تقف وراء عملية صنع القرار واتخاذه. ويؤكد سنايدر بقوله (إننا نحدد الدولة بأشخاص صانعي قراراتها الرسميين [1] الذين تمثل قراراتهم الناجمة عن موقعهم السلطوي قرارات الدولة...ولدى فسلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون بإسمها).
- واضعو القرارات الخارجية لديهم خصائص معينة من القيم والمعتقدات التي تؤثر على تفكيره وسلوكه اتجاه الآخر.
- القدرة القومية المتاحة للفاعل متخذ هذه القرارات الخارجية والتي تستطيع أن تساعد على تنفيذ نمط معين من أنماط القرارات أو مواجهة ردود الفعل لدولية المضادة، وكذلك اتساع قاعدة القدرات والموارد يوسع نطاق الإختيار ويعطي فرصا لتنفيذ هذه القرارات.
- الضغط الناجم عن الحاجة إلى اتخاذ القرار بشأن أن موضوع معين، فبدون هذا الضغط تزول الحاجة إلى صناعة [2]واتخاذ القرار، وينشأ هذا الضغط عن طريق الإرتباط بهدف محدد ومدى الإصرار للوصول اليه، كما أن ضغط اتخاذ القرار مرتبط بتوقعات الرأي العام والبيئة الداخلية ودرجة إحساس أجهزة صنع القرار الخارجي به ومدى تفاعلها معه.

---

[1] جيمس دورتي ورويرت بالستغراف، مرجع سابق، ص 308.

[2] اسماعيل صبرى مقلد، مرجع سابق، ص 375.

- الهيكل التنظيمي الرسمي تتم من خلاله عملية اتخاذ القرارات الخارجية، وتختلف من حيث درجة تعقدها ودرجة مستوياتها ومدى تعقد الإجراءات التي تحكم علاقاتها ونماذج الإتصال فيها وهذه كلها عوامل تساهم في تعقيد عملية اتخاذ وضع القرار.

أيضا ينظر سنايدر أن هناك أسس تمثل اللبنة التي يجب على صانع القرار إتباعها وهي:

- **البيئة الداخلية:** تشمل المتغيرات الإقتصادية كالنظام الإقتصادي والشركات الإقتصادية والمنظمات وكذا المتغيرات الجغرافية كالواجهات البحرية والتنوع الإيكولوجي والموارد الطبيعية، الأمر الذي يجعل الدولة تتخذ قرارات تتصف بالقوة والهيمنة في السياسة الدولية، دون أن ننسى كذلك المتغيرات الديمغرافية بوجود الأقليات عرقيات داخل الدول.
- **البيئة الخارجية:** لها تأثير عميق على صنع واتخاذ القرار مثل سياسة القطب الواحد أو متعدد الأقطاب، دون أن ننسى المنظمات الدولية باعتبارها مازالت فواعل مؤثرة في السياسة العالمية.
- **البيئة الاجتماعية والسلوكية:** تشمل القيم المجتمعية والمحددات التاريخية المتصلة بصانع القرار التي تؤثر على سلوك الفرد والتكوين الشخصي ،ما يجعل عملية صنع واتخاذ القرار تتأثر بهذه السلوكات.
- **عملية صنع القرار:** عن طريق توفير المعلومات التي لها أهمية كبرى في السياسة الخارجية.
- **الفعل أو السلوكية السياسية:** أي الفعل الصادر عن صانع القرار أثناء صناعة قرار معين.

- **اتجاهات السياسة الخارجية:**

عرفت السياسة الخارجية عدة اتجاهات أهمها:

1- اتجاه نحو التعاون بإقامة تحالفات اقتصادية وعسكرية للوقوف أمام أي تهديد محتمل.

2- اتجاه نحو العزلة أي عدم تفاعل الدولة مع النسق السياسي الدولي [1] والبنية الدولية.

3- اتجاه عدم الإنحياز تبنته الدول المتخلفة بغية عدم دعم أي كتلة في الحرب الباردة وكانت تدعو إلى التحرر من السيطرة الإستعمارية.

[1] عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع مجد، بيروت، ط3، 2010، ص 121.

ثانيا: المنظمات الإقتصادية:

ساهمت المنظمات الإقتصادية في رسم معالم السياسة الإقتصادية الدولية وفق تصورات ومنطلقات تخدم مصالح الدول المتقدمة، عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات لتكريس مبدأ الهيمنة والتبعية، ومن بين هذه المنظمات والهيئات نجد منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي وكذلك البنك الدولي.

أ- منظمة التجارة العالمية:

تعتبر منظمة التجارة العالمية مظهر من مظاهر الليبرالية الجديدة التي تشجع حرية التجارة وفتح الأسواق والقيم الديمقراطية الغربية.

تشكلت منظمة التجارة العالمية عام 1955 بعد سلسلة من الجولات [1] والمفاوضات انتهت بجولة الأروغواي والإتفاق العام حول التعريفة الجمركية والتجارة تضم هذه المنظمة أكثر من 150 عضو (الصين انضمت عام 2001).

والهدف من إنشاء المنظمة هو القيام بالمهام التالية:

- العمل على تفعيل الإتفاقيات المتعددة الأطراف بين الدول الأعضاء في المنظمة.
- تنظيم مفاوضات مع الدول الأعضاء حول قواعد السلوك التجاري والدى تم المصادقة في جولة الأروغواي بغية تحرير [2] أكثر للتجارة.
- فض المنازعات القائمة بين الدول الأعضاء.
- وضع سياسة تجارية بين الدول الأعضاء وفق آلية متفق عليها.
- التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في رسم السياسة الإقتصادية العالمية.

يتم اتخاذ القرار داخل المنظمة عن طريق الإجماع وفي حالة عدم الإجماع يتم اللجوء إلى التصويت على القرارات حسب العرف السائد ،بحيث تمثل كل دولة بصوت واحد ويمكن كل عضو تقديم اقتراح بتعديل أي فقرة من الإتفاقيات المرفوقة ويتم النظر في الإقتراح وعرضه على الأعضاء للحصول على

---

[1] ورويك موراي، جغرافيات العولمة،ت ر سعيد منتاق ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2013، ص 162.

[2] عادل أحمد حشيش، العلاقات الإقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2010، ص 309.

موافقتهم جميعا إذا كان موضوع التعديل مهما خاص بالقواعد العامة، وموافقة ثلث الأعضاء في الموضوعات الأخرى.

إن قوة منظمة التجارة العالمية جعلها مصدر نقد واختلاف متزايد نتيجة هروبها عن مسارها وأصبحت تحت تصرف الشركات المتعددة الجنسيات تخدم مصالحها ما جعلها محل انتقادات واحتجاجات عديدة من قبل الفواعل المناهضة للعولمة .وقد انتقدها جوزيف ستيغليز حيث اعتبرها غير ديمقراطية [1] وبيروقراطية وتتدخل في سيادة الحكومات القومية، ولهذا كانت هناك دعوات من جميع الأطياف السياسية والإقتصادية لإصلاح قواعد التجارة الحرة والتنظيم الواسع للإقتصاد المعولم.

من الأعمال التي قامت بها المنظمة أنها أوقفت استيراد المنتجات التي لا تحترم المعايير البيئية مثل ما حدث مع شركة فولسفاغن في الولايات المتحدة الأمريكية وبضغط من هذه الأخيرة تم حظر بيع سيارات فولسفاغن ذات محركات الديازل لأنها تتخطى شروط السلامة البيئية.

ب-صندوق النقد الدولي:

هو مؤسسة مالية أنشئ بموجب معاهدة دولية للإشراف على عمل النظام النقدي الدولي الجديد بعد الحرب العالمية الثانية يعمل على تعزيز سلامة الإقتصاد العالمي يبلغ عدد أعضاءه 185 يضاف إليهم جمهورية كوسوفو، يقوم صندوق النقد الدولي بمجموعة من المهام أبرزها:

- يسعى للحفاظ على استقرار أسعار الصرف ومنع لجوء الدول إلى التنافس على تخفيض قيم عملاتها لإستقطاب الإستثمارات الخارجية.
- كذلك يعمل على تمويل العجز المؤقت في موازين [2] المدفوعات للدول الأعضاء من خلال إعطاء الموارد اللازمة لتمكينهم من تصحيح اختلال موازين المدفوعات دون اللجوء إلى إجراءات تقييدية عن طريق منح القروض القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل.
- التعاون مع البنك الدولي لمعالجة الإختلالات الهيكلية حيث أدخل الصندوق عملية التكييف الهيكلي لتصحيح مسار السياسة الإقتصادية على المستوى الإقتصادي ككل.

---

[1] ورويك موراي، مرجع سابق، ص 163.

[2] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 162.

- توفير السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات عن طريق زيادة الإحتياطات الدولية وقد ابتكر لذلك ما يسمى حقوق السحب.
- يقوم بمراقبة النظام النقدي الدولي.
- يركز في معالجة السياسات الإقتصادية على الفترة القصيرة أو المتوسطة ويطلق عليها سياسة التثبيت.

❖ **صندوق النقد الدولي والأزمة المالية في جنوب شرق آسيا (1997-1998):**

عصفت بدول جنوب شرق آسيا أزمة مالية نتيجة تفاقم الديون بسبب اقتراض شركات القطاع الخاص مبالغ مالية كبيرة من البنوك قدرت بحوالي 73 مليار دولار، وارتفاع الأجور وهروب بعض الصناعات المحلية إلى مناطق ذات الأجور المنخفضة، كلها أدت إلى فائض في الإنتاج والتوسع في بعض الصناعات خاصة السيارات والإلكترونيات وهذا ما جعل دول الآسيان تدخل في أزمة مالية دفعتها إلى الرضوخ لشروط صندوق النقد الدولي خاصة إجراءات التقشف في النفقات العمومية وخفض قيمة العملات ما أثر سلبا على المجتمع والدولة على حد سواء، كما فرض الصندوق رفع سعر الفائدة ما اضطر بعض المقرضين إلى عدم سداد ديونهم وهدا ما دفع بالمستثمرين إلى الخروج من السوق ما قلل الإستثمار والإستهلاك وتراجع الطلب أدى إلى انكماش اقتصادي .أيضا طلب صندوق النقد الدولي من بعض الدول إغلاق وتصفية بعض البنوك والمؤسسات التي تعاني من الضعف الأمر الذي ساهم في تهافت المدعين لسحب أموالهم وهو ما هدد النظام النقدي الآسيوي.

ثالثا: المنظمات الدولية:

إن الظروف المأساوية التي خلفتها الحرب العالمية والأولى كانت ضرورة ملحة لوجود منظمات دولية تتجمع في إطارها الدول المستقلة ذات سيادة. ويعرف الدكتور المجذوب المنظمة بأنها (تنظيم دولي تتفق مجموعة من الدول وبموجب ميثاق أو معاهدة على إنشائها أو منحها الصلاحيات اللازمة الإشراف جزئيا أو كليا على بعض شؤونها المشتركة والعمل على توثيق أواصر التعاون والتقارب فيما بينها والقيام بتمثيلها والتعبير عن مواقفها ووجهات النظر في المجتمع الدولي.و تتمتع المنظمات الدولية بالشخصية القانونية وهي تتجاوز حدود الدولة لها تأثير كبير على الأطراف الحكومية الفاعلة وحتى الأطراف غير حكومية والمتخطية للحدود، من أهم المنظمات الدولية نجد عصبة الأمم والأمم المتحدة.

- عصبة الأمم: أنشئ عصبة الأمم وفق معاهدة فرساي عام 1919 ودخلت حيز التنفيذ سنة 1920 تهدف العصبة إلى تعزيز التعاون بين [1] الأمم وضمان الأمن والسلم الدوليين عن طريق احترام القانون الدولي ونبذ الحرب.

اهتمت عصبة الأمم المتحدة بالمسائل الإقتصادية والمالية الدولية وعملت على تقريب النظم الدولية وتوحيدها والتعاون مع الدول في مكافحة الأمراض، كما اهتمت بالمسائل الإجتماعية والإنسانية كتحسين حالة العمال، وتنظيم ساعات العمل، ومحاربة الإتجار بالرقيق والنساء والأطفال، كما أقرت العصبة نظام الإنتذاب.

لكن العصبة فشلت في الوقوف أمام طموحات القوى الكبرى الإستعمارية خاصة غزو ألمانيا للنمسا وتشيكو سلوفاكيا وبولندا، كما أخفقت في تحديد برامج التسلح.

- **الأمم المتحدة:**

جاءت منظمة الأمم المتحدة بعد فشل عصبة الأمم المتحدة في تحقيق الأمن والسلم الدوليين وقيام حرب عالمية ثانية كانت مدمرة من جميع النواحي الإقتصادية والبشرية، وفي عام 1945 ولدت الأمم المتحدة وفق جملة من المبادئ كالمساواة في السيادة بين الدول وحل الخلافات والنزاعات بالطرق السلمية وعدم استخدام القوة والتهديد، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وتتآلف الأمم المتحدة 6 فروع وهي:

- الجمعية العامة: تضم جميع الأعضاء لها رئيس ومساعدين، من وظائفها انتخاب أعضاء المجلس الإقتصادي والاجتماعي ومجلس الوصاية وقضاة المحكمة الدولية وتعيين الأمين العام بناء على توصية مجلس الأمن والإشراف على الشؤون المالية.
- مجلس الأمن: أداة الأمم المتحدة في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين ويناقش أية قضية تهدد السلم والأمن واتخاذ القرارات بشأنها، ويتكون من خمسة أعضاء دائمين هم الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، الصين، روسيا، و10 أعضاء غير دائمين ينتخبون من قبل الجمعية العامة ، الخمسة الدائمين لهم حق الفيتو.

[1] د/قحطان أحمد الحمداني، المدخل إلى العلوم السياسية، دار الثقافة للتوزيع والنشر، عمان، الأردن، ط1، 2012، ص 350.

- المجلس الإقتصادي والإجتماعي: يعمل على تحقيق مستويات أعلى للمعيشة ويسعى إلى التطور الإقتصادي.
- مجلس الوصاية: يشرف للوصاية على الأقاليم.
- محكمة العدل الدولية: الفصل في النزاعات القانونية الدولية.
- الأمانة العامة: يضم الأمين العام للأمم المتحدة ينتخب لمدة 5 سنوات من قبل الجمعية العامة يقوم بتسيير أمور الأمم المتحدة وفقا للميثاق ويمثل الأمم المتحدة أمام المنظمات الدولية.

إن تطور المجتمع الدولي وعلاقاته الإقتصادية والسياسية وزوال الكتلة الشيوعية وبسط الولايات المتحدة الأمريكية لسيطرتها على العالم كقوة كبرى وحيدة، ونجاحها في جعل المؤسسات الأممية تحت تصرفها، فرض علينا حتمية إعادة النظر في واقع الأمم المتحدة ، فتصرفات الأمين العام السابق كوفي عنان Kofi anan وتوجهه العولمي في التعاطي مع الشركات المتعددة الجنسيات وحتى المؤسسات الدولية لتأمين السلع والدعم والتمويل المالي من قبل الوكالات تعكس موقف الامم المتحدة من هده الشركات، ومثال ذلك نجد برنامج الأمم المتحدة للتنمية (unpp) يسعى لتمويل برامجه بتشجيع على إقامة شركات مع الشركات الكبرى [1]خاصة في مجال الزراعة والتغذية والصحة والبحث العلمي.

مع نهاية القرن الماضي بدأنا نسمع الأمم المتحدة تتكلم عن مواضيع البيئة وكيفية طرحها وأصبح الحديث عن مستقبلها المشترك وأمننا المشترك من خلال سلسلة من المؤتمرات العالمية التي تنظمها الأمم المتحدة بتمويل جزئي من الشركات المتعددة الجنسيات مثل مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية والمؤتمر العالمي للمرأة في بكين 1995.

إن هذه المؤتمرات تجرنا إلى طرح جملة من الأسئلة عن أي عالم نتكلم عنه، ومن الذي يديره وبأية سلطة ولمصلحة من وهذا ما يجعل الأمم المتحدة أمام أدوار جديدة.

[1] فتيحة ليتيم، إصلاح منظمة الأمم المتحدة في ظل تطورات النظام الدولي الراهن، أطروحة لنيل شهادة دوكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة،2008-2009، ص 73.

إن الواقع الدولي الحالي يعطينا صورة عن الأمم المتحدة باعتبارها وسيلة وأداة في يد الولايات المتحدة الأمريكية تستعملها لتحقيق مصالحها وبسط هيمنتها على النظام الدولي، ولعل الحرب الأمريكية على العراق أكبر دليل على ذلك ،فرغم معارضة مجلس الأمن للحرب إلا أن الولايات المتحدة وبضغط من جماعات المصالح (الشركات البترولية و شركات السلاح) دخلت الحرب ضاربة عرض الحائط مبادئ وقواعد الأمم المتحدة.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في صنع واتخاذ القرار في السياسة الدولية

تتحكم في عملية صنع واتخاذ القرار في السياسة الدولية مجموعة العوامل والمتغيرات وهي:

أولا: العوامل الداخلية: تتشكل من الوحدات المكونة للبيئة الداخلية والتي تؤثر بشكل مباشر في عملية صنع واتخاذ القرار ومن ضمن هذه الوحدات الداخلية نجد:

أ- النظام السياسي والإقتصادي:

مع نهاية القرن العشرين ازداد استخدام التفسيرات الإقتصادية في تحليل المسائل السياسية ما أعطى أهمية كبرى للنظام السياسي في [1]عملية صنع واتخاذ القرار، وعلى هذا الأساس أصبح صنع واتخاذ القرار مرتبط بالنظام السياسي للدولة من حيث كونه ديمقراطي أو تسلطي ، ومدى مشاركة أكثر من طرف في هذه العملية.

إن زيادة حجم المشاركة في عملية صنع واتخاذ القرار في الأنظمة الديمقراطية قد يؤدي إلى فقدان السرية واحتمال معرفة أطراف خارجية بتفاصيل عن هذا القرار قبل اتخاذه، عكس الأنظمة التسلطية فعملية صنع واتخاذ القرار تتم في نطاق ضيق لا يشارك فيه إلا عناصر محددة ولا يحتاج القرار إلى مراجعة مؤسسات أخرى في الدولة لكي يكسب القرار شرعيته، ومن هنا فالقرار مرتبط بمصالح النظام وبشخصية صانع القرار.

كذلك النظام الإقتصادي يؤثر في عملية صنع واتخاذ القرار من عدة نواحي، فالدولة التي تتمتع بنظام اقتصادي قوي وتملك ثروات طبيعية وطاقات إنتاجية ضخمة يكون لها المجال في اختيارها البدائل المطروحة أمامها، وهذا ما يساعد على تحقيق أهدافها دون أن ننسى قدرة النظام على استثمار هذه الموارد، فنجاح قرارات الدول المتقدمة يعود إلى تفاعل القوى الإقتصادية مع النخب السياسية حيث تكون هذه النخب مجسدة لمصالح هذه القوى بما يخدم أهدافها، أما الدول المتخلفة فنجد الهيمنة على القرار الإقتصادي، وغياب مؤسسات صنع القرارات الإقتصادية وتفشي الفساد يؤدي إلى ضعف القدرة الإقتصادية وعجزها عن اختيار البدائل، ما يمهد لتدخل أطراف خارجية في صنع قرارات هذه الدول ومثال

[1] أحمد عارف الكفارنة، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، مستودع البيانات البحثية، بغداد، 2014، ص 21.

ذلك اعتماد بعض الدول الآسيوية ومصر على المساعدات الغذائية الأمريكية جعل أمنها الإقتصادي والغذائي تحت سيطرت الولايات المتحة الامريكية.

ب-الأحزاب السياسية:

إن الأحزاب السياسية من أهم المؤسسات التي تشارك في صنع واتخاذ القرار في السياسة الدولية، ويتوقف دور الحزب استنادا إلى طبيعة النظام [1]السياسي الذي يوجد فيه، ففي النظم السياسية التي تعتمد على الحزب الواحد يقل دور الأحزاب المجهرية في عملية صنع واتخاذ القرار ويبقى الحزب الحاكم هو المهيمن على اتخاذ القرار الذي يتأثر ببرامج ومبادئ حزبه، ونجد ذلك في الدول الإشتراكية التي يحكمها الحزب الواحد.

أما الأنظمة السياسية التي تسمح بتعدد الأحزاب فعملية صنع واتخاذ القرار تكون تشاركية وتأخذ الطابع التوافقي لمجمل آراء الأحزاب المشاركة، كما أن الأحزاب السياسية تستخدم وسائل متعددة للتأثير في عملية صنع واتخاذ القرار من خلال كسب تاييد أكبرقدر من الرأي العام حول سياساتها وبرامجها، دون أن ننسى التحالف مع أحزاب أخرى.

ج-الرأي العام:

في القديم كان الرأي العام يتشكل عن طريق الخطب والحوارات السياسية والدينية أو الحربية بغرض شحد الهمم لكسب قضية تتعلق بالوطن أو العقيدة، أما في العصر الحديث أصبح مفهوم الرأي العام واسعا ويحظى باهتمام كبير خصوصا في المجتمعات المتقدمة.

إن الرأي العام من العناصر المهمة التي يضعها صانع القرار في حساباته ، فهو لبنة مهمة لصناعة واتخاذ القرار سواء كان داخليا أو خارجيا، ولكي يكون للرأي العام دور في ذلك يجب أن تتوفر خصائص ثقافية واقتصادية معينة ويكون ملما بمعلومات كافية عن الكثير من الدول ومشكلات السياسة الدولية، ويتوقف تأثير الرأي العام على قرارات السياسة الدولية من خلال وسائل الإتصال المختلفة التي تمكنه من نقل الآراء لصانع القرار، كما أن دور الرأي العام في عملية صنع واتخاذ قرارات السياسة الدولية يختلف حسب نوعية النظام السياسي ،فالنظم الديمقراطية التي توجد فيها حرية أكبر في التعبير عن الرأي يأخذ

[1] أحمد عارف الكفارنة، مرجع سابق، ص 23.

صانع القرار في اعتباره موقف الرأي العام خصوصا إذا كان هذا القرار يمس مصالحه، عكس الأنظمة التسلطية حيث يضلل الرأي العام ويوجه القرار وفق رغبة النظام.

د- جماعات الضغط:

تعبر جماعات الضغط عن مجموعة أفراد ذات مصالح مشتركة لها عدة أشكال، فمنهم ما هو سياسي ومنهم ما هو اقتصادي...الخ، هذه الجماعات تضغط على صانعي القرارات في السلطة من أجل تحقيق غاياتها، ويختلف تأثير هذه الجماعات على عملية صنع واتخاذ القرار حسب ارتباطها وتأثرها بهذه القرارات، فالجماعات الاقتصادية مثلا لها أهداف ذات طبيعة دولية، فهي دائما ما تبقي علاقاتها ودية مع الدول التي تتعامل معها لذا، تضغط هذه الجماعات على صانع القرار لمنعه من اتخاذ أي قرار يمس هذه العلاقات ومثال جماعات الضغط والمصالح للشركات المتعددة الجنسيات والتي لها مصالح اتجاه الدول التي تتواجد فيها، إما تؤثر سلبا أو إيجابا، وتستخدم جماعات الضغط عدة وسائل كالترغيب، الترهيب ومحاولة التأثير على الرأي العام بتعبئة أفكاره وتشجيعه على التظاهرات والإنقلابات.

هـ-أجهزة المعلومات:

تعتبر المعلومات من الأدوات المحركة لعملية صنع واتخاذ القرار فحسب سنايدر فبدون المعلومات والحقائق الأساسية التي تبنى عليها القرارات تصبح هذه السياسة دون معنى، فالمعلومات تتيح الفرصة لصانع القرار لكي يتعرف ويدرس الوضع جيدا ومن ثمة اتخاذ القرار العقلاني.

إن صانع القرار بحاجة لكل أنواع المعلومات التي تتعلق بما يدور حوله، فالمعلومات هي أحد أهم المصادر السياسية والعسكرية، فلا تستطيع أي دولة اتخاذ القرارات اللازمة سواء كانت داخلية أو خارجية إلا عن طريق عملية جمع المعلومات وتصنيفها من حيث أهميتها ،وأكبر دليل على ذلك ما أعلنه كولن باول وزير الخارجية الأمريكية في عهد بوش الإبن بقوله (إن قرار الحرب على العراق كان مبني على معلومات غير مؤكدة 100% وأنه ليس لدينا معلومات دقيقة عن أسلحة الدمار الشامل في هذا البلد"، وهذا التصريح خلق استياء كبير لدى الرأي العام الأمريكي حول هذه الحرب.

إن متخذو وصانعوا القرارات يستقون المعلومات من أجهزة كثيرة رسمية أو غير رسمية منها السفارات، أجهزة المخابرات، وسائل الإعلام المختلفة ومراكز الأبحاث والدراسات والمؤتمرات الدولية

والإقليمية وشبكات المعلومات وشبكات التواصل، وأثناء جمع المعلومات يجب على صانع القرار إبداء الرأي فيها وتحليلها ووضع المقترحات التي يراها مناسبة واتخاذ القرار السليم بعيدا عن أي انطباعات ذهنية خاطئة تؤثر سلبا في أي مرحلة من مراحل اتخاذ القرار.

ثانيا: العوامل الخارجية:

هي كل العوامل والمتغيرات الخارجية المؤثرة في عملية صنع واتخاذ القرار ويمكن حصرها في:

أ-2- النظام الدولي:

النظام السياسي الدولي: يشمل تطبيق القيم الديمقراطية والليبرالية والتفاعلات التي تقوم الدولة والمنظمات الدولية وحركات التحرير والشركات العابرة للقومية.

النظام الإقتصادي الدولي: الإعتماد على نظام اقتصادي مبنى [1] السوق الرأسمالي الذي يفتح المجال أمام تحرير التجارة ونمو الإستثمارات الدولية ونمو ظاهرة الإندماج والتحرير المالي على نطاق واسع، والثورة العلمية التي أدت إلى توزيع الثروة على المستوى العالمي، وبالتالي إعادة توزيع القوة.

تشكل القرارات التي تعمل على أساسها الدول الروح الحركية والتفاعلية التي تنظم من خلالها نمط الحياة في الداخل وعلاقات تلك الدول مع العالم الخارجي، لذا تبرز أهمية صناعة القرار لدى معظم دول العالم.

ان التغيرات والتحولات في طبيعة النظام الدولي تؤثر بشكل كبير في عملية صنع واتخاذ القرار في السياسة الدولية ففي نظام متعدد [2]لأقطاب يمنح للدولة حرية أكبر في المساهمة بوضع وصنع القرارات الدولية، كما يمنح للدول الصغيرة قدرة أكبر على المناورة الدولية عن طريق الإنضمام إلى حلف معين أو الإنسحاب منه.

أيضا بنية النظام الدولي أهمية كبرى في التأثير على القرار ومدى تنفيذه وترجع هذه الأهمية استنادا إلى مجموعة من المعطيات نلخصها في:

---

[1] عبد الناصر الدين جندلي، انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الإتجاهات النظرية الكبرى الدولية، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 242.

[2] أحمد عارف الكفارنة، مرجع سابق، ص 30.

- وجود منظمات دولية وإقليمية كالأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي ومنظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني.
- كثيرا ما تأخذ القرارات السياسية طابعا دوليا وفق القانون الدولي من خلال تأثيرها في العالم الخارجي نتيجة العلاقات الإيجابية والسلبية بين الدول.
- أيضا قيام التحالفات العسكرية والتكتلات الإقتصادية يؤثر في صنع القرار داخل الدول الأعضاء، فهذه التكتلات والتحالفات تفرض ضرورة مسايرة أهداف التكتل ومناهجه وأفكاره، ومن أمثلة ذلك تفعيل الأمم المتحدة لقراراتها بحق التدخل في الشؤون الداخلية انطلاقا من مبدأ الأمن والسلم الدوليين وتحت شعار التدخل الإنساني لحماية الأقليات والإثنيات وهذا بتزكية من الولايات المتحدة الأمريكية حيث تدخلت الأمم المتحدة في مناطق عدة مثل الإشراف على حقوق الإنسان واللاجئين في يوغسلافيا سابقا، التدخل لمراقبة الإنتخابات في أنغولا والسلفادو، مراقبة النشاطات العسكرية في موزمبيق ونزع السلاح في الصومال، دارفو وتيمور الشرقية.

ب-الأزمة السياسية الدولية:

تعرف الأزمة السياسية بأنها التفاعل الناجم عن المواجهة والصدام بين المصالح والمعتقدات والبرامج وغيرها من الكيانات المتنازعة، وهي موقف مفاجئ تشكل تهديد للأهداف القومية مع وجود مدة محددة من الوقت لإتخاذ القرار.

إن شخصية متخذ القرار تلعب دورا هاما في عملية صنع القرار بسبب ضيق الوقت للرجوع إلى المؤسسات السياسية، ما ينجم عن نقص عدد المشاركين في عملية صنع واتخاذ القرار.

يرى ديفيد سينغر أن القلق والضغوط والظروف المحيطة قد تجعل صانع القرار يفكر ويتخذ قرارا طبقا لمقاييس غير عقلانية، بمعنى أن القرارات العقلانية هي نتاج الأزمة المفاجئة التي أتت في وقت قصير ما يجعل [1] اتخاذ القرار غير عقلاني.

كما أشار جوزيف فرنكل أن اللاعقلانية تظهر في فترة الأزمات ففي كثير من الأحيان نجد صناع القرار يقعون في الخطأ الإدراكي، فحينما حاولت الشيشان الإستقلال على روسيا لم يعالج الأمر بطريقة

[1] أحمد عارف، الكفارنة، مرجع سابق، ص 28

عقلانية بل لجأت إلى قرار شن حرب وحشية عام (1994-1996) وكانت نتائج هذه الحرب خسارة كبيرة للقوات الروسية.

إن براعة صانع القرار في التعامل مع أي أزمة دولية تكمن في سعيه لممارسة الضغط بشكل مرن وفق متطلبات الموقف الساعي إلى التعايش معه ومن دون تكلفة أو خسائر، وفي هذه الحالة يمكن أن نقول أن صانع القرار قد حقق أكبر قدر من الأهداف المصلحية عن طريق استخدامه جملة من وسائل إدارة الأزمات، كالوسائل الدبلوماسية والمساعي الحميدة والمفاوضات وعرض المنازعات على المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة واستخدام الوسائل القانونية كالتحكيم الدولي أو اللجوء في الأخير إلى استخدام القوة.

و للأزمة دور كبير في تعقيد عملية اتخاذ القرار وصعوبة ذلك بالنظر إلى النتائج الممكنة الحدوث حيث يخشى أن تكون العواقب أكبر وأشد من الحالة الراهنة.

ثالثا: العوامل الذاتية:

يذهب البعض إلى إعطاء العوامل الذاتية أهمية كبرى في صنع واتخاذ القرار فسنايدر يرى بأن الدولة هي في الأخير تعبر عن واضعي القرارات، فصانع القرار يصوغ السياسة الخارجية ويحددها وفق تصوراته وتوجهاته [1]ومنطلقاته ،وفي هذا يقول هولستي (إن البيئة الداخلية والخارجية بمضمونها وبكل أبعادها والعناصر الأساسية التي تتشكل منها لا تفهم بقدر ما ترجع هذه الأهمية إلى الكيفية التي يتم تصورها من قبل الأجهزة المسؤولية عن وضع تلك السياسات).

ولمعرفة أثر العوامل الذاتية في عملية صنع واتخاذ القرار في السياسة الدولية سوف نتكلم عن أثر كل عامل بإبراز الخصائص الشخصية والنظام العقيدي والقيمي لصانع القرار ودرجة اهتمام صانع القرار بالشأن الدولي.

[1] نادر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 130.

أ- الخصائص الشخصية والمهارات:

توفر المهارات الشخصية مثل الدراية بشؤون الإقتصاد العالمي والخبرة بالتجارة الدولية والشؤون المالية، توفر قدرة خاصة على التعامل مع النظام الإقتصادي الدولي وتعطي قدرة على التفاوض مع الوحدات الإقتصادية الكبرى وعلى رأسها الشركات المتعددة الجنسيات.

يرجع الإهتمام بالخصائص والسمات الشخصية لصانع القرار وأثرها في اتجاهاتهم وقراراتهم إلى زيادة الإدراك بأثر تلك المحددات اللاشعورية في سلوك الفرد وكذا في سياساته وفلسفته عندما يتولى وظيفة قيادية، وباستخلاص هذه المتغيرات فإنها تعطي المفاتيح الأساسية لفهم إستراتيجية حركته حيال غيره.

إن السمات الشخصية لصانع القرار هي انعكاس لتكوينه النفسي والإتجاه الذي يمثله، وتختلف شخصيات صناع القرار بعضهم عن بعض ما دفع المختصين إلى تصنيفهم وفق عدة نماذج فيرى أتوكلاين بيرك وتوزيعهم إلى ثلاثة فئات هي المستبد، المتساهل والديمقراطي، أما رينوفان ودروزيل فيصنفونهم إلى خمسة نماذج يجمع كل واحد منها بين شخصيتين متناقضتين وهي العقائدي-الإنتهازي/المناظل-المصلح/المثالي-المصلحي/الصلب-الخيالي/المقامر-الفطين.

إن الخصائص الشخصية تؤثر في صياغة قرارات السياسة الدولية عن طريق الممارسة الشخصية لصانع القرار وكذا صفاته كالتسلط والقدرة على الإبتكار وروح المغامرة، والسعي نحو الشهرة والقدرة على مواجهة الحالات الطارئة، كما لا يجب إهمال المناهج الذهنية والإدراكية والإستعدادات السيكولوجية ويرى ياك تايلو أن الخصائص الرئيسية الشخصية القيادية تكمن في: القدرة العقلية/الإهتمام بالعمل/المهارة في الإتصالات/القدرة على تحفيز المرؤوسين/ إلى إنجاز العمل بدقة.

ب-النظام العقيدي أو الإيديولوجي:

إن عقيدة صانع القرار أحد وسائل الإدراك وحلقة الوصل بينه وبين بيئته الخارجية ، وهي الدافع إلى صياغة استراتيجيات متوسطة أو بعيدة المدى.

أما الإيديولوجيا فهي منظومة التصورات [1]والإعتقادات والنظريات التي تبنى عليها الأفراد والمجتمعات حياتهم السياسية والإقتصادية والإجتماعية، وتعتبر إيديولوجية متخذ القرار عاملا مهما في صنع القرارات فهو يفسر الواقع الدولي وفق المبادئ والمنطلقات التي يؤمن بها ما يجعله مقيد في اختيار البدائل بما يتلاءم مبادئه.

ج- درجة اهتمام صانع القرار بالشأن الدولي:

تختلف درجة اهتمام صانع القرار بالسياسة الدولية وتتراوح بين الإهتمام البسيط أو الإنغماس في الشأن الدولي، فذوي الإهتمام البسيط يقوم بتفويض غيره بصنع السياسة الدولية وإدارتها نيابة عنهم أما الذين ينغمسون في الشأن الدولي فنجد مشاركتهم مكثفة وفاعلة لتحقيق إنجازات سياسية كاحتواء الفشل الداخلي عبر إنجاز خارجي لدعم هيبته الداخلية، وهناك عدة دوافع تمثل الحافز لصناع القرار في السياسة الدولية منها.

- السعي للوصول إلى هرم السلطة في دولته تدفعه إلى أن يشارك في عملية صنع القرار.
- يتمتع صانع القرار بسمة الكاريزما.
- درجة معرفة صانع القرار بالسياسة الدولية.

[1]نادل كامل الخزرجي، مرجع سابق، ص 131.

المبحث الثالث: مساهمة الشركات المتعددة الجنسيات في صناعة و اتخاذ القرار في السياسة الدولية

إن السمة الأساسية للشركات المتعددة الجنسيات ليس فقط في ضخامة حجمها وارتفاع معدلات نشاطاتها في الأسواق العالمية بل أيضا دورها في صناعة قرارات السياسة الدولية ، وهذا ما أدى إلى تراجع نظام الدولة القومية في ظل تحولات البنية الدولية، وانطلاقا من ذلك يمكن القول أن زيادة دور الشركات المتعددة الجنسيات هو انعكاس طبيعي لصعود الأمبريالية العالمية من خلال تحكمها في مختلف العلاقات السياسية والإقتصادية الدولية.

ويقول سويزي p.sweezy في هذا المجال [1](إن الشركات متعددة الجنسيات هي من النتاجات ومن الشروط الضرورية للطريقة التي طورت بها الإمبريالية في المرحلة التاريخية المعاصرة، فهذه الشركات هي في الأساس أداة أمريكية تهدف إلى تعزيز هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الدول الرأسمالية في المركز وكذلك على المستعمرات التابعة والواقعة في أطراف النظام الإقتصادي العالمي).

إضافة إلى ذلك تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات المفتاح [2] الذي لابد منه للولوج إلى السوق العالمي، ففي عصرنا الحالي أصبح الإحتكار في السوق العالمي راجع إلى قلب الواقع السياسي العالمي للسلطة، فالدول في هذا الوضع تخسر سلطتها لفاعل دولي آخر (الشركات المتعددة الجنسيات) وأصبحت العلاقة هي علاقة اقتصاد باقتصاد تكرس تبعية الدول للشركات أكثر من تبعيتها لبعض الدول.

لقد سيطرت الشركات المتعددة الجنسيات على عملية صنع واتخاذ القرار في العلاقات الدولية وأصبحت الفاعل المؤثر في المؤسسات الإقتصادية العالمية، وتعود الجذور الأولى لتحكم هذه الشركات في السياسة العالمية عندما أنشأت تجمعات الضغط عام 1919 أو ما يسمى بغرفة التجارة الدولية وتضم كبرى [3] الشركات العملاقة مثل دوبونت Dpoont/فيفيندي vivendi/يونيفرسال universale يونيفلير univler /فولفو volvo /نستلهNestle /، تمارس هذه الشركات سلطة لا تضاهيها المؤسسات الإقتصادية وهدفها الأساسي هو توسيع القوانين التجارية الليبرالية داخل منظمة التجارة الدولية.

---

[1] د/أنور محمد فرح، مرجع سابق، ص 333.

[2] أولريش بيك، السلطة والسلطة المضادة في عصر العولمة،ت ر جورج كتورة والهام الشعراني ، المكتبة الشرقية، بيروت، ط1، 2010، ص 381.

[3] جيل هوبارد ودفيد ميلر، مرافعات ضد مجموعة الدول الثمان،ت ر خالد العوض ، العبيكات للنشر، السعودية، ط1، 2006، ص 141.

توجد عدة تدخلات لغرفة التجارة الدولية ففي ماي 2004 قام وفد تابع لها بتسليم بيان إلى الرئيس الأمريكي جورج بوشن أثناء قمة الدول الثمانية في سي آيلند جاء فيه (نطلب من قادة الدول الثمان تحديد مطالبهم في أخذ زمام القيادة وفي ايصال جولة المحادثات في منظمة التجارة العالمية إلى نهاية ناجحة ومبكرة وأن يلتزمو شخصيا في تحقيق ذلك الهدف)، إن هذا البيان يلخص لنا حقيقة هذه الشركات في بناء السياسة الدولية.

ضف إلى ذلك ما تشكله هذه الشركات على الدول المضيفة خاصة الدول المتخلفة فبإمكانها إسقاط الحكومة إذا كانت معادية لها ولمصالحها. أو المحافظة عليها إذا كانت تخدم أجندتها فتجدها تتدخل في الإنتخابات والتأثير فيها، كما حصل في التشيلي حيث أطاحت بحكومة أليندي عن طريق تنظيم حرب اقتصادية بإغلاق كافة الشركات الأجنبية الصناعية والخدمات ورفض البنوك الأجنبية تمويل عجز ميزان المدفوعات أدى إلى غليان شعبي واضطراب مهد الطريق لسقوط حكومة آليندي، كذلك ما حدث في اليونان والبرتغال كان سبب عدم ثقة الشركات في أجواء الإستثمار.

إن التدخل في السياسة الداخلية للدول المضيفة يجعل من السيادة الوطنية مهددة ما يضعف مفهوم الدولة القومية، حيث تعمل الشركات من خلال:

- مخالفة هذه الشركات لتشريعات الدول المضيفة.
- مطالبة هذه الشركات الحكومات لإتخاذ قرارات ذات الصبغة السياسية والإقتصادية للضغط عليها خدمة لمصالحها.
- ترفض الشركات المتعددة لجنسيات اللجوء إلى المحاكم الوطنية في حالة وجود نزاعات وتلجأ غالبا إلى المحاكم الدولية التي تسيطر عليها أصلا.
- تقوم بعرقلة جهود الدولة في الإستغلال الأمثل لثرواتها ومواردها الطبيعية وتؤثر على مبدأ السيادة الدائمة على الثروات، لتحكمها وامتلاكها للأدوات التكنولوجية وإبرام اتفاقيات طويلة المدى للإستغلال وكذا التحكم في الأسعار في الأسواق العالمية.
- غالبا ما تستخدم الشركات المتعددة الجنسيات أساليب الرشوة للمسؤولين السياسيين والإداريين حفاظا على مصالحهم.

- دور الشركات المتعددة الجنسيات في صناعة واتخاذ القرار في الولايات المتحدة الأمريكية:

إن دخول الشركات المتعددة الجنسيات إلى الحياة السياسية الأمريكية ليس بالأمر الجديد وهدا منذ أجيال بما فيها سنوات كلينتون [1]، لكنها وصلت إلى أبعاد غير مسبوقة مع ترشح الرئيس جورج بوش الإبن عام 2000 ومساعدته في حملته الإنتخابية حيث قدرت حجم المساعدات للحزب الجمهوري من قبل الشركات الأمريكية العملاقية بـ 2.4 بليون دولار، 80% منها جاءت من شركات النفط والغاز وشركات السلاح، في المقابل عمل الرئيس بوش بمكافأة هذه الشركات بإشراكها في السياسة الأمريكية وفي صناعة واتخاذ القرارات داخل المؤسسات الأمريكية، وحسب مقال في جريدة دنفر بوست في ماي 2004 ذكرت أن بوش عين أكثر من 100 موظف تابعين للشركات المتعددة الجنسيات في مناصب عليا ، بدأ بنائب الرئيس ديك تيشيني الرئيس التنفيذي لشركة هاليبيرتون ، وكونداليزا رايس التي اشتغلت منصبا رفيعا في شركة شيفرون تكسيكو النفطية وتصبح رئيسة مجلس الأمن القومي، وروبرت جاكسون أحد كبار المسؤولين في شركة لوكهيد مارتن لإنتاج الأسلحة.

لقد كان الإحتلال الأمريكي للعراق ليس القضاء على نظام صدام حسين والقضاء على أسلحة دمار شامل بل كان لخدمة مصالح الشركات الأمريكية خاصة النفطية منها وشركات السلاح، فليس غريب أن تخرج هذه الشركات بحصة الأسد في صفقات إعادة إعمار العراق ، فحسب القاينشال تايمر حققت الشركات النفطية شيفرون وتكساكو إرتفاع عائداتها قدرت بـ 80% وحققت أرباح بنسبة [2] 90% خلال الربع الأول من عام 2003 إلى الربع الأول من العام التالي، أيضا أوكلت لشركة هاليبرتون عقود في مجال النفط وحققت عائدات قدرت بـ 70%.

نفس الشيء عند شركة السلاح لوكهيد مارتن إذ سجلت ارتفاع في المبيعات بـ 300% من سنة 2000 إلى 2004.

إن فترة حكم بونش اتسمت بسياسة الحفاظ على قوة امبراطورية الشركات بواسطة:

- خدمة المال وشركاته بفتح الأسواق العالمية أمامها وتطويع قوانين الدول لتتلاءم مع متطلبات تلك الشركات تحت غطاء العولمة.

---

[1] جيل هوبراد ودفيد ميلر، مرجع سابق، ص 129.

[2] عبد الحي زلوم، أزمة نظام الرأسمالية والعولمة في مأزق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2009، ص 76.

- السعي لمنع قيام أي مجتمع يمثل نموذجا ناجحا ينافس النموذج الليبرالي الأمريكي والذي وصفته إدارة بوش بالنظام العالمي الصالح لكل الدول والأفراد ولكل زمان ومكان.
- السيطرة على العالم بأكمله لتحقيق الهدفين السابقين.

خلاصة الفصل:

تتحكم في صناعة واتخاذ قرارات السياسة الدولية مجموعة من المتغيرات والعوامل الداخلية كالنظام السياسي والإقتصادي السائد والأحزاب جماعات الضغط وأجهزة المعلومات والخارجية كبنية النظام الدولي والأزمات الدولية دون إهمال العوامل الذاتية كالنظام العقيدي والمهارات وهي كلها تحدد مسار صناعة واتخاذ القرار الدولي.

إن الدور المتنامي للشركات المتعددة الجنسيات جعلها فاعلا محوريا في بناء السياسة الدولية لتحكمها في مراكز القرار الدولية كمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي وهيئة الأمم المتحدة، وانطلاقا من ذلك تبني الولايات المتحدة الأمريكية سياساتها الداخلية والخارجية، من خلال سيطرت الشركات المتعددة الجنسيات على مراكز القرار الأمريكي (الكونغرس، العدل، وزرارة الخارجية، الدفاع...)، وتبني سياساتها وفق منطق مصلحة هذه الشركات.

الفصل الثالث:

دور الشركات المتعددة الجنسيات في السياسة الدولية

إن النظام الدولي الجديد هو نتاج لتحولات تمثلها مجموعة من الظواهر و المتغيرات و التحديات الدولية المعاصرة ، وتلعب الشركات المتعددة الجنسيات دور استراتيجيا في بناء منظومة السياسة الدولية استنادا إلى دورها السياسي وتغير في مفهوم السيادة وكذا الإقتصادي وفق مسار العولمة دون إهمال الجانب الإجتماعي والثقافي والقيمي و البيئي لهذه الشركات، و هو ما تبينه استراتيجيات واعمال شركات السلاح والنفط و الشركات العسكرية ودورها الكبير في الاحداث الدولية الراهنة.

المبحث الأول: الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في بناء السياسة الدولية

أولا: الدور السياسي للشركات المتعددة الجنسيات:

حاول بعض المنظرين إبراز الدور السياسي للشركات المتعددة الجنسيات ومن بينهم جوزيف ناي الذي أعطي تفسيرا للحركة السياسية للشركات المتعددة الجنسيات باستعمال مجموعة من المتغيرات فالمتغير الأول يقصد به الدور السياسي المباشر أو ما يصفه بالسياسة الخارجية ، والمتغير الثاني يقصد به الدور السياسي غير مباشر والذي يعبر عن علاقات الشركات مع الحكومات والتي تستغلها لتحقيق الأهداف المرجوة ، أما المتغير الثالث ويقصد بها أولويات السياسة الخارجية . وانطلاقا من هذا يشير ناي إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات تلعب دورا هاما وحاسما في خلق وحل المشكلات السياسية والإقتصادية الدولية باعتبارها أهم المحاور للسياسة الخارجية للدول المتقدمة.

ويرى ناي أن هناك ارتباط بين مضمون التفضيلات والإنعكاسات الضمنية والهيكلية لعمل الشركات، وعلى هذا يمكن التمييز بين المتغير الأول عن طريق ما تملكه هذه الشركات من سلطة سياسية في الدولة الأم والمضيفة ، والثانى من خلال التأثير الإجتماعي بواسطة تكوين تحالف فوق قومي عالمي ، والثالث عن طريق استغلال القوة الإقتصادية للشركات بواسطة الدول وسياساتها الخارجية في مواجهة بعضها البعض، ولهذا لم تعد الدول قادرة على مقاومة إرادة تلك الشركات.

يمكن فهم دور الشركات المتعددة الجنسيات في الجانب السياسي من خلال:

- **تراجع مفهوم السيادة:**

يرجع الأصل اللغوي لمفهوم السيادة إلى "ساد" بمعنى شرف عظيم أما اصطلاحا فمصطلح السيادة يعود للصراع السياسي في العصور الوسطى بين الحكام والملوك وبين الكنسية ، والسيادة كمبدأ ظهرت بهدف التأكيد على سلطة الملوك في مواجهة سلطة البابا ثم أدخلت هذه النظرية في الفقه القانوني من قبل الفقيه جون بودان.

يعرف جون بوردان في مؤلفه "ستة كتب عن الجمهورية، [1] الذي تم نشره عام 1576 السيادة على أنها السلطة العليا المعترف بها والمسيطرة على المواطنين والرعايا دون تقييد قانوني، ما عدا القيود التي تفرضها القوانين الطبيعية والشرائع السماوية"، والخاصية الأساسية لهذه السيادة أو السلطة المطلقة في نظر بودان تكمن في صنع القوانين أي سلطة التشريع.

لقد تراجعت السيادة الوطنية للدول أمام الشركات العابرة للقومية، وبروز مشكلات دولية تستلزم تكاثف الجهود الدولية للوصول إلى حلول ناجحة ، وبهذا فقد تحول مفهوم السيادة من صيغته المطلقة إلى الصيغة النسبية، فمن الناحية السياسية لم تعد الدولة قادرة على مقاومة إرادة تلك الشركات خشية انهيارها الإقتصادي سيما وأن الدولة الأم تتدخل لصالحها [2] بشكل أو بآخر، ولعل أخطر النتائج هو التدخل في الشؤون الداخلية ودعم الجماعات والأحزاب البعض على حساب الآخر وتوجيه خطط التنمية بما يتلاءم ومصالحها ودعم وإنشاء حكومات ديكتاتورية وتمويلها للحروب ومساهمتها في عمليات الفساد بدفع الرشاوي والممارسات الملتوية للتخلص من الضرائب والرقابة المالية.

أيضا لدى الشركات المتعددة الجنسيات دبلوماسيتها الخاصة بها، وتمارس الدبلوماسية الثنائية والمتعددة الأطراف [3] وتتصرف بالطريقة التي تتصرف بها الدول لما تملكه من جهاز دبلوماسي متطور ، ما يمهد الطريق أمام تراجع دور الدولة لصالح هذه الشركات، وتحدثت سوزان سترانج susan strange عند الدبلوماسية الثلاثية التي تهدف إلى إيجاد قاعدة للتفاهم بين الحكومات والدول والمؤسسات التي عادة ما تكون مؤسسات كبرى كالشركات المتعددة الجنسيات ، وفي هذا الإطار لابد من معالجة القضايا والمشاكل بطريقة دبلوماسية، خاصة إذ علمنا أن هذه الشركات تدخل في تحالفات فيما بينها بطريقة معلنة أو غير معلنة وفق استراتيجيات تهدف إلى الحفاظ والدفاع عن مصالحها ومصالح الدولة الام على حساب مصالح الدول المضيفة. [4]

---

[1] أميرة حناشي، مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية الحقوق، فرع علاقات دولية وقانون المنظمات، جامعة قسنطينة، 2007-2008، ص 17.

[2] قحطان أحمد الحمداني، مرجع سابق، ص 374.

[3] جون بيليس وستيف سميت، مرجع سابق، ص 547.

[4] جديد خميس، مرجع سابق، ص 163.

ولهذا نجد أغلب الشركات المتعددة الجنسيات تتفاوض مع الدول وكأنها دولة أخرى ، بل أكثر من ذلك نجد هذه الشركات تأخذ المفاوضات من مركز قوة أمام الدول وتتبع طابع الضغط والمساومة والإغراء.

إن حجم الموارد الكبيرة التي تمتلكها الشركات المتعددة الجنسيات وكذا المرونة التي تميزها في نقل البضائع والأموال والأفراد والتكنولوجيا تزيد من قدرتها على مساومة [1] الحكومات، فهذه الشركات تقدر مبيعاتها السنوية بمليارات الدولارات مثل شركة جنرال موتور وإكسون موبيل.

ثانيا: الدور الإقتصادي للشركات المتعددة الجنسيات:

لقد خلفت العولمة مجالا معقدا ومتغيرا من التبادل المعرفي والتكنولوجي إضافة إلى عالم المال، ومنه فالبحث عن القوة والسلطة أصبح هاجس العديد من الدول ، هذه السلطة أصبحت تبرز بشكل كبير عن طريق الإقتصاد، ومع إدراك أهمية الدور الإقتصادي أصبح الجانب السياسي أكثر انفتاحا خصوصا ببروز فاعلين دوليين جدد ليسو ضمن حلفاء الدولة، هؤلاء الفاعلون يغيرون إستراتجياتهم باستمرار وأصبحوا يتمركزون شيئا فشيئا ويكتسبون القوة، فمنذ أن وضعت قواعد بريتون وودز Bretton woos [2] تميزت الشركات المتعددة الجنسيات بسيطرتها على نسق العولمة فكرست منظومة اقتصادية لبرالية اكتسحت بها كل المجالات ، ويسعون للوصول إلى السلطة عن طريق التحكم في قواعد اللعبة لسوق دولية مفتوحة، وأصبحت قوتها الإقتصادية (أي الشركات) تسير في نسق متوازي مع من يمثل السلطة والقوة العسكرية للدول الرائدة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

تمتلك شركة متعددة الجنسيات رؤوس أموال كبيرة نتيجة استثماراتها ما يجعلها تؤثر على السياسة النقدية الدولية والإستقرار النقدي العالمي المتوفرة لدى الشركات المتعددة الجنسيات، ومدى التأثير الذي يمكن أن تمارسه هذه الشركات على السياسة النقدية الدولية .والإستقرار النقدي العالمي يبين مدى التأثير الذي تتركه هذه الشركات، فإذا أرادت هذه الشركات تحويل بعض الأصول المالية من دولة لأخرى من شأنه أن يؤدي إلى أزمة نقدية عالمية.

---

[1] عبد الله عاشوري، مرجع سابق، ص 83.

[2] جديد خميس، مرجع سابق، ص 163.

– تساهم الشركات المتعددة الجنسيات في أعمال التجارة العالمية [1] وتستحوذ على أكبر نسبة من حجم التجارة وتؤثر في هيكل ومنظومة التجارة الدولية عن طريق ما تملكه من قدرات تكنولوجية عالية الدقة وموارد ضخمة تؤدي إلى كسب الولاء العديد من الدول، بل أن الدول نفسها تسعى إلى ربط علاقات معها.

– تساهم الشركات المتعددة الجنسيات في تكوين أنماط جديدة من التخصص الدولي وتقسيم العمل، وبهذا أصبحت قرارات الإنتاج والإستثمار تتخذ من منظور عالمي وفق اعتبارات اقتصادية خاصة فيما يتعلق بالكفلة والعائد، دون أن تهمل الوضع السياسي والداخلي والإقليمي.

– دون أن ننسى دور الشركات في توجهات الإستثمار الدولي فهي تنفذ الجزء الأكبر من الإستثمارات الدولية فنجدها تركز استثماراتها في الدول المتقدمة إذ تستحود على 85% من النشاط الإستثماري أما الدول المتخلفة فلها 15% فقط.

– أيضا اكتسابها صفة العالمية بنشاطاتها العابرة للقومية تدفع إلى توحيد أسواق السلع والخدمات ورأس المال والتكنولوجيا في إطار عولمة الإقتصاد.

– بالنسبة لإقتصاديات الدول المتخلفة تلعب الشركات المتعددة الجنسيات دورا سلبيا نتيجة الحجم الهائل لهوامش الربح التي تحققها جراء تهربها الضريبي الذي يؤثر سلبا على اقتصاديات هذه الدول، فحسب تقرير مجلس الشيوخ فإن 11500 مليار دولار يمتلكها خواص في حسابات بنكية خاصة فيما يعرف بالملاجئ الآمنة أو الجنات الضريبية.

ثالثا: الدور الثقافي للشركات المتعددة الجنسيات:

في إطار إستراتيجية التسويق لمنتجاتها تعمل الشركات المتعددة الجنسيات على غرس مجموعة من العادات والتقاليد الإستهلاكية لها آثار على ثقافات الدول المضيفة، وبالنظر إلى سعي هذه الشركات نحو تحقيق أهداف ربحية فهي ترى في الحملات الإعلانية [2] والدعائية وحملات الإشهار طريقا إلى ذلك حيث تتجنب التكاليف العالية المخصصة لتطوير منتجات تتلاءم عادات وتقاليد المجتمعات النامية المستهدفة وعوضا من ذلك تعمل على تحقيق الأهداف التالية:

---

[1] خليل حسين، مرجع سابق، ص 810.

[2] بوبكر بعداش، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات، حالة قطاع البترول، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر3، 2009–2010، ص144.

- توحيد أساليب العيش.
- خلق أنماط استهلاكية موحدة.
- تكييف المجتمعات على منتجاتها.

وقد اتخذت هذه الشركات أساليب عدة لغرس ثقافاتها الغربية داخل البرامج الإستهلاكية والتربوية والتعليمية للدول المضيفة عن طريق وسائل الإعلام والإتصال والتكنولوجيا ، ومن خلالها تهيمن على صناعة ومراقبة وسائلها في الخارج.

كما تلعب الشركات المتعددة الجنسيات دورًا استراتيجيا لغرس مبادئ وقيم الأفكار الثقافية الغربية عن طريق الإشهارات المقدمة من طرف أجهزة الإعلام التي تؤثر تأثيرا سلبيا على المبادئ الشخصية والقيم المجتمعية.

ضف إلى ذلك أن هذه الشركات عبارة عن قناة تنشر من خلالها نمط تربوي جديد عن طريق التكوين والتدريب حيث سهلت شبكات الأنترنت مهمة التكوين الموحد لترويج أفكار مجتمعية غربية وفق المصالح الخاصة للشركات المتعددة الجنسيات.

رابعا: الدور البيئي للشركات المتعددة الجنسيات:

تلعب الشركات المتعددة الجنسيات دورا هاما على البيئة والمحيط في الدول المتقدمة والنامية ،إلا أن هذه الآثار تكون أكثر حدة في الدور المتخلفة حيث تسجل كوارث بيئية تكون سببها هذه الشركات، وتتجلى خطورة نشاط هذه الشركات خاصة في القطاعات التي تسمى بقطاعات المخاطر الكبيرة حيث تهيمن الشركات على هذه القطاعات الإستراتيجية [1] ومنها قطاع النفط والسلاح، ترى آثارها بالعين المجردة في الماء والهواء والأرض وحتى الغلاف الجوي حيث يزداد ثقب الآزون وارتفاع درجات الحرارة والإحتباس الحراري وتذبذب المناخ والكوارث الطبيعية كالحرائق وإتلاف القطاع الغابي والثروة السمكية، والمسبب الرئيسي هي الشركات المتعددة الجنسيات التي لا تنظر إلا لتحقيق مصالحها.

وتعتبر الدول المتخلفة الأكثر تضررا من هذه التجارب الكيماوية والعسكرية التي تقوم بها هذه الشركات خاصة وأنها لا تملك التكنولوجيا المتطورة للتقليل من نسبة هذه الأضرار، وهو ما تم معالجته

[1] جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص 29.

في قمة الأرض في ري ودي جانيرو سنة 1992، حيث تناول المشاركون الأخطار الناجمة عن نشاط الشركات المتعددة الجنسيات ووضعت توصيات بضرورة حماية المحيط بالتنسيق مع هذه الشركات.

الشركات المتعددة الجنسيات كإطار مجسد للعولمة:

قد يختلف الكثير في إعطاء تعريف دقيق وشامل لمفهوم العولمة، باعتبارها ظاهرة سياسية واقتصادية وثقافية تجلت ملامحها في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ويعرف روبرت كوكس Robert Cox ((من السمات الملحوظة في مسيرة العولمة تدويل الإنتاج [1] والتقسيم الدولي الجديد للعمالة، وحركات الهجرة الجديدة من الجنوب إلى الشمال وأجواء التنافس الجديدة التي تسرع وتيرة هذه العمليات، وتدويل نظام الدولة...وهو ما يحوّل الدولة إلى وكالات للعالم والعولمة)).

أما مارتن ألبرو Martin Albrow يشير إلى العولمة بأنها جميع العمليات التي ينضوي سكان العالم من خلالها تحت لواء مجتمع عالمي واحد على المجتمع العالمي.

لقد نتج عن التغيرات الإقليمية والدولية والتحولات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية نظام دولي جديد مبنى على اقتصاد السوق، وتقليص دورا لدولة وتنامي دور الشركات المتعددة الجنسيات من خلال:

- أن العولمة لابد من وجودها لخدمة الشركات العملاقة ، فهي تزيل كل الحواجز التي تعيق انتشارها وتوسعها فهدف العولمة هو زيادة نشاط هذه الشركات ومساعدة القوى الرأسمالية على بسط هيمنتهاعلى العالم واستغلال ثرواته.
- ساهمت العولمة في زيادة حجم الشركات وأدت إلى توسيع حجم الدمج والتملك عبر الحدود ،ففي عام 2006 بلغ حجم الدمج والتملك 247.6 بليون دولار اي أكثر من 80% من إجمالي الإستثمار الأجنبي العالمي المباشر.

(1)جون بيليس وستيف سميث ،مرجع سابق،ص29

المبحث الثاني: دور شركات السلاح في صناعة واتخاذ قرارات السياسة الدولية

شركات السلاح هي شركات تقوم بصناعة السلاح وبيعه، وهي صناعة عالمية ضخمة تشمل المنتجات الحربية كالبنادق والذخائر والصواريخ بمختلف أشكالها والطائرات والمركبات العسكرية والسفن والأنظمة الإلكترونية وغيرها، وقد ظل إنتاج السلاح إلى غاية القرن العشرين متعلقًا بالتهديد أو الصراعات والنزاعات الدولية والحروب الأهلية والعرقية ، وطالما يسود السلام فإن هذه الشركات تخلد إلى الركود ولهذا عملت هذه الأخيرة وضع خطط للحفاظ على استمراريتها وضمان تدفق عائداتها عن طريق خلق وضع دولي متأزم وبنية دولية تتسم بالفوضى لترويج منتجاتها.

وتقوم تجارة السلاح على مبدأين أساسيين هما:

1- إن السلاح خلق ليستعمل فكلما زادت الحروب زاد الربح وراجت هذه الصناعة، وكلما قلت الحروب والصراعات كان ذلك في غاية الضرر بالصناعات الدفاعية وصناعة السلاح، وعلى هذا الأساس فالعالم لابد أن يحتوي على بؤر معينة مشتعلة من الحروب والنزاعات وهذا لضمان استمرار الأرباح.

2- المبدأ الثاني متعلق بتجربة السلاح فهناك أسلحة تصنع ويجب أن يتم تجربتها في مكان ما لضمان فاعليتها واستمرار مشروع تصنيعه وبالتالي تسويقه على نطاق واسع، كما يسمح بتطوير تكنولوجيا السلاح ودقته. [1]

أولا: العوامل المتحكمة في صناعة السلاح:

حددت كاتلين ولشkathleen walsh وهي أستاذة في قسم شؤون الأمن القومي بكلية الحرب الأمريكية عدة عوامل من شأنها أن تؤثر على مستقبل صناعة السلاح والشركات السلاح العالمية وهي:

أ- العولمة بتأثيراتها المختلفة:

إن العولمة ما هي إلا صورة لنشاط الشركات المتعددة الجنسيات تؤدي إلى تنشيط حركة التجارة

[1] قطب هيثم، صناعة الموت، كيف يسيطر أباطرة السلاح على العالم، 6 مارس 2015
http/ :sasapost.com

الدولية ما سيترافق مع انتشار كبير للتكنولوجيات ذات [1] الإستخدام المزدوج ، وهذا ما ينعكس بشكل إيجابي على التطور في صناعة الأسلحة بواسطة التوسع في البحث العلمي والتكنولوجي وتطبيق تقنيات مبتكرة كجزء من الجهود لتطوير صناعة السلاح.

ب-الريبة وعدم الثقة بين الدول:

يدفع هذه الدول إلى زيادة ترسنتها من الأسلحة خوفا من أعدائها، ويضعها دائما في حالة تأهب واستعداد.

ج - الطبيعة المتغيرة للحرب:

تغير طبيعة الصراع بين الدول من الحروب الكلاسيكية المعروفة إلى العمليات الحربية السيبرانية المرتبطة بالفضاء الإلكتروني، ولهذا تقوم الدول بمتابعة تفوقها التكنولوجي حتى تكون لها قدرات [2] هجومية ودفاعية ويمثل الفضاء السيبراني مجالا حيويا لجمع المعلومات الإستخباراتية والقيام بهجمات على الشبكات الخاصة والمرافق الحيوية.

د- صعود التنين الصيني:

إن الصعود المتزايد للصين من شأنه أن يؤثر على الخطط الصناعية للسلاح وخاصة العسكرية للولايات المتحدة حيث تتنافس الدولتان وتحاول كل منهما التقليل من الإعتماد على الآخر، فالصين تشهد تناميا كبيرًا في القطاعات الصناعية ذات التقنية العلمية العالية ومنها المتعلقة بالسلاح وهذا سوف يؤدي إلى توسع قدراتها العسكرية وتعزيز فرص تحديث السلاح من خلال انتشار وتطبيق تقنية التكنولوجيا ذات الإستخدام المزدوج للأغراض الصناعية والدفاعية.

---

[1] ملاعب ناجي، أسواق السلاح العالمي آدات ثمينة بيد السياسة الخارجية للدول المسدرة، الجزء الأول (2017/02/23)

http://www.sadara-bia.com/?p=45305. تاريخ الدخول 2017/05/02.

[2] حسين حسن وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، 2006، ص 610.

هـ- دور الإعلام التحريضي في تسويق السلاح:

في سبيل تنمية تجارة السلاح وتسويقه تقوم شركات السلاح بتقديم بعض التقارير الكاذبة عن تسلح بعض الدول المتنازعة إلى البعض الآخر لزيادة مبيعاتها عند كلا الطرفين، كما تعمل هذه الشركات على شراء بعض وسائل الإعلام للتأثير في جمهور بلدانها والدول الأخرى لخلق تيار يدفع السلطة إلى شراء الأسلحة ،وأيضا خلق فواعل تعمل على تحريض دول ضد أخرى لزيادة سباق التسلح والعمل على صنع سلاح متطور وبيعه وإقناع دول أخرى على قدرتها على شل سلاح العدو ما يؤدى إلى سلسلة متصلة ودائمة في صناعة الأسلحة والأسلحة المضادة.

و-البيئة الأمنية الجديدة ومتطلباتها من أنواع جديدة من المهمات العسكرية :

إن تغير طبيعة الأزمات والصراعات والنزاعات أدى إلى تغير من طبيعة وبنية الأسلحة التي تحتاج إليها القوات المسلحة وهذا ما منح أدوار جديدة ومتزايدة لقوات الناتو وقوات حفظ السلام الأممية.

ثانيا: إستراتيجية شركات السلاح للحفاظ على مكتسابتها:

إن تراجع الطلب العالمي على الأسلحة بعد نهاية الحرب الباردة جعل شركات السلاح أمام عدة خيارات استراتيجية، كتحويل مصانعها إلى الإنتاج المدني أو تنويع في المنتوجات العسكرية أو التعاون مع شركات أخرى أو زيادة التخصص العسكري وزيادة صادراتها من خلال ايجاد أسواق جديدة، لكن كل هذه الخيارات كانت مقيدة بسياسات الحكومات تجاه قاعدتها الصناعية ، و لمواجهة انخفاظ الطلب العالمي للاسلحة اتخدت مجموعة من الاجراءات، كانشاء شركات جديدة أو تملك شركات قائمة وإقامة توافق بين الأقسام المدنية والعسكرية للشركة ومثال ذلك فقد حصلت شركات السيارات فورد وجنرال موتورز، ودايملر على وحدات صناعية عسكرية فشركة دايملر [1] فرعت وحدتها "داسا" وضمتها إلى "ايروسبيسيال ماترا" و"كاسا" لتشكيل "إيادس" المتعددة الجنسيات.

- أيضا قامت شركات السلاح بإقامة تحالفات إستراتيجية مع الشركات الفضائية لخفض التكاليف الانفاق عن طريق تقاسم أعباء البحث والتطوير ومن ثمة تقاسم الربح أو الخسارة، وترى شركات السلاح أنه

[1] حسين حسن وآخرون، مرجع سابق، ص 595.

السبيل كي تجتمع دون أن تضطر إلى الإندماج، كما قد تختار هذه الشركات تحالفا يشمل [1] مشاريع مشتركة من خلال توسيع سلاسل التوريد العالمية.

- تقوم شركات السلاح بتغذية الحروب والثورات والتدخلات العسكرية والإنقلابات حتى ينتعش سوق السلاح وبهذا تعود الحياة لهذه الشركات والتي طالما عملت على إشعال فتيل الحروب من أجل مزيد من الأرباح، فحينما صادق البرلمان البريطاني على قرار ضرب تنظيم داعش ارتفعت أسهم العديد من شركات السلاح حيث وصلت أسهم شركة BAE إلى 14%.
- إن شركات السلاح ترى أنه ليس من مصلحتها القضاء على الإرهاب فهي تعمل على تحجيم التنظيمات الإرهابية وليس القضاء عليها ودون أن تصل يد هذه الجماعات إليها.
- يعتبر التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على داعش تسوق جيد للشركات الأسلحة الأمريكية ففي سنة 2016 ارتفعت أسهم لوكهيد مارتن [2] بـ 9.3% وجنرال ديناميكس بـ 4.3% أما رايثيون ونورتورب بـ 3.8%.
- شركات السلاح تمتلك أجهزة استخبارات ومراكز البحث لدراسة السوق من مختلف جوانبه وتحديد العائدات.
- شركات السلاح لا تتبع مسارا أخلاقيا فهي تبيع السلاح ، ففى تقرير منظمة العفو الدولية في أواخر 2015 أشار إلى أن الإستهتار بتجارة السلاح تسببت في الفضائح التي يرتكبها تنظيم داعش، فالتنظيم السيء لتدفق السلاح في العراق وتراخي الضوابط المفروضة عليه وفر ترسانة كبيرة من الأسلحة لهذا التنظيم.

ثالثا: واقع تجارة السلاح بعد هجمات 2001/09/11:

إن هجمات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية أفرزت ثلاثة تحولات و اتجاهات للاستراتيجية الأمريكية الجديدة وهي:

[1] حسين حسن وآخرون، مرجع سابق، ص 603.

[2] ملاعب ناجي، المرجع السابق.

- بروز فكرة الحرب على الإرهاب كأولوية [1] قصوى للإستراتيجية الأمنية الأمريكية.
- وصول المحافظين الجدد إلى الحكم في الولايات المتحدة.
- الحروب الإستباقية او الحروب بالوكالة كأداة إستراتيجية للأمن القومي الأمريكي.

وانطلاقا من ذلك عملت شركات السلاح على بناء القوة العسكرية باعتبارها إحدى وسائل الحفاظ على الأمن والمصلحة القومية ، وعلى هذا الأساس فقد زادت مبيعات الأسلحة من جانب الشركات المتعددة الجنسيات الكبرى، ففي سنة 2004 بلغت 268 مليار دولار وسيطرت شركات السلاح الأمريكية على الجزء الأعظم ويعود ذلك إلى:

- كذلك تلعب شركات السلاح دورا في تحفيز الإقتصاد والحفاظ على الوظائف بسبب الإنفاق العسكري المتعاظم.
- الحرب على الإرهاب و بعد هجمات 11 سبتمبر تضاعفت النفقات العسكرية جراء الغزو الأمريكي لأفغانستان والعراق والضربات الجوية في كل من ليبيا والسودان.
- إنشاء منظومة دفاع أمنية تقف حاجز أمام هجمات إرهابية داخل الولايات المتحدة كتحديث أجهزة الرصد الحديثة ، والهدف هو ابتكار تكنولوجيا للبحث عن الإرهابيين والقبض عليهم وإنشاء شركات أمنية وتكوين لوبي مؤثر في صناعة القرار، فبحلول[2]2006 أصبح هناك 543 شركة امنية ويقول مايكل ستيد مدير شركة الأمن القومي (بالادين) لمجلة وايرد "أنا أعمل في مجال الأسهم الخاصة مند التسعينات ولم أشهد تدفقا متواصلا للصفقات كهذه".

في إحصاء لمعهد ستوكهولم عام 2014 حول مبيعات السلاح والتجارة العسكرية فإن أكثر من مئة شركة لتصنيع السلاح مبيعاتها تقارب 401 مليار دولار، وتسيطر الشركات الأمريكية وشركات غرب أوروبا و الشركات الروسية على مبيعات السلاح العالمي فنجد 64 شركة هي شركات أمريكية وأوروبية وتمثل 80% من السوق العالمي، وقد حافظت شركة لوكهيد مارتن الأمريكية على الصدارة ، ثم تليها بوينغ ، ثم بي أي إي سيستمز البريطانية ،كما تستحوذ الولايات المتحدة على 31 % من مبيعات الأسلحة حيث تبيع أسلحتها لاكثر 94 دولة.

---

[1] خالد معمري جندلي، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة، 2007-2008، ص 237.

[2] نعومي كلاين، عقيدة الصدمة وصعود رأسمالية الكوارث،ت ر نادين خوري ، شركة المطبوعات التوزيع والنشر، بيروت، لبنان، ط3، 2011، ص 419.

لقد انتعش سوق السلاح في الشرق الأوسط مع بداية التوترات في البلدان العربية (اليمن، سوريا، ليبيا، مصر، السودان ،الصومال) حيث زادت نسبة إنتاج السلاح بـ 61% خلال الخمس سنوات الأخيرة، وأصبحت السعودية أول المستوردين في العالم وتحارب السعودية في عدة جهات في كل من اليمن وتدعم الفصائل في ليبيا وسوريا وأفغنستان.

جدول رقم 04: الشركات المائة الأكبر في إنتاج الأسلحة في العالم (باستثناء الصين) لعام 2010:

التربة	الشركة	البلد	القطاع	مبيعات الأسلحة	إجمالي المبيعات	الأرباح	عدد العمال
1	Lockheed Martin	USA	Ac El Mi Sp	35,730	45,803	2,926	132,000
2	BAE Systems	UK	Ac A El Mi MV SA/A Sh	32,880	34,609	1,671	98,200
3	Boeing	USA	Ac El Mi Sp	31,360	64,306	3,307	160,500
4	Northrop Grumman	USA	Ac El Mi Sh Sp	28,150	34,757	2,053	117,100
5	General Dynamics	USA	A El MV SA/A Sh	23,940	32,466	2,624	90,000
6	Raytheon	USA	El Mi	22,980	25,183	1,879	72,400
7	EADS	Trans-European	Ac El Mi Sp	16,360	60,599	732	121,690
8	Finmeccanica	Italy	Ac A El Mi MV SA/A	14,410	24,762	738	75,200
9	L-3 Communications	USA	El Ser	13,070	15,680	955	63,000
10	United Technologies	USA	Ac El Eng	11,410	54,326	4,711	208,220
11	Thales	France	A El Mi MV SA/A Sh	9,950	17,384	60	63,730
12	SAIC	USA	Ser Comp(MV)	8,230	11,117	618	43,400
13	Oshkosh Truck	USA	MV	7,080	9,842	790	12,400
14	Computer Sciences Corp.	USA	Ser	5,940	16,042	759	91,000
15	Honeywell	USA	El	5,400	33,370	2,022	130,000

16	Safran	France	El	4,800	14,252	673	54,260
S	Sikorsky (United Technologies)	USA	Ac	4,530	6,684	. .	18,000
17	Rolls-Royce	UK	Eng	4,330	16,794	839	38,900
18	General Electric	USA	Eng	4,300	150,211	11,644	287,000
19	ITT Corp.	USA	El	4,000	10,995	654	40,000
20	Almaz-Antei[d]	Russia	Mi	3,950	4,436	24	88,700
21	United Aircraft Corp.[d]	Russia	Ac	3,440	4,222	–639	95,900
22	DCNS	France	Sh	3,320	3,315	181	12,500
23	KBR[e]	USA	Ser	3,310	10,099	327	35,000
24	URS Corp.	USA	El	3,030	9,177	288	47,000
25	Mitsubishi Heavy Industries[f]	Japan	Ac Mi MV Sh	2,960	33,080	343	68,820
S	AgustaWestland (Finmeccanica)	Italy	Ac	2,920	4,827	273	13,570
26	Alliant Techsystems	USA	SA/A	2,870	4,842	313	15,000
27	Rockwell Collins	USA	El	2,860	4,665	561	20,000
28	Saab	Sweden	Ac El Mi	2,780	3,390	63	12,540
29	Babcock International Group	UK	Ser Sh Oth	2,770	4,475	162	27,340
30	Textron	USA	Ac El Eng MV	2,740	10,525	86	32,000
31	Rheinmetall	Germany	A El MV SA/A	2,660	5,283	230	19,980
32	Hewlett-Packard	USA	Ser	2,570	126,033	8,761	324,600
33	ManTech International Corp.	USA	Ser	2,490	2,604	125	10,100
34	Hindustan Aeronautics	India	Ac Mi	2,480	2,756	. .	. .
35	Elbit Systems	Israel	El	2,480	2,607	183	12,320
36	Navistar	USA	MV	2,410	12,145	223	18,700
37	Israel Aerospace Industries	Israel	Ac El Mi	2,400	3,150	94	16,000

38	DynCorp International (Cerberus Capital)[g]	USA	Ser	2,390	3,387	–9	23,000
39	CACI International	USA	Ser	2,320	3,149	107	13,100
40	Cobham	UK	Comp(Ac El)	2,260	2,941	298	11,640
41	Goodrich	USA	Comp(Ac)	2,230	6,967	579	16,300
42	CEA	France	Oth	2,200	5,485	90	15,850
43	Harris	USA	El	2,130	5,206	562	15,800
44	Serco	UK	Ser	2,130	6,688	243	70,000
45	Navantia	Spain	Sh	2,010	2,102	–61	5,230
46	Indian Ordnance Factories[h]	India	A SA/A	1,960	2,451	. .	. .
47	Vertolety Rossii (OPK Oboronoprom)[d]	Russia	Ac	1,910	2,677	204	38,490
48	AM General[i]	USA	MV	1,900	. .	. .	2,500
49	ST Engineering (Temasek)	Singapore	Ac El MV SA/A Sh	1,750	4,384	360	6,570
50	QinetiQ	UK	Ser	1,730	2,512	–98	13,080

المصدر :https://docs.google.com/spreadsheets/d/1pPk2Rk4TWc6_u0lFvfts5kLo0Ad-zy_NsBMlsSDW2N0/edit#gid=1

A: مدفعية/AC: طائرات/EL: إلكترونيات/eng: محركات/Mi: عربات عسكرية/SA/A: أسلحة صغيرة ودخائر/Sh: سفن/Sp: فضاء/oth: سلع أخرى/comp: مكونات أو خدمات.

رابعا: دور المركب الصناعي العسكري الأمريكي في تجارة السلاح:

المجمع الصناعي العسكري والمعروف بـ Military industrial complesc يشير إلى العلاقات السياسية والمالية بين مشرعين في الكونغرس والقوات المسلحة متمثلة في البنتاغون (وزارة الدفاع) والصناعة الحربية [1] التي تدعم الجيش والمشرعين في الكونغرس، كما تشمل هذه العلاقات تقديم تبرعات سياسية وحشد التأييد للإنفاق الدفاعي وأطلق على هذا النوع من العلاقة علماء السياسة بالمثلث الحديدي أي تحالف بين شركات السلاح والنفط وصناع القرار (تحالف الثروة والقوة).

ففي 17 جانفي 1961 وجه الرئيس الأمريكي إيزنهاور خطابا إلى الشعب الأمريكي حذر فيه من المجمع الصناعي العسكري وخطورته على الديمقراطية وجاء في هذا الخطاب "هذا المساء جئت إليكم مودعا ومستأذنا في الإنصراف وفي نفس الوقت فإن لدي بعض الهواجس التي أريد أن أفصح بها لكم حتى تشاركوني فيها وتحملوا أمانتها إن رأيتم صوابها...علي القول أن هناك مجموعة صناعية عسكرية مالية سياسية وفكرية تمارس نفوذا غير مسبوق...ولابد أن نحذر من وصولها إلى موقع التأثير السياسي والعملي على القرار الأمريكي، لأن ذلك خطر شديد على المجتمع الأمريكي قبل أن يكون خطرا على غيره...ومن سوء الحظ أن الثورة التكنولجية التي تتدفق على عالمنا تساعد أطراف هذا المجمع الخطر، وتزيد من قدرته وتمكنهم من السيطرة على برامج الإدارة ومؤسسات الفكر والعلم.

إن ما حذر منه إيزنهاور قد تحقق حيث استولى المركب الصناعي العسكري على السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية [2] وأصبح دولة داخل أمريكا وأنشئ سلطة هدفها شن الحروب من أجل تحقيق الربح، وخلق الفوضى عبر مختلف أنحاء العالم لزيادة الإنفاق العسكري، فالحروب عندهم هي حافز لزيادة الثروة.

خامسا: دور شركات السلاح والنفط في الإحتلال الأمريكي للعراق:

لقد شكل التدخل الأمريكي في العراق منعرجا هاما في تاريخ العلاقات السياسية الدولية والإقليمية من حيث مدلوله السياسي والإقتصادي ، وكذا آثاره المستقبلية على بنية العلاقات بين دول الإقليم والقوى الدولية التي لها مصالح استراتيجية ، وأصبح العراق ساحة حرب تتجاذب فيه قوى المصالح الدولية ومن

---

[1] www.maref.org

[2] لويد جنسن، مرجع سابق، ص 204.

بينها شركات السلاح وشركات النفط، لكن قبل التطرق إلى الإحتلال الأمريكي للعراق وجب علينا أن نعرج عن العقيدة الأمنية لصقور البيت الأبيض واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي بعد هجمات 2001/09/11 والتي مهدت الطريق للغزو الأمريكي للعراق.

لقد بنى بوش عقيدته بعد هجمات 2001/09/11 على ما يعرف بالحرب الإستباقية وفق إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي حيث صرح في 2001/09/14 بالقول إن مسؤوليتنا أمام التاريخ واضحة [1] من قبل، وهي الرد على هذه الهجمات وتخليص العالم من الشر. وبوش هنا يرجع إلى ما قاله ريغان عن بناء إمبراطورية الشر ويقصد بعالم الشر هو محور الشر الممثل في العراق، كوريا الشمالية وإيران، وبهذا يقدم رؤيته الخارجية والدفاعية والدينية.

– انطلاقا من ذلك فقد عملت الإدارة الأمريكية على توسيع من قدرات القوة التنبؤية للولايات المتحدة وزيادة من إنفاقها العسكري أكثر بكثير مما تنفقه دول العالم، والهدف من هذه الزيادة هو رفع ميزانية البنتاغون بغية تحقيق درجة غير مسبوقة من التفوق العسكري، وردع أي قوة منافسة محتملة تفكر في الإقدام على أي مواجهة مستقبلية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبهذا تؤمن مركزها كقوة عظمى وتنفرد بقيادة النظام الدولي.

– كذلك عمدت إلى تبني مفهوم الدفاع الوقائي عن النفس بشكل يحق للولايات المتحدة في استخدام القوة لأهداف وقائية وبصورة منفردة حسب ما تمليه مصالحها، وهو ما يعني القيام بعمليات عسكرية ضد الدول المارقة والإرهابيين أو ما يسمى دول محور الشر.

لقد كانت الحرب على العراق نتيجة تحالف واسع النطاق ضم كارتل السلاح وكارتل النفط وكذا المحافظين الجدد السياسيين، وهو ما أنتج المجمع العسكري الصناعي النفطي السياسي، وقد أذار هذا المجمع الحرب في العراق كي يسيطر على تجارة النفط وكذا إيجاد أسواق لترويج السلاح واستعمالها وزيادة أرباحها عبر تجارة الحروب، وغزو العراق هو جزء من مشروع الشرق الأوسط الكبير وتنفيذ الحلم الصهيوني بصورة تتوافق مع شركات السلاح والنفط، وفق منطق الهيمنة خصوصا بظهور منافسين كألمانيا، فرنسا، وروسيا على موارد الخليج وكذا نمو القوة العسكرية الإيرانية بشكل يهدد وجود إسرائيل.

---

[1] مايكل كولينز بايير، كهنة الحرب الكبار،ت ر عبد اللطيف ابو البصل ، مكتبة العكيبات، الرياض، ط1، 2006، ص 196.

المبحث الثالث: دور شركات الأمن العسكرية الخاصة في السياسة الدولية

كما أي مقاربة مفاهمية، فإن فروع العولمة نجد منها العولمة الإقتصادية والعولمة الثقافية والسياسية والعولمة العسكرية الأمنية، والذي يهمنا أكثر التقرب إلى ظاهرة شركات الحروب الخاصة أو ما يسميها البعض بالمرتزقة، ودراسة حالة بلاك ووتر عن طريق الإستعانة بالتنظير الإتصالي المعلوماتي أي بالذين ساهموا في تأسيس مفهوم العولمة الإتصالية من مفكرين ومنظرين في الداخل الأمريكي، إلى جانب المفكرين الذين أسسوا للعولمة العسكرية على المستوى العالمي والأكاديمي والسياسي والسلطوي في أمريكيا خاصة في عالم ما بعد الحرب الباردة، وبداية عصر جديد من التحالفات على مستوى الداخل الأمريكي، مما ينعكس على فكرة التحالفات [1] بين الشركات المتعددة الجنسيات وبعض الفواعل الدولية والوصول إلى أهداف هذه الشركات المتمثل في خدمة المصلحة القومية الأمريكية بالأساس.

هناك فواعل غير رسمية وهي الشركات الأمنية الخاصة تقوم بمهام التنسيق الأمني وتبادل المعلومات وتسليم المطلوبين والتصفية الجسدية والقتل واستخدام العنف بكل صوره، وقد وجدت الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية مبررات لنشاط هذه الشركات وأعطت لها مجال للتحرك ضمن إيديولوجية وهدف معين، وهو ما يجرنا إلى التساؤل حول أهم هذه الشركات الخاصة المتعلقة بالنشاط العسكري، والمبادئ التي ترتكز عليها في عملها وتحركاتها، والمنظرين الذين أسسوا فلسفتها وفكرها وخططها وأهم انعكاسات والمخاطر على أمن الدول وخاصة العالم العربي.

أولا: شركة بلاك ووتر كإحدى أهم تجليات العولمة:

مثلما ساهم المنظرون والمفكرون الأمريكيون في تبني سياسة اقتصادية منفتحة على القطاع الخاص والإستثمارات والذي انعكس على السياسة الأمريكية حيث اعتمدت وشجعت مبدأ الإنفتاح على الإقتصاد الدولي والإنخراط في الأسواق العالمية، ومن ثمة فمبدأ الإنفتاح من وراءه إقامة تحالفات وهي إحدى خصائص الشركات المتعدد الجنسيات، ومنه فهي ركيزة ومبدأ لدى الشركات الأمنية الخاصة والتي تعطي لها القوة والمنفعة والقدرة على التحكم في الأحداث استخدام وسائل تقنية عالية الدقة، وفائقة التطور مثل الأقمار الصناعية و كل ما أنتجته ثورة الموجة الثالثة من اكتشافات وبرمجيات.

[1] زبيري رمضان، العولمة والبنى والوظائف الجديدة للدولة، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2013، ص 29،30.

إن عولمة* الأمن جعلت منه سلعة كباقي السلع المتدفقة بين الأسواق عالميا ،وأصبحنا أمام مستويات عديدة للأمن كالامن الإقتصادي والأمن السياسي، العسكري، الإجتماعي، والبيئي، وأصبح العالم قرية صغيرة تتأثر بأي حدث أمني ما أحدث حركية أمنية في تجاوز المفهوم الكلاسيكي للأمن. فوفقا لنظرية كل من توماس فريدمان ودافيد هيلد نشتق جملة ثقافة الإستهلاك الأمريكية ومن يتحكم في أمته بأقل التكاليف فهو في حالة تقدم وتطور فنظرية الأقواس الذهبية تفرض حسب توماس فريدمان أن كل بلد ليس به سلسلة مطاعم ماكدونالد فهو بلد فاشل ومهدد للأمن العالمي ويستطيع في أي لحظة خوض أو التحول إلى حرب وبالتالي فهو بلد غير دي ثقة ، وكذا بالنسبة لفرضيات دافيد هيلد والتي كان أهمها حول الأمن العسكري فحسب هيلد فتحريك المجتمع وتغيره لم يعد بحاجة [1] إلى حرب تقليدية ودخائر كبيرة بل عبر استخدام المعلومات يمكن تحريك المجتمع فيزيائيا، أما الفرضية الثانية فهي أن الثورة التكنولوجية العسكرية MTR تجعل من الدخول في حرب وإدارتها أسهل وأجدر وتوفيرا للقوة وبدون خسائر بشرية، وهذه الذهنية انطبقت مع الوضع الأمريكي الداخلي والظروف التي سادت في الولايات المتحدة في عالم ما بعد الحرب الباردة حين زال الهاجس لدى الشعب الأمريكي من إمكانية نشوء حرب نووية.

إن التوجه نحو خصخصة الأمن داخليا وخارجيا تحكم فيه جملة من العوامل أهمها العامل الديني اليهودي المسيحي أو ما يسمى بالتحالف بين اليمين السياسي والدين وانعكاساته على تصور الأمن والأمننة فيما بعد.

إن التحقق الصحفي والتقصي الإعلامي في الغالب يكون أهم مصدر للمعلومات حيث نجد الصحفي جيرمي سكاهيل يقدم تحليلا إعلاميا ومعلوماتيا يمكن الإستناد إليه في معرفة حقيقة الشركة العسكرية الخاصة "بلاك ووتر" ، التي عرفت شهرة غير مسبوقة بين أفراد الأمة الأمريكية وحظيت سمعة سيئة ومعاداة من قبل العرب والعراقيين بالأساس نظرا لإنتهاكها لحقوق الإنسان المروعة خلال حرب أمريكا في العراق عام 2003. [2]

* العولمة هي الأمركة حسب كايد الجابري.

[1] زبيري رمضان، مرجع سابق، ص 199.

[2] جيرمي سكاهيل، بلاك ووتر، أخطر منظمة سرية في العالم: مرتزقة يقررون مصائر دول وشعوب، إياد نافذة في غرف الحكم بواشنطن، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط1، 2007، ص 9.

أيضا من عوامل التحول نحو خصخصة الشركات الأمنية العسكرية نجد التوجه العالمي نحو الخصخصة، والسير في تيار وإرادة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة كبرى، وانتشار السلاح وبروز دول فاشلة ومنهارة وجيوش غير مواكبة للتطورات العالمية.

بالإضافة إلى ذلك التحول في طبيعة الحرب من حرب [1*] خشنة إلى حرب مرنة تتحكم فيها التقنية وتغير أخلاقيات الحرب [(2)] والتوجه بين الحكومات والشركات وفق ما يسمى بسياسة "الباب الدوار" حيث يتولى مسؤولين حكوميين وعسكريين كبار سابقون مناصب إدارية رفيعة في الشركات العسكرية ومن ثمة تطبيق نفس رؤى الحكومة الأمريكية.

حيث يؤكد جيرمي سكاميل أن هذه الشركة الخاصة في الأمن والحرب ويقصد بها شركة بلاك ووتر والتي كان لها الدور البارز في غزو أمريكا للعراق هي نتاج ثمرة وجهود رجال أعمال ينتمون إلى الطائفة المسيحية البروتيستانتية المتطرفة والمعروفة بدعمها لإسرائيل وفق قناعات دينية والتي تتحالف مع اليهود العلمانيين أو الأصوليين داخل الإدارة الأمريكية نظرا لتلاقي المصالح والتعاون الوثيق بينهما.

إن بلاك ووتر جيش خاص يسيطر عليه شخص واحد هو ايريك برانس [(3)] اليميني المسيحي الرديكالي والذي يحظى بسمعة جارفة على مستوى هيئات صناعة القرار الأمريكي وهو من المحافظين الجدد[*]، فمنذ نشأة هذه الشركة كانت الدوائر الرسمية المحافظة منذ عهد بوش الأب مرورا ببيل كلينتون ثم بوش الإبن لها الدور البارز في دعمها لهذه الشركة ماليا وماديا وتغطيها رسميا [(4)] والسؤال الذي يطرح

---

[*] حرب مرنة تعني التأثير في سلوك الآخرين دون استعمال الوسائل العسكرية عن طريق جاذبية الرموز الثقافية والتجارية. والحرب الخشنة هي التأثير في سلوك الاخرين باستعمال الوسائل العسكرية والقوة.

[(2)] تسعى شركات عدة للإستفادة من العامل الخارجي في بعض جوانب الإنتاج لزيادة الفعالية والتنافسية، فأمريكا مثلا تنتج كثير من منتوجاتها في الصين لتوافر عمالة رخيصة، أنظر: حسن الحاج علي أحمد، مرجع سابق، ص 42.

[(3)] هو مسحي يمني راديكالي ورجل أعمال كبير عمل ممولا رئيسيا لحملات بوش الإبن، وساهم في وضع الإستراتيجية المسيحية لبوش.

[*] للمزيد حول اليمين السياسي والديني ودوره وتأثيره في القرار الأمريكي خاصة في عهد بوش الإبن، أنظر: توني بلير وآخرون، المحافظون الجدد: تحرير: ايرون ملزر، ترجمة: فاضل حتكر، مكتبات ونشر العبيكات، الرياض، 2005، ص 75-79.

[(4)] مؤسسة بلاك ووتر وجنودها العائدين من حرب العراق تلقو من وزارة الأمن الداخلي فواتير بقيمة 950 لليوم الواحد لكل جندي من جيش بلاك ووتو، أنظر: جيرمي سكاميل، مرجع سابق، ص 27.

هنا: كيف نشأة فكرة الخصخصة؟ ولأي مدرسة فكرية تنتمي ؟ وما هي مجالات عملها؟ والآثار المترتبة عنها؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة يجرنا إلى الحديث عن تاريخ العمل العسكري الخاص وتطوره من حيث المبدأ ، فمن الناحية القانونية فإن الشخص الذي يعمل في إطار نشاط عسكري مقابل أجر فهو إنسان جاء لطلب رزق أي المحاربة والمبارزة بمقابل مادي للإسترزاق على نفسه أو عائلته، هذا من الناحية الإيجابية، لكن القانون وخاصة المادة 47 من البرتوكول الأول لإتفاقيات جنيف لعام 1949 لحماية ضحايا الحرب اعتبرت هذا العمل ذو طابع سلبي وله انعكاس خطير على حقوق الإنسان–الحق في الحياة–.

باعتبار هؤلاء هم أشخاص يتم تجنيدهم للنزاعات المسلحة بوساطة أو في بلد ليس بلدهم الأصلي ويكون دافعهم الأساسي الكسب المادي، وتمنع الإتفاقية استخدام المرتزقة وساندتها في ذلك الأمم المتحدة والمجلس الإقتصادي والإجتماعي ولجنة حقوق الإنسان. [1]

لكن في الولايات المتحدة الأمريكية سوف نجد أنها رسمت لها التبريرات والإسنادات ما يغطي على هذه الإنتهاكات والتجاوزات للشركات الأمنية الخاصة، فمبدأ السيادة المنقوصة والدولة الفاشلة سوف يكون أفضل مسوغ أمريكي عبر توظيف شركات خاصة للتدخل بدرائع إنسانية وحقوقية ونشر الديمقراطية والدفاع عن القيم الإنسانية العالمية وبالتالي تصبح الأفعال والأعمال الإجرامية ضد أناس أبرياء مدنيين هي عبارة عن سياسة الدفاع عن النفس والقيم والحلفاء والأصدقاء.

هناك شركات أمنية تكون مهامها حماية المنشآت والمؤسسات الحساسة يتم الإستعانة بها من قبل بعض الدول مثل السعودية وقطر وتكون خاصة لحماية المنشآت النفطية، كما يرتكز عملها على الإستشارات العسكرية والتدريب والإمداد اللوجستيكي لكن رغم ذلك فالكثير منها قد تورط في عمليات

[1] حسين الحاج علي أحمد، خصخصة الأمن الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة، مجلة دراسات استراتيجية، عدد 127، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 2007، ص46

التجسس ونهب وسرقة [1]، وبالتالي فالشركات المتعددة الجنسيات الأمنية غالبا ما تقدم خدمات أمنية دفاعية كحماية الأفراد والمنشآت ونزع الألغام في العديد من البلدان. [2]

ثانيا: شركة بلاك ووتر في العراق الآثار والإنعكاسات:

حينما تغيب الدولة أو تفشل في الحفاظ على الأمن تتدخل هذه الشركات بحجة توفير الأمن والديمقراطية ، ما قد يخلق العديد من الإشكالات مثل ما هو قائم اليوم في العراق كانتشار الميليشيات وانعدام الرقابة والمساءلة العامة لهذه الشركة (بلاك ووتر) التي عاشت فسادًا منذ دخولها العراق عام 2003، فقلد أصبح أمن العراق عبارة عن سلعة تباع وتشترى وهذا ما ساعد الشركة ببسط سيطرتها على الأمن القومي العراقي من أجل عائدات النفط وإعادة الإعمار خدمة لليبرالية الرفاه الأمريكي ومنه فقد ساهمت بلاك ووتر في ترويج وبيع السلاح الأمريكي وتنشيط الإقتصاد الأمريكي فالرئيسي بوش الإبن عقد اتفاقية أمنية بينه وبين رئيس الوزراء العراقي [3] نوري المالكي في نوفمبر 2007 تنص على إقامة علاقات تعاون وصداقة بين العراق والولايات المتحدة وفق ثنائية النفط مقابل السلاح، وقد تفاءل المسؤلون العراقيون بهذه الإتفاقية لأنها تقوي سلطتهم وتمنحهم السلاح آملين في توسيع الإتفاق إلى مجالات سياسية دبلوماسية وثقافية واقتصادية وأمنية، لكن هناك بنود سرية في الإتفاق أعطت صلاحيات وحريات أوسع للقوات العسكرية الأمريكية وخاصة بلاك ووتر وإنشاء وإقامة قواعد عسكرية ومناطق عسكرية خاصة بها، ليس هذا فقط بل منحت لها الحق في بناء سجون و حق الإعتقال واعتبار العراق قاعدة للدفاع والهجوم على كل من يهدد مصالح العراق وحليفتها الولايات المتحدة، ولهذا فقد أصبح العراق دولة خاضعة للهيمنة الأمريكية بوجود قوات أمريكية تحت تسمية القوة المتعددة الجنسيات والعودة إلى سياسة أمبريالية تقليدية وانتهاك لسيادة الدولة.

- حوامات AB 412 العامة المستخدمة في العراق.

---

[1] مثلما كان عليه الحال مع بعض الشركات الإتصالية الأمنية الألمانية التي تطورت في عمليات مشبوهة في الجنوب الجزائري خلال تعاقدها مع شركة سوناطراك.

[2] مثل شركتي PSL و Unkenhut أنظر للمزيدك حسين الحاج علي أحمد، مرجع سابق، ص 19، 20.

[3] ضياء السعدي، مشروع الإتفاقية الأمنية بين الولايات المتحدة وحكومة العراق في ضوء القانون الدولي ومسؤولية المحامي العربي، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 21، 2009، بيروت، ص 77-81.

- العربات المدرعة من طراز R-G-31 المعروفة باستخدامها لنقل الأفراد على "رود آيرش" وهي الطرق السريعة التي تربط بين المنطقة الخضراء في بغداد ومطار بغداد الدولي والتي يصل طولها إلى 12 كلم.
- قوات الحماية المدرعة المعروفة باسم "كوجر H".
- سفن بلاك ووتر الجوية LLC التي تأسست في 2006 لبناء الطائرات التي يتم التحكم بها عن بعد وبدون طيار.

منذ اللحظة الأولى لدخول الولايات المتحدة الأمريكية العراق اتبعت منهج خصخصة الأمن لتخفيق حجم قواتها النظامية وفتح المجال أمام الشركات الخاصة في العراق لتكفل بالمسألة الأمنية هناك، وإذا كان البعض يرى أن إستراتيجية هذه الشركات هي تفتيت العراق بعدما انسحبت في إطار الإعلان الرسمي لسحب القوات الأمريكية من العراق في نهاية 2011 وأفغانستان 2014 فإن البعض الآخر يعتبره مجرد تكتيك لترتيب المكانة والتحول في طبيعة التحالفات. [1]

فمع استمرار أهمية النفط وضرورة بقاء المنطقة متأزمة وجعلها كمخزون وسوق لسلاح العالم وبالأساس السلاح الأمريكي، ذلك أن منطقة الشرق الأوسط أكثر مناطق العالم تكديسا للسلاح فقد أشار التقرير سبيري ان الشرق الأوسط يحتوي على 25%من السلاح العالمي خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 ، وتحتل السعودية المركز الأول بنسبة 23% تليها الإمارات العربية المتحدة بـ 20% [2]، وأنفقت دول الشرق الأوسط ما قيمته 196 مليار دولار على شراء الأسلحة في 2014 بزيادة تقدر بـ 2.5% عن العام السابق.

إن حال الشركات العسكرية الأمنية الخاصة حالها مثل وضع مراكز الفكر حيث انتقلت في تطورها من جيل إلى آخر، فمراكز الفكر كانت في الجيل الأول عبارة عن مؤسسات بحثية ثم في الجيل الثاني صارت مراكز فكرية متعاقدة مع الدولة، وكذا الحال لشركة بلاك ووتر المتعاقدة مع الدولة الأمريكية لتقديم

---

[1] نادية سعد الدين، الإرتباك الإستراتيجي: إقترابات القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط، ملحق مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2012، ص 13.

[2] د علي الدين هلال، تجدد الأهمية في نقد أطروحة تراجع الشرق الأوسط، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2012، ص 16.

خدمات استشارية للتدخلات الأمنية في مناطق معينة، وبدورها هذه الشركة تحالفت مع شركات ذات مزايا اقتصادية وخاصة النفطية منها. [1]

إن العلاقة بين بلاك ووتر والإدارة الأمريكية علاقة تعاقدية بحيث تقوم بلاك ووتر بحماية كبار المسؤولين الأمريكيين، فقد أظهرت سجلات الحكومة الأمريكية أن إدارة بوش [2] دفعت مبالغ تصل إلى 320 مليون دولار لهذه الشركة في ظرف شهور في أوت 2004 من أجل تأمين خدمات الأمن الدبلوماسي.

تتكون البنية التحتية والمؤسساتية لبلاك ووتر بين مركز للتدريب التكتيكي والتدريب على الأسلحة للجيش والحكومة وقوات حفظ النظام وكذا لها منظومات التدريب على الرمي وتحديد الأهداف وكذلك بلاك ووتر الإستشارة الأمنية في كرولينا. [3]

إن شركة بلاك ووتر للإستشارة الأمنية عبارة عن شركة عالية التجهيز والتسلح ومعروفة باستخدامها السلاح ودعمها للتسلح فنجد من سلاحها أم دي-E530 حوامات "لتل بيرد" منظمة ضمن قوات الرد السريع (ORF) وحوامات "سيكورسكي S-92 المعروفة باستخدامها في قواعد طائرات الشحن العسكرية "بلاك ووتر أمريكا".

---

[1] تقرير مركز البصرة، دور مراكز الدراسات والأبحاث في صناعة القرار: الولايات ا لمتحدة نموذجا، مجلة دراسات استراتيجية، مركز البصيرة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، العدد 05، 2005، ص 85.

[2] كوربت كامبل وميشيل فلورنوي، الرئيس الأمريكي القادم تطور إستشرافي لسياساته، مجلة دراسات إستراتيجية، نفس المرجع، ص 92.

[3] إياد ونوس، بلاك ووتر أمريكا: قتلة مأجورين بزي أمريكي في العراق، مجلة دراسات استراتيجية، مرجع سابق، ص 113-115.

خلاصة الفصل:

للشركات المتعددة الجنسيات دورا كبيرا في بناء منظومة السياسة الدولية وفق منطلقات اقتصادية ليبرالية قائمة على تحرير الإنتاج والتجارة الدولية وسياسية بتراجع سيادة الدولة القومية أمام هذه الشركات وقد ساهم المركب الصناعي العسكري، ومن وراءه شركات السلاح وشركات النفط في الأحداث الدولية الراهنة كالحروب في سوريا واليمن، وليبيا، والحرب على داعش في العراق فهذه الشركات تعمل على خلق الفوضى والحروب وإقامة تحالفات استراتيجية للحفاظ على مصالحها الإقتصادية فالإحتلال الأمريكي للعراق ما هو إلا تجسيد لسياسة هذه الشركات.

الخاتمـــة

الخـاتمــة:

بعد العرض والتحليل لماهية الشركات المتعددة الجنسيات وتطورها ودوافع نشأتها لاحظنا أن هناك اختلاف تسميات لهذه الشركات إلا أن ذلك لن يكون عائقا أمام تحديد مفهوم شامل للشركات المتعددة الجنسيات، فمنذ ظهورها في أواخر القرن 18 أصبحت هي القوة المحركة للنظام الاقتصادي والسياسي الدولي وفاعل مؤثر في العلاقات الدولية من خلال آليات العمل المتبعة وكذا الهياكل التنظيمية التي تجعل عمل هذه الشركات يسير وفق ما خطط لها.

لأن الدور المتنامي للشركات المتعددة الجنسيات يعكس قوتها الإستراتيجية وتفوقها في جميع النواحي الإنتاجية عبر مراحله المختلفة (تمويلية، التكنولوجي، التسويقية والإدارية)، وهذا باعتمادها على إستراتيجية مضبوطة تمكنها من الوصول إلى أهدافها المسطرة ومن الإستراتيجيات المتبعة نذكر:

- توحيد سوق رأس المالي والإنتاج والتكنولوجية.
- زيادة في وتيرة التطور التكنولوجي، فبفضل هذه الشركات ازدادت الإبتكارات والتطورات والبحوث.
- زيادة الشركات المتعددة الجنسيات استثماراتها يعكس الدور الذي لعبته العولمة.
- الهيمنة والإنتشار جعل العمليات الإنتاجية تتسم بالبعد الدولي.

تتحكم الشركات المتعددة الجنسيات في مسار صناعة اتخاذ القرار في السياسة الدولية، فهي تمتلك الوسائل الدبلوماسية ما يجعلها فاعل مؤثر في صناعة السياسة الخارجية الدولة الأم والدول المضيفة، أيضا تتحكم هذه الشركات في المنظمات الدولية كالأمم المتحدة وتجبرها على خدمة مصالحها، أما المؤسسات الإقتصادية فهذه الشركات هي من تساهم في بلورة قوانين وقواعد منظمة التجارة الدولية وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي وفق ما يخدم مصالحها.

لقد أفرزت أحداث 2001/09/11 تحولات وتغيرات في منظومة العلاقات الدولية نتج عنها تحالف دولي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية من أجل القضاء على الإرهاب، فكان الإحتلال الأمريكي لأفغانستان ثم العراف دون إغفال الضربات الوقائية ضد كل من ليبيا والسودان كانت نتاج سيطرة المركب الصناعي العسكري ومن ورائه شركات السلاح والنفط والشركات الأمنية الخاصة التي تتحكم في مراكز القرار الأمريكي، فهذه الشركات تعمل على خلف بؤر توتر في مناطق مختلفة لترويج سلعهم، أو الإستفادة من الموارد الأولية، وما الأزمة العراقية واليمنية والسورية والليبية إلى دليل على دور شركات السلاح والنفط في تغذية هذه الأزمات لتبيع أسلحتها والإستفادة من ثرواتها عن طريق تحالف كارتل السلاح والنفط لتحقيق المصالح الاقتصادية لها والدولة الأم.

قائمـــة المـــراجع

قائمة المراجع:

I- الكتب:

1. الكفارنة ،أحمد عارف ، العموامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، مستودع البيانات النحثية، بغداد، 2010.
2. مقلد، إسماعيل صبري، العلاقات السيايسة الدولية، المكتبة الأكاديمية، الكويت 1984.
3. أولريش بيك، السلطة والسلطة المضادة في عصر العولمة، ترجمة جورج كتورة وإلهام الشعراني، المكتبة الشرقية، بيروت، ط1، 2010.
4. هيرست، بول ونومبسون، جراهام ، مسألة العولمة (الاقتصاد الدولي وامكانيات التحكم)، ترجمة إبراهيم فتحي، 1999.
5. حكيم، جوزيف ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، ط1، 2009.
6. دفيد ميلر، جيل هوبارو ، مرفقات ضد مجموعة الدول الثمان، ترجمة خالد العوض، العبيدات للنشر، السعودية، ط1، 2006.
7. سكاهل، جيمرمي ، أخطر منظمة سرية في العالم، مرتزقة يقرون مصائر دول وشعوب، أياد نافدة في غرف الحكم بواشنطن، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط1، 2007.
8. دورتي، جيمس وروبرت، بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدوالية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، الكويت، ط1، 2000.
9. حسين، خليل ، العلاقات الدولية النظرية والواقع والأشخاص والقضايا، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط1، 2011.
10. جيليين، روبرت ، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، 2004.
11. حددا، ريمون ، العلاقات الدولية، دار الحقيقة، بيروت، ط1، 2000.
12. حشيشي، عادل أحمد ، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المجلس الجديدة، الاسكندرية، 2010.
13. المهدي، عادل، النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمي، الدار المصرية اللبنانية، ط2، 2004.
14. مصباح، عامر، مدخل إلى علم العلاقات الدويلة، دار الكتاب القاهرة، 2009.

قائمة المراجع:

15. مصباح، عامر ، معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، سنة 2009.
16. مصباح، عامر ، نظريات القرار في تحليل العلاقات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2012.
17. زلوم، عبد الحي ، أزمة نظام الرأسمالي والعولمة في مأزق المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2009.
18. السيد حسن، عدنان ، نظرية العلاقات الدولية،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع مجد، بيروت، ط3، 2010.
19. أحمد الحمداني، قحطان ، المدخل إلى العلوم السياسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2012.
20. جنسن، لويد، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم.
21. كولينز بايبر، مايكل، كهنة الحرب الكبار، ترجمة عبد اللطيف أبو البصل، مكتبة العكيبات، الرياض، ط1، 2006.
22. غضبان، مبروك، المجتمع الدولي؛ الأصول والتطور والأشخاص، ديوان المطبوعات الجامعية، ج2، الجزائر، 1994.
23. كامل الخزرجي، نادر، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات/ دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2005.
24. كلاين، نعومى، عقيدة الصدمة وصعود رأسمالية الكوارت، ترجمة نادين خوري، شركة المطبوعات التوزيع والنشر، بيروت لبنان، ط3، 2011.
25. روثمان، هوارد، 50 شركة غريت العالم، ترجمة بهاء شاهين، مجموعة النيل العربية، مصر، ط1، 2003.
26. موراي، ورويك، جغرافيات العولمة، ترجمة سعيد منتاق، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،2013.

II- المذكرات:

1. حناشي، أميرة، مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة،مذكرة لنسل شهادة ماجستير، كلية الحقوق فرع علاقات دولية وقانون المنظمات، جامعة قسنطينة، 2005/2007.
2. بعداش، بوبكر: مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات المتعددة الجنسيات حالة قطاع البترول، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010/2009.
3. عماري، حسيبة، الشركات المتعددة الجنسيات والاستثمار الجديد، مذكرة لنيل شهادة ماستر في التاريخ المعاصر، قسم العلوم الإنسانية شعبة التاريخ، جامعة بسكرة، 2015/2014.
4. عثمان، حسين، إستراتيجية الش. م .ج في عولمة الإقتصاد، مذكر تخرج ماجستير، كلية الاقتصاد فرع اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2002.
5. جندلي، خالد معمري، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة، 2008/2007 .
6. عاشوري، عبد الله، فواعل السياسة العامة العالمية وانعكاساتها على دور الدولة بعد الحرب الباردة، مذكرة شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2014/2013.
7. جندلي، عبد الناصر، انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الطبرى الدولية، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2005/2004.
8. ليتيم، فتيحة، إصلاح منظمة الأمم المتحدة في ظل تطورات النظام الدولي الراهن، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسي، جامعة باتنة، 2008-2009.
9. خلف الله كمال، هند، انعكاسات العولة علي استراتيجيات الإنتاج (دراسة ميدانية بالتطبيق على الش، م، ج، كلية الإدارة والتكنولوجيا، الدراسات العليا، أسوان، 2016.

III- مراكز الدراسات:

1. محمد، فرج، أنور، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، العراق، 2008.
2. تقرير البصرة للدراسات والأبحاث في صناعة القرار، الو.م.أ نموذجا، مجلة دراسات إستراتيجية، مركز البصيرة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، العدد 05، 2005.
3. حسن، حسين، وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2006.
4. رمضان، ربيري، العولمة والبنى والوظائف الجديدة للدولة، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2013.

VI- المجلات:

1. ونوس، إياد، بلاك ووتر أمريكا: قتلة مأجورين بزي أمريكي في العراق، مجلة دراسات استراتيجية، مرجع سابق.
2. الجوزي، جميلة، وآخرون، دور إستراتيجيات الش. م. ج في اتخاذ القرار في ظل التطورات المتسارعة، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسيات الاقتصادية، العدد 6،2015.
3. الحاج علي أحمد، حسين، خصخصة الأمن الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة، مجلة دراسات استراتيجية، عدد 127، مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، ط1، 2007.
4. السعدي، ضياء، مشورع الإتفاقية بين الولايات المتحدة وحكومة العراق في ضوء القانون الدولي ومسؤولية المحامي العرب، المجلة وحكومة العراق في ضوء القانون الدولي مسؤولية المحامي العرب، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 21، 2009، بيروت.
5. كاميل، كوريت، و فلوري، ميشيل، الرئيس الإمريكي القادم تطور استشرافي لسياساته، مجلة دراسات إستراتيجية.

6. سعد الدين، نادية، الارتباك الاستراتيجي، اقترابات القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوس، ملحق مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2012.

V- المواقع الإلكترونية:

1. ملاعب، ناجي، لسوق السلاح العالمي أداة ثمينة بيد السياسة الخارجية للدول المصدرة الجزء الأول تاريخ النشر 2017/02/23: http://sadarabia,com/?p=45305 2017/05/02.

2. قطب، هيثم، صناعة الموت، كيف يسيطر أباطرة السلاح على العالم sasa post 2017/05/02. تاريخ النشر 2015/03/06.

IV- المراجع باللغة الإنكليزية

1-chandler ,alfred and mazlish ,bruce ,leviathan multinational coporation of technology ,cambridge universety ,2005

2- Geoffrey Jones, multinationales and Global capitalism, oxford university, 2005

3- leonard ,jeffrey ,multinational and coporation and politics in developing countries ,hopkins university ,1980

فهرس الجداول

فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	توسع الشركات المتعددة الجنسيات في عام 1914	**23**
02	ترتيب كبرى الشركات المتعددة الجنسيات الخامسة والعشرون في العالم لعام 2013	**25**
03	تصنيف 17 بلد وفقا لأكبر شركاتها العالمية	**32**
04	الشركات المائة الأكبر في إنتاج الأسلحة في العالم (باستثناء الصين) لعام 2010	**78**

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

الموضوع	الصفحة
تشكر	
المقدمة	**أ–هـ**
الفصل الأول: مقاربة مفاهيمية للشركات متعددة الجنسيات	
المبحث الأول: مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات	**8**
أولا: تعريف الشركات المتعددة الجنسيات	**8**
أ. المفهوم الإصطلاحي للشركات المتعددة الجنسيات	**8**
ب. المفهوم الإقتصادي للشركات المتعددة الجنسيات	**9**
ج.المفهوم القانون للشركات المتعددة الجنسيات	**10**
ثانيا: أهداف الشركات المتعددة الجنسيات	**14**
ثالثا: أنواع الشركات المتعددة الجنسيات	**15**
أ– الشركات المتعددة الجنسيات الأولية	**15**
ب– الشركات المتعددة الجنسيات ذات الإستراتيجية التجارية	**15**
ج– الشركات المتعددة الجنسيات ذات الإستراتيجية الإنتاجية	**16**
المبحث الثاني: نشأة تطور الشركات المتعددة الجنسيات	**18**
أولا: التطور التاريخي للشركات المتعدد الجنسيات	**18**
ثانيا: دوافع ظهور الشركات المتعددة الجنسيات	**20**
المبحث الثالث: خصائص الشركات المتعددة الجنسيات	**24**
خلاصة الفصل	**35**
الفصل الثاني: مسار صنع واتخاذ القرار في السياسة الدولية	
المبحث الأول: مسار صناعة واتخاذ القرارات العالمية	**38**
أولا: السياسة الخارجية	**41**
ثانيا: المنظمات الإقتصادية	**46**
ثالثا: المنظمات الدولية	**48**
المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في صنع واتخاذ القرار في السياسة الدولية	**52**
أولا: العوامل الداخلية	**52**
ثانيا: العوامل الخارجية	**55**

فهرس المحتويات:

ثالثا: العوامل الذاتية	**57**
المبحث الثالث: مساهمة الشركات المتعددة الجنسيات في صناعة واتخاذ القرار في السياسة الدولية	**60**
خلاصة الفصل	**64**
الفصل الثالث: دور الشركات المتعددة الجنسيات في السياسة الدولية	
المبحث الأول: الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في بناء السياسة الدولية	**67**
أولا: الدور السياسي للشركات المتعددة الجنسيات	**67**
ثانيا: الدور الإقتصادي للشركات المتعددة الجنسيات	**69**
ثالثا: الدور الثقافي للشركات المتعددة الجنسيات	**70**
رابعا: الدور البيئي للشركات المتعددة الجنسيات	**71**
المبحث الثاني: دور شركات السلاح في صناعة واتخاذ قرارات السياسة الدولية	**73**
أولا: العوامل المتحكمة في صناعة السلاح	**73**
ثانيا: إستراتيجية شركات السلاح للحفاظ على مكتسابتها	**75**
ثالثا: واقع تجارة السلاح بعد هجمات 2001/09/11:	**76**
رابعا: دور المركب الصناعي العسكري الأمريكي في تجارة السلاح	**83**
خامسا: دور شركات السلاح والنفط في الإحتلال الأمريكي للعراق	**83**
المبحث الثالث: دور شركات الأمن العسكرية في السياسة الدولية	**85**
أولا: شركة بلاك ووتر كإحدى أهم تجليات العولمة	**85**
ثانيا: شركة بلاك ووتر في العراق الآثار والإنعكاسات	**89**
خلاصة الفصل	**90**
الخاتمة	**92**
قائمة المراجع	**95**
فهرس الجداول	
فهرس المحتويات	**103**